



د. عزيز الحاج

القضيّة الكرديّة في العِشرينات

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير - ت ١/٨٠٧٩٠٠
برقياً - موكيالي - بيروت - ص.ب : ١١/٥٤٦٠ بيروت

الطبعة الأولى ١٩٨٤

د. عزيز الحاج



المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر

المقدمــة

هذا الكتاب يتناول بالبحث الموثق تطورات القضية الكردية في العشرينات والمناورات الاستعمارية في استخدام هذه الورقة للأغراض الاستعمارية ، وأساسا في العراق . ولعل أهم ما في الكتاب البرقيات البريطانية السرية الرسمية التي تنشر مترجمة لأول مرة ، وكنت قد أشرت اليها في أطروحتي الجامعية امام السوربون عام ١٩٧٥ ، وفي كتابي عن القضية الكردية الصادر بالفرنسية عام ١٩٧٧ (أنظر مقدمة ترجمة البرقيات في الباب الثالث من هذا الكتاب) . وتكشف البرقيات المذكورة عن ألاعيب السياسة البريطانية ومناوراتها في استغلال واستثمار القضية الكردية لصالح مآربها ومخططاتها في الشرق الأوسط عموماً . وفي العراق بصورة خاصة ورئيسة . . ولا تزال السياسات الاستعمارية والصهيونية تعمل جاهدة لاستعمال هذا السلاح ، وكذلك الأسلحة الطائفية في محاربتها وتصديها للأمة العربية ونضالها التحرري القومي ، وفي محاولاتها لاحتواء المطامح العادلة للأكراد .

وكل ما أرجوه أن تكون في ذلك كله عبرة للجميع . .

ولعل ما في صفحات التاريخ هذه، وما سيتلوها من صفحات، يقدّم عبراً كثيرة سواء للعرب أو للأكراد، وما يمكن استخلاصه منها من ضرورة إرساء علاقاتهم على أسس صلدة وسليمة، والتحصن تجاه المناورات والمخططات الامبريالية والصهيونية، وصد مؤامرات سائر أعداء الأمة العربية والطامعين في أراضيها وخيراتها، وما يتوجب على أكراد العراق خاصة من تعزيز احتضانهم لتجربة الحكم الذاتي والعمل لدفعها الى أمام دائماً. وإذا كان الأكراد في الدول المجاورة للعراق (وهم يشكلون النسبة الكبرى من

مجموع الأكراد) لا يزالون يعانون من الحرمان والاضطهاد التامين ، الى حد شن حرب الابادة ضدهم ، فإن تجربة الحكم الذاتي في العراق ، (وبرغم أية ملاحظات أو آراء حولها) يمكن ان تكون لهم منبعاً للثقة بعدالة مطامحهم القومية المشروعة ، والاصرار على نيلها ، بالكفاح المشترك مع الشعوب التي يعيشون معها سوية ، ضد الظلم والطغيان ومن أجل المساواة والحكم الذاتي والديمقراطيةوالتقدم والتآخي مع العراق ، وبعيداً عن كل القوى الخارجية التي تحاول استخدام قضيتهم لأغراضها الاستعمارية والمشبوهة .

*****

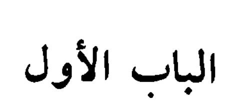
ونذكر أخيراً بصدد المصادر التي استندنا اليها ، افتقارنا الى بعض المصادر الأصلية الهامة ، والى حصولنا على بعض أهمها بعد إنجاز هذا الكتاب ، ومن ذلك مجموعة رسائل المس جرترولد بيل الصادرة بالانجليزية في مجلدين عام ١٩٢٧ بلندن . ولذلك سيرى القارىء اننا نستشهد أحيانا بما ورد في هذه المصادر المهمة نقلا عن مصادر أخرى .

آملا أن يرى القارىء فائدة ما في هذا الكتاب .

د. عزي الحاج
باريس ، ربيع ١٩٨٢

بعد كتابة السطور أعلاه تطورت أحداث المنطقة بالاتجاه الأكثر إيغالا في مخططات التفتيت الطائفي والديني والعنصري ، وعادت القوى الامبريالية والصهيونية والشعوبية الطامعة لاستخدام فلول المرتزقة في التمرد البرزاني المنهار الذي كان يموّله ويسلحه الشاه واسرائيل والمخابرات المركزية الاميركية . وأصبح هؤلاء يُسهمون في محاربة الانتفاضة الكردية في إيران وفي عمليات العدوان على العراق .

فما أجدر دروس الماضي بالاعتبار ! !


الباب الأول

الفصل الأول
الحركة الكردية حتى العشرينات

(١) الأكراد شعب جبلي قديم استوطن أساسا بعض المناطق من إيران وتركيا ، ويذكر عدد من المؤرخين أنهم أحفاد الميديين ، وهم اليوم يبلغون حوالي ١٥ ـ ١٦ مليون نسمة يتوزعون بين تركيا وايران والعراق والى حد ما سوريا*.

وقد برزت القضية الكردية على الصعيد الدولي في أعقاب الحرب العالمية الاولى ، وكانت وسيلة وأداة للمناورات والمساومات بين الدول الاستعمارية ، وقد تفرعت عن معاهدة فرساي اتفاقية سيفر مع تركيا عام ١٩٢٠ التي تضمنت ثلاثة بنود تنص على حق أكراد تركيا في الحكم الذاتي، وقد تم إهمال ذلك في الاتفاقية التالية المعروفة باتفاقية لوزان لعام ١٩٢٣ والتي أبرمت على أثر الانتصار الحاسم لمصطفى كمال أتاتورك على اليونانيين ، وطرد كل القوات الأجنبية من بلاده ، والغاء السلطنة (في ١/١١/٢٢) والسيطرة الكاملة على الدولة .

لقد عرف التاريخ في القرون ١٦ ـ ١٩ بعض الامارات الاقطاعية الكردية المتمتعة عمليا بشيء من الحكم الذاتي، وخصوصاً في إيران، في حين يمتدّ اسم «كردستان» إلى القرن العاشر عندما أطلق رسمياً على بعض المناطق الكردية من إيران .

غير أن الاهتمام الدولي بالأكراد بدأ بشكل ملموس منذ أواسط القرن التاسع عشر وارتبطت قضيتهم بقضية الأرمن في تركيا والتي كانت الدول الاستعمارية تستخدمها لأغراضها السياسية تحت ستار حماية المسيحيين داخل الامبراطورية العثمانية .

(*) أنظر آخر الكتاب .

ويستعرض الدكتور عبد الرحمن قاسملو زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران مراحل التغلغل الاستعماري في المناطق الكردية وذلك في كتابه القيّم « كردستان والأكراد » (الترجمة العربية لعام ١٩٧٠ . بيروت) . فيتحدث عن الصراع بين روسيا وبريطانيا وفرنسا للاستحواذ على الممتلكات العثمانية ، ثم دخول المانيا ميدان المنافسة . وقد اهتمت روسيا القيصرية بالأكراد ، وخصوصاً خلال الحرب الروسية ـ التركية (١٨٢٨ ـ ١٨٢٩) ، وخلال حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦) لاستخدام الأكراد الى جانبهم أو لتحييدهم لكي لا يستخدموا ضد روسيا .

واستغلت كل من روسيا وبريطانيا شعار « حماية الأرمن المسيحيين من الدولة العثمانية » وذلك كوسيلة ضغط سياسي على السلطان . ويورد قاسملو مذكرة فريدة أرسلتها الى تركيا عام ١٨٨٠ كل من حكومات روسيا وبريطانيا وفرنسا وغيرها ورد فيها :

« لما كان الأكراد الرحل الذين يعيشون في الجبال ، والذين يهبطون الى الوديان التي يقطنها المسيحيون لا لغرض إلا لاشاعة الفوضى ، ينبغي ان لا يدخلوا في الاحصاءات التي تحدد من هم غالبية سكان تلك المنطقة »[١]

وفي الوقت ذاته أخذ عملاء هذه الدول ينشطون منذ أوائل القرن الحالي ، وخصوصا قبيل وأثناء الحرب العالمية الاولى ، داخل المناطق الكردية في تركيا وايران والعراق ، لاقامة الصلات برؤساء العشائر والمتنفذين الأكراد وكسبهم واستخدامهم في المناورات السياسية . وكان لبريطانيا دور اكثر فاعلية ونجاحاً في هذا الميدان ، كما برهنت على ذلك أحداث ما بعد الحرب ، وهو ما تكشف عنه ايضا البرقيات البريطانية الرسمية السرية المنشورة في هذا الكتاب .

وبموازاة هذا النشاط السياسي الاستعماري ولخدمة أغراضه نشط المستشرقون والمبشرون و« السيّاح » الأوروبيون (والاميركان فيما بعد) لاصدار الدراسات والأبحاث عن الأكراد والأقليات القومية والدينية في المنطقة ، وخصائصهم وثقافتهم ولغتهم ، مع مسعى واضح للمبالغة في خصوصياتهم باتجاه وضع حواجز سياسية وثقافية بينهم وبين شعوب المنطقة ولا سيما العرب ، وتشجيع وتأجيج ميول التعصب القومي الضيق والانعزالي لدى الأكراد والأقليات المذكورة .

(٢) شهدت المناطق الكردية في تركيا وايران بعض حركات الانتفاض في أواسط القرن التاسع عشر ، نذكر منها حركة بدرخان عام ١٨٤٢ ـ ١٨٤٦ في الجزيرة العليا حيث أقام وحدة اقليمية شبه مستقلة بين بحيرتي وان وأورميا شمالا والموصل وراوندوز جنوباً . وقد تدخلت ضده القوات التركية وكذلك بريطانيا وفرنسا اللتان استغلتا لجوء بدرخان الى الفتك بالمسيحيين . وقد انتهت حركة بدرخان بالفشل وانتهى هو الى السجن . ويشار أيضاً الى حركة يزدانشير الذي انتفض في منطقتي حكارى وبوتان ، ويذكر الدكتور قاسملو (مثلا ص ٤٩ من كتابه مار الذكر) ومؤ رخون آخرون أن قوات يزدانشير بلغت حوالي ١٠٠ ألف خلال عام ١٨٥٥ ، وبأنه حاول التعاون مع روسيا ضد تركيا فلم يفلح . وفي هذه المرة أيضاً قامت بريطانيا بمعاونة تركيا لانهاء الحركة المذكورة .

وفي ١٨٨٠ عقد زعماء الدين والعشائر بمنطقة شمزينان بقيادة الزعيم الديني الشيخ عبيدالله النهري مؤتمرا رفعوا فيه شعار ما اعتبروه « تحرير أكراد ايران وتركيا » داعين الى دولة كردية تحت الوصاية التركية الرسمية . وقد دخلت قوات الشيخ عبيد الله المناطق الكردية من ايران وسيطرت على أجزاء واسعة منها . ويرى بعض المؤرخين ان تركيا شجعت هذه الحركة في بداية الأمر طمعا في اراض ايرانية ، ولكنها تضافرت فيها بعد مع ايران عندما لمست في قيادة الحركة ميولاً للانفصال .ـ ويرى عدد من المؤرخين والكتاب المعنيين ان هذه الحركة وغيرها لم تكن بعيدة عن التأثيرات الروسية لاستخدامها ضد كل من تركيا وايران اللتين كانتا تخضعان سياسياً لنفوذ بريطانيا وفرنسا .

وقد شعر الحكام العثمانيون بخطورة الاستغلال الغربي للمشاعر الكردية ، فبادر السلطان العثماني منذ ١٨٩١ ـ ١٨٩٢ الى تشكيل فرق كردية مسلحة خاصة باسم فرق الحميدية على نمط القوزاق الروس لاستخدامها ضد روسيا ، وبصورة رئيسة ضد الأرمن ، وقد تم بالفعل استخدامها ضد الأرمن الذين تعرضوا الى مذابح وحشية في المناطق الكردية من تركيا وايران .

(٣) أخذت المشاعر القومية الكردية بالتبلور النسبي شيئاً فشيئاً ولكن ببطء . فظهرت بعض الصحف بالكردية في القاهرة وفي تركيا ، وتأسست جمعيات ونواد كردية ثقافية وسياسية منذ ١٩٠٨ وما بعده ، وكان أكراد تركيا حسني الظن برجال [تركيا الفتاة] . ولكن هؤلاء أسفروا عن نزعاتهم وسياستهم العنصرية الشوفينية ، مما خلق

ردود فعل قوية لدى الشعوب المغلوبة التابعة للامبراطورية العثمانية . وعندما نشبت الحرب العالمية الاولى (وكانت تركيا قد انحازت الى المانيا ضد بريطانيا وروسيا وفرنسا) فإن أقساماً كبيرة من الأكراد تعاطفوا مع الأتراك لعوامل دينية . ومع ذلك فان الحكومة العثمانية واصلت اضطهادها للأكراد وهجّرت حوالي ثلاثة ارباع مليون منهم ودمرت قرى كردية بأسرها . وعندما غزت روسيا الاراضي التركية عام ١٩١٤ كان بمعية قواتها قوات أرمنية غير نظامية فتكت بأعداد واسعة من اكراد تركيا انتقاماً لمذابح الحميدية ضد الأرمن أواخر القرن التاسع عشر . وكان الروس يشجعون الأرمن . وتقول بعض المصادر ان عشرات الآلاف من الأكراد قتلوا بين ١٩١٥ ـ ١٩١٨ في الولايات الشرقية من تركيا .

ومع نهاية الحرب ، وإذ رأى الزعماء الأكراد هزيمة الأتراك في العراق ، ووعود الانجليز ، فان العديد منهم أخذوا يتفاوضون مع الانجليز للحصول على وضع يشبه الحكم الذاتي . وقد نشبت بعد الحرب وخلال العشرينات عدة حركات كردية مهمة في كل من تركيا وايران والعراق .

واذا درسنا مختلف الحركات والنشاطات الكردية التي انفجرت منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ،استطعنا أن نجد بينها سمات وخصائص مشتركة من بينها :

(أ) كانت قيادة التمردات والحركات المسلحة كقاعدة عامة في أيدي زعماء الدين ورؤساء العشائر من ذوي الأفق الضيق ، والطموح الشخصي .

(ب) كان الأكراد بعواطفهم الغالبة ولأسباب دينية مع تركيا ، ولم يكن هناك ميل واضح للانفصال عن الامبراطورية العثمانية .

(ج) برغم الاضطهاد القومي ضد الأكراد ، فان العوامل والعناصر التي أشعلت الحركات المسلحة الكردية كانت مزيجاً من الشعور بالقهر القومي والطموحات الشخصية للزعماء ، ومعارضتهم للاصلاحات الادارية الحديثة في المناطق الكردية ، فضلا عن دور مناورات الدول الاستعمارية ودسائسها النشيطة ، وقد كان دوراً هائل التأثير .

(د) لم يكن لتلك الحركات أي برنامج للاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية برغم زج الفلاحين فيها .

(هـ) بدأت بعض أفكار التنظيم السياسي العصري والوعي القومي البرجوازي النسبي تبدأ بالظهور منذ بداية القرن وخصوصاً بعد الثورة الروسية الاولى (١٩١٥) والثورة الدستورية في ايران (١٩٠٧) وحركة (تركيا الفتاة) في ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ . وكانت الحركة القومية الكردية تتأثر تأثراً مباشرا بالحركة القومية العربية والحركة القومية الأرمنية الأكثر تطوراً ، ومع ذلك فإنها ظلت متخلفة عنهما بمراحل وظل الطابع العشائري والشخصي هو الغالب في الحركات الكردية التي انفجرت بعد الحرب .

الهوامش

---

(١) د. عبد الرحمن قاسملو، «كردستان والأكراد»، الترجمة العربية، بيروت ١٩٧٠، ص ٥٢. وربما كانت بعض الكلمات ساقطة من هذه العبارة المترجمة .

الفصل الثاني
الحركة الكردية في العشرينات
(تركيا ـ ايران)

١ ـ في ١٩١٨/١٠/٣٠ أبرمت هدنة (مودروس) التي ضمنت استسلام تركيا دون قيد أو شرط ، وأصبح اقتسام الامبراطورية العثمانية على بساط التنفيذ بين الدول الحليفة المنتصرة. وكانت كل من بريطانيا وفرنسا قد وقعتا سراً عام ١٩١٦ على اتفاقية (سايكس ـ بيكو) الاستعمارية المعروفة وقد وافقت عليها روسيا القيصرية. وبموجب الاتفاقية تستولي فرنسا على سوريا ولبنان وكيليكيا والجزء الجنوبي الشرقي من الأناضول، وولاية الموصل (شمال العراق). وتسمى منطقة النفوذ الفرنسي هذه بالمنطقة الزرقاء. وتستولي بريطانيا على وادي الرافدين (عدا ولاية الموصل) ، وميناثي عكا وحيفا وشرقي الأردن (المنطقة الحمراء) ، بينما توضع بقية فلسطين تحت ادارة دولية . أما روسيا فقد وعدوها بالولايات الأرمنية في تركيا وشمالي كردستان مع تأكيد « حقوقها » المزعومة فيالقسطنطينية. وتسمى منطقة نفوذها هذه بالمنطقة الصفراء . وقد وعدت بريطانيا وفرنسا ايطاليا بإعطائها منطقة جنوب غربي الأناضول بشرط موافقة روسيا . ويقول المؤرخ السوفياتي لوتسكي ان المستعمرين الانجليز كانوا يتبعون قاعدة « يمكن إعطاء ما يحلو من وعود فالوضع يتغير فيما بعد »[1].

وجدير بالذكر ان الانجليز استطاعوا فيما بعد اقناع فرنسا بـ « التنازل » لهم عن شمال العراق (ولاية الموصل) .

وبعد ثورة اكتوبر الاشتراكية ١٩١٧ بادرت الحكومة السوفياتية الى كشف وفضح اتفاقية سايكس ـ بيكو الاستعمارية السرية وقد أثارت الفضيحة موجة سخط واستنكار شاملين في تركيا والبلاد العربية . ان التطورات الدولية الجديدة لما بعد نشوب الحرب ،

كقيام ثورة اكتوبر ، وانفجار ثورة الشريف (الملك) حسين في الحجاز لتأسيس دولة عربية ونهوض حركة التحرر الوطني العربي وفي آسيا ، واضطرار الغرب للتحدث على لسان الرئيس الاميركي ولسن عن المبادىء الامريكية الأربعة عشر ومن بينها (المادة ١٢) عن حق تقرير المصير للشعوب ، قد شجعت الأكراد وساعدت على دفع وعيهم القومي خطوات الى أمام برغم ان قيادتهم كانت بين اقطاعية وعشائرية (في الغالب) وبين مثقفين ينحدرون من أسر اقطاعية وارستقراطية .

ولكن الأبواب التي كانت واسعة امام تأثيرات الدول الاستعمارية ووعودها الماكرة صارت أوسع !

وقد شكل الوطنيون الأكراد وفدا الى مؤتمر الصلح بباريس مشتركا مع الأرمن (برغم التناحرات السابقة) ، وكان الأرمن يطمحون الى اقامة دولة أرمنية مستقلة ، وكانت أوروبا والولايات المتحدة تتظاهران رسميا بالعطف على أمانيهم . . وترأس الوفد الكردي الجنرال شريف باشا ، وأصله من السليمانية بالعراق وقد نفاه الاتراك واستقر في باريس . وتدّعي الجاسوسة الانجليزية المس بيل (التي لعبت أدواراً خطيرة في العراق بعد الحرب) ان الجنرال شريف باشا حاول عام ١٩١٤ « تقديم خدماته بالعمل في العراق على كسب الأكراد الى جانبنا » أي جانب الانجليز ، وتضيف « لكننا لم نكن على اتصال بهم حينذاك ولهذا لم يكن بوسعنا قبول ما عرضه علينا » .(٢)

ومهما يكن فان شريف باشا كان من القوميين الأكراد المتحمسين . وقد جاءت اتفاقية سيفر لعام ١٩٢٠ لتسجل في مادتها رقم ٦٢ العمل لوضع « خطة للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تقطنها أغلبية كردية شرقي نهر الفرات وجنوب الحدود الأرمنية التي يمكن تحديدها فيما بعد ، وشمال الحدود بين تركيا وبين سوريا والعراق . . . » على ان يتضمن المشروع » ضمانا تاماً لحماية الأثوريين والكلدانيين وغيرهم من الأقليات القومية او العرقية في هذه المنطقة » وتنص المادة ٦٣ على وجوب موافقة الحكومة التركية على ما يتم التوصل اليه بهذا الشأن ، وتقول المادة ٦٤ انه اذا حدث ، خلال سنة من تصديق الاتفاقية ان تقدم الأكراد ، القاطنون في المنطقة التي حددتها المادة (٦٢) الى عصبة الأمم قائلين إن أغلبية سكان هذه المناطق يطلبون الاستقلال عن تركيا ، وفي حالة اعتراف عصبة الأمم بأن هؤلاء السكان قادرون على الاستقلال وأوصت بمنح هذا الاستقلال ، فان تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتنازل عن جميع حقوقها وامتيازاتها في

هذه المناطق . .

وفي ذلك الوقت كانت تركيا منقسمة بين حكم السلطان الضعيف الخاضع للنفوذ الغربي وبين حركة المقاومة الوطنية التي بدأ بشنها كمال أتاتورك . وقد أنزلت اليونان قواتها في تركيا ، فاتسعت حركة المقاومة التركية ضدها وضد كل نفوذ أجنبي حتى الانتصار الحاسم الذي سجله اتاتورك على جيش اليونان في صيف ١٩٢١ ، ثم التحرر التام من القوات الأجنبية في منتصف ١٩٢٢ والغاء السلطنة في نوفمبر من العام نفسه .

وكان أتاتورك قد انطلق بحركته من المناطق الكردية بتركيا ، واستطاع ان يعبىء حوله شعوراً كرديا قوياً ، غير أنه عاد فقلب إليهم ظهر المجن واضطهدهم أيما اضطهاد ، وأصبح الأكراد يسمون بالأتراك الجبليين ومحرومين من أبسط الحقوق . أما بنود اتفاقية سيفر عن الأكراد فقد تمزقت وكانت أصلا حبراً على ورق إذ لم تكن غير أداة غربية للضغط على تركيا ، والمساومة معها ، وقد وافقت عليها تركيا لكسب الوقت ، ولتضليل مشاعر الأكراد .

وسوف نعالج في الفصل التالي علاقة القضية الكردية بالنزاع حول ولاية الموصل وعمليات الضغط والمساومة البريطانية في تعاملها مع تركيا من جهة ومع العراق من الجهة الأخرى . كما ان تركيا أيضا كانت تعمل على استخدام بعض الزعامات الكردية في تعاملها مع بريطانيا وحكومات العراق في فترة العشرينات .

٢ ـ إن أكراد تركيا يشكلون الأكثرية الساحقة في ١٨ ولاية من الولايات الشرقية التركية ، ومن بينها ماردين واورفة وديار بكر ، وسيرت وهكاري ووان ، وملاتيه ونبكول وتبليس ودرسيم وارضروم وعنتاب وغيرها . . . كما يشكلون نسبة كبرى في ولايات اخرى كسيواس ، فضلا عن جاليات كردية كبرى في مدن انقرة واستنبول وأزمير . .

وقد برز خلال وقبيل الحرب العالمية الاولى وبعدها من الزعماء الأكراد بتركيا الشيخ عبد القادر الشمديناني ابن الشيخ عبيد الله الذي تحدثنا عن انتفاضته في القرن ١٩ . . وقد نفاه الأتراك الى مكة خلال الحرب وعاد من منفاه ليؤسس نادياً كردياً سياسياً تولى رئاسته . وكان لهذا النادي نائبان للرئيس هما أمين علي بيك بدرخان والجنرال فؤاد باشا . أما مركز الأمانة العامة فتولاه الجنرال حمدي باشا .

وكان الشيخ عبد القادر عضواً سابقاً في الوزارة التركية ورئيساً لمجلس الشيوخ العثماني حتى اضطهده رجالات « تركيا الفتاة » ثم أخذ يتعاطف مع حركة مصطفى كمال وكان على صلة به . وكان الشيخ عبد القادر يعتبر من أنصار نوع من الحكم الذاتي في إطار الدولة التركية على أن يرعاه الغرب . وبرغم اعتداله فانه لم ينج وسواه من الزعماء الأكراد، من اضطهاد الكماليين وقمعهم الى حد إعدامهم .

والشيخ عبد القادر هو عم السيد طه الشيخ صديق الشمديناني الساكن في نيري (النهرية) والذي يرد ذكره كثيراً في مذكرات المس بيل وفي البرقيات الانجليزية المنشورة في هذا الكتاب . وقد اتصل بالسلطات الروسية للاتفاق على محاربة الأتراك و« تحرير كردستان » . ثم اتصل بالانجليز وكان على علاقة حسنة بهم ، حتى انه لم يتحرك مع تحركات الشيخ محمود أو غيره ضد المحتلين الانجليز في العراق . ويقول عنه المستشرق الروسي باسيل نيكتين في كتابه (الأكراد) وكان قنصلاً سابقاً لروسيا في ايران :

« وفي أواخر سنة ١٩١٧ استقبلت في مركزي القنصلي في اورميا موفداً من قبل جمعية الاستقلال الكردستاني أودعني رسالة من « السيد طه » يطلب مني فيها مواجهة مع العسكريين الروس بغية الاتفاق على عمل مشترك ضد الأتراك من شأنه ان يحرر كردستان . فالسيد طه ، الفار من سجون روسيا القيصرية ، هو ابن اخت الشيخ عبد القادر . وقد غادر السيد طه القسطنطينية بعد ان مكث فيها حتى ١٩١٧ الى مكة حيث نزل عند الملك حسين هناك . وفي سنة ١٩٢٥ أعدمته السلطات التركية في ديار بكر »[٣]

ويذكر نيكتين قبل ذلك اتصالا أجراه كميل بك بدرخان عام ١٩١٦ إذ يقول :

« إن كميل بك من بحطان ، وهو من أسرة بدرخان ، اهتم جدياً سنة ١٩١٦ في تفليس ، بالتبشير بالقضية الكردية أمام الدوق الكبير نقولا ، نائب ملك القوقاز وقائد القوات العام المرابطة آنذاك على الحدود التركية . ويبدو أن روسيا لم تتبنّ في ذلك التاريخ سياسة واضحة بالنسبة الى الأتراك حيث كانت المشكلة الكردية تمتزج وآمال ارمينيا مستقلة » .[٤]

ونعود الى السيد طه واتصالاته بالانجليز ، فتقول عنه الجاسوسة البريطانية (جرترولد بيل) :

« السيد طه رجل ذو نفوذ لا يستهان به من الوجهة السياسية والروحية ، في شمال شرقي كردستان . وقد اشتهر جده ، سيد عبيدالله ، بغارة شنهاعام١٨٧٦ على أورمية

في البلاد الايرانية حيث تملك أسرته أملاكا واسعة . وكان عبيد الله معتقلاً في اسطنبول مع ابنه عبد القادر الذي يترأس هناك (الحديث هو في عام ١٩١٩ ، الكاتب) الحزب القومي الكردي . والمعروف عن ابنه الآخر صديق الذي بقي في كردستان انه من مضطهدي المسيحيين المعلومين . وكان ابنه (ابن صديق) السيد طه قبل الحرب ضيف شرف على قنصل من قناصل الروس ، وكانت النية متجهة يوماً ما لتعيينه رئيساً صورياً لحكومة كردستانية مستقلة استقلالاً اسميا بإشراف الروس . ومع هذا فقد تمكن من الاحتفاظ بصلة ودية مع الألمان . وعندما زال اعتماد الروس عليه دمروا بيته في نيري حينما عبروا الحدود في ١٩١٦ . وهو يتصل بصلة النسب مع سيمكو رئيس الشكاك واذا فهو على وئام معه . . وكلا هذين الرجلين ، السيد طه وسيمكو ، انتهازي من النوع الذي تنتجه كردستان بكثرة وممن يركض وراء مصالحه من دون تبكيت من ضميره . ولا تمس القضية المسيحية السيد طه إلا بصورة ضئيلة » .(٥)

وكان السيد طه قد اتصل بالانجليز عام ١٩١٩ وتكتب المس بيل عن ذلك قائلة : ـ

« وكان غرض السيد طه من زيارته لبغداد ان يلح على الجهات المسؤولة في تشكيل كردستان متحدة تحت الاشراف البريطاني . ومن ضمن ذلك أكراد البلاد الايرانية . وعندما شرح له بأنه لا يستطيع الحصول على مساعدة من عندنا في تحقيق هذا المشروع بالنسبة لما يختص منه بأكراد ايران أبدى كثيراً من خيبة الأمل ، لكنه قال ان انفصال كردستان الايرانية عن ايران سيتم حتماً حتى اذا كنا نحن نمتنع عن التصديق عليه . ومع ذلك فقد تقبل الموقف وصرح عن رغبته في مساعدتنا بكل طريقة ممكنة على ان يؤسس في كردستان نظام الحكم الذي يطالب به هو وأصدقاؤه . لكنه طلب ان يطمئن عن النقاط التالية :

أولا ـ ان يعلن عفو عام في كردستان ، ثانيا ـ ان لا يحاول تنصيب رئيس واحد فيها . ثالثا ـ ان تكون إعادة المسيحيين إلى أوطانهم مشروطة بتعهد من عندنا بأن الأكراد سوف لا يوضعون تحت السيطرة الأرمنية او النسطورية ، رابعا ـ ان تكون حكومة صاحب الجلالة مستعدة لتقديم المساعدة المادية نفسها التي تقدمها في العراق .

ولما كانت ثورة السليمانية تهدد السلم في جميع الحدود الكردية ، كان من المستحسن ان يستفاد من شعور سيد طه الودي . وعلى هذا سلمه وكيل الحاكم الملكي العام كتاباً

بالفارسية كانت ترجمته كالآتي :

« لقد خولتني حكومة صاحب الجلالة ان أطمنكم شخصيا بأنها لا تنوي انتهاج سياسة انتقامية نحو الأكراد عن الأعمال التي ارتكبت خلال الحرب . لكنها مستعدة لمنح العفو العام عن الجميع . وهذا سوف لا يمنع ممثلي الحكومة البريطانية من بذل مساعيها الودية لاجراء الصلح بين الأرمن والأكراد في شؤونهم الشخصية . كما انهم سيبذلون أقصى جهودهم لتسوية المشاكل المختصة بالأرض بين الطرفين بصورة ودية من دون الالتجاء الى التدخل المسلح ، وترغب حكومة صاحب الجلالة ان أطمنكم بأن المصالح الكردية سوف لا يغض النظر عنها في مؤتمر الصلح ».[٦]

أما عائلة بدرخان وهم من أكراد سوريا فقد برزوا في الحركة الكردية منذ أن قاد بدرخان أمير الجزيرة حركته المسلحة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وقد نشط العديد من أفراد هذه العائلة في كل من القاهرة وسوريا وتركيا واوروبا وكانت لهم اتصالات مع الدول الغربية . وقد مر أعلاه حديث نيكتين عن اتصالات كميل بدرخان بالحكومة الروسية القيصرية في تفليس عام ١٩١٦ . وتتحدث البرقيات المنشورة في هذا الكتاب عن اتصالات هؤلاء بالدبلوماسيين الانجليز في اسطنبول والعراق وذلك بعد ان قدر الانجليز امكانية الاستفادة من القيادات الكردية لتنظيم حركات تستخدم للضغط على تركيا وعلى الاتحاد السوفياتي باسم (وقف زحف البلشفة) وهو ما كان يدعو له ايضا آل بدرخان . وتتحدث المس بيل عن العلاقة مع آل بدرخان وعن خطة محاولة وضع الأكراد ضد الأتراك الكماليين فتورد بعض الوقائع ومنها ما يلي :

« وفي نهاية حزيران أوفد الميجر نوئيل الى استانبول ليبحث الوضع مع المندوب السامي هناك بالنيابة عن وكيل الحاكم الملكي العام . فاتفقا على ان أهم ما يجب ان يصنع هو الابعاد بين الترك والأكراد ، واقترح المندوب السامي بأن يعهد الى الميجر نوئيل بمهمة ثانية في آسيا الصغرى وان يسمح لبعض أبناء الأسر الكردية المعروفة بالانضمام اليه والتجوال في البلاد لغرض التأثير على القبائل بضرورة المحافظة على الأمن وحماية المسيحيين . وكان يعتقد ايضا بأنه لو حُذّر الأكراد من السعي للأغراض القومية فإنهم سوف لا يكون عندهم ما يخشونه من الحكومة العثمانية ، برغم نظر الأتراك الى الحركة القومية بارتياب . وكان مصطفى كمال ، احد القواد الأتراك الذين كان نشاطهم غير

خاضع لحكومتهم في استانبول ، برغم اتصاله الوثيق بالاتحاديين ، يقف مدافعاً عن المصالح التركية في آسيا الصغرى ضد جميع المتدخلين . فقد تشكلت (عصبة الأناضول الشرقية) باشرافه للدفاع عن الحقوق العثمانية ، وكان من أهم مبادئها المحافظة على وحدة تركية وبالنتيجةعدم السماح لتشكيل أية دولة يونانية او أرمنية داخل حدودها . على ان يحافظ في الوقت نفسه على حقوق غير المسلمين ، وان يرحب بدولة منتدبة تحترم الشعور الوطني التركي . وقد اشترطت العصبة ان تكون الحكومة المركزية مستندة الى ارادة الشعب فكان ذلك يستدعي جمع (مجلس وطني) . وعقدت العصبة في آب اجتماعا في أرضروم . لكن سيواس انتخبت بعد ذلك لتكون مقراً للجنة الوطنية التي كانت (سوفياتية) الصبغة من جميع الوجوه . وكان تأثيرها شديداً بحيث أدى في تشرين الأول الى استقالة وزارة الداماد فريد التي حكمت العصبة بعدم وطنيتها . وعندما خلف عبد الرضا باشا الداماد فريدا في الصدارة العظمى ذهب وزير البحرية الجديد بنفسه الى طرابزون للمداولة مع مصطفى كمال وجاء معه الى استانبول بممثل عن جماعة سيواس .

وقد ترك الميجر نوئيل حلب في ايلول بصحبة اثنين من الأسرة البدرخانية ، وهما كاميران وجلبات . وكتب من هناك يقول ان الأكراد من عينتاب الى مالاطية ، ويؤلفون ٧٠ ـ ٨٠٪ من السكان ، كانوا متشبعين بالمبادىء القومية الكردية ، لكنهم كانوا ضد الأتراك بخلاف أكراد ديار بكر وماردين . وعزا موقفهم هذا الى ان هؤلاء كان أغلبهم من الشيعة والى عدم وجود ما يسمى بالقضية الأرمنية وجودا دقيقاً لأن عدد الأرمن هناك كان قليلاً على الدوام .

فعلمت عصبة الدفاع التركية بالأمر وخافت منه لأنها كانت تعتقد ان الميجر نوئيل كان يحاول اثارة القلاقل بالعمل على استقلال كردستان المتحررة من السيطرة العثمانية . واتهموا حكومة الداماد فريد التي وافقت على الرحلة بخيانة مصالح الامبراطورية العثمانية . وعلى هذا حاول أحمد جودت ، قائد الجيش الثالث عشر ، اعتقال البدرخانيين فبات الوضع ينذر بالصعوبة . وعندئذ سحب قائد الحملة المصرية العام الميجر نوئيل من مالاطية ، إلا ان الجمعية القومية الكردية في استانبول احتجت على ما صنعه الأتراك واعلنت بأن حادثة ملاطية تعتبر إهانة لشرف الأكراد وشعورهم القومي . ومنذ ذلك الوقت اصبحت الشقة بين الحزبين الوطنيين التركي والكردي اكثر وضوحاً . فقد أغلق أتباع مصطفى كمال جميع النوادي الكردية في ولاياتهم . واتخذوا بحسب ما

تذكره التقارير تدابير شديدة ضد جميع من كان معروفا بمشايعة الاستقلال الكردي » .[٧]

ولا نترك الاشارة الى آل بدرخان دون ان نخص بالذكر كاميران بدرخان المقيم بفرنسا والذي كان ناطقاً رسمياً في اوروبا باسم الملا مصطفى البرزاني في الستينات وحتى أواسط السبعينات والذي لم يكتم في أكثر من تصريح ومقال تعاطفه مع اسرائيل .

أصابت معاهدة لوزان الوطنيين الأكراد في تركيا بصدمة كبيرة ، خصوصاً وقد تنكر اتاتورك بصورة سافرة لوعوده وتطميناته ، وأخذ يمارس سياسة الصهر العنصري والقمع الشوفيني الدموي تجاه الشعب الكردي .

وقد كان هذا القهر القومي من وراء اندلاع الحركة المسلحة الكبيرة التي قادها الشيخ سعيد عام ١٩٢٥ في مناطق ديار بكر وما حولها ، وكانت من الأهمية بحيث أشار اليها جواهر لال نهره في كتابه « لمحات في تاريخ العالم» . وبرغم نزاهة قيادة الشيخ سعيد فانها لم تكن بعيدة عن تأثيرات القوى الرجعية والاستعمارية . وهذا ايضا رأي بعض المؤرخين والباحثين الأكراد. فبدت الحركة وكأنها ضد إلغاء السلطنة وضد الحكم الجمهوري . وقد قمع الأتراك الحركة قمعاً دموياً وحشياً وأعدم قادتها، ودمرت القرى والمنازل الكردية بالجملة .

وفي ١٩٢٧ عقد الزعماء الأكراد في تركيا (زعماء دين وقبائل) مؤتمراً سرياً داخل الأراضي التركية قرروا فيه حل الجمعيات والنوادي الكردية القديمة وتأسيس حزب سياسي باسم حزب (خويبون) ، وتشكيل قيادة عسكرية أوكلت الى الجنرال إحسان نوري باشا كما قرروا إشعال حركة مسلحة جديدة . وقد نشبت فعلا واستمرت حتى نهاية ١٩٣٠، وأنهيت هي الأخرى بالقمع الدموي . أما إحسان نوري باشا ففر الى طهران لاجئاً سياسياً .

إن قيادة هذه الحركة وحزب خويبون لم يخرجا عن الاطار العام للقيادات الكردية عهد ذاك ، أي اطار الطابع العشائري والفردي والارستقراطي .

٣ ـ أما في ايران ، فإن أبرز الحركات الكردية فيها هي تلك المعروفة باسم سيمكو . وسيمكو هو اسماعيل آغا ، رئيس عشيرة الشكاك الكردية في اقليم أورميا .

وقد استغل ضعف السلطة الايرانية لاعلان عدد من التمردات المسلحة ذات الطابع العشائري ـ الفردي . وسيمكو معروف ايضا بانسياقه لاقتراف مذابح وحشية ضد الأثوريين النساطرة ، وقتل رئيسهم الديني مار شمعون وذلك اثر هروبهم من تركيا الى ايران خلال الحرب العالمية الأولى . ومع مرور الزمن أخذ سيمكو يفكر بدويلة كردية تحت رئاسته، وأخذ يتقرب من الانجليز في العراق منذ أواسط ١٩١٩ آملا الحصول على مساعدتهم لتحقيق مطامحه . غير ان الانجليز الذين لم يترددوا في اقامة صلات معه كما تكشف البرقيات المنشورة في هذا الكتاب ومذكرات المس بيل (الملحق) ، إنما أرادوا استخدامه لأغراضهم الخاصة في العراق وضد تركيا ولم يكونوا يريدون مناصرته ضد ايران التي كانوا مرتبطين معها باتفاقية . وإزاء الرفض الانجليزي بالمساعدة عاد سيمكو للتقرب من الأتراك ، كما أنه أقام مع الشيخ محمود علاقات عام ١٩٢٣ عندما كان هذا قد أعلن حركته المعادية للانجليز . استمرت حركات تمرد سيمكو بين ١٩٢٠ و١٩٢٥ ، وفي ١٩٢٥ وثب رضا خان بهلوي للاستيلاء على السلطة في ايران واقامة حكم مركزي قوي فيها . وقد اتبع سياسة عنصرية شوفينية قاسية ضد الأكراد وبقية الشعوب والأقليات غير الفارسية في ايران ، وقد وضع نصب اهتمامه تصفية سيمكو جسديا . . حتى أفلح في استدراجه عام ١٩٣٠ والفتك به غدراً . وكان سيمكو قد دخل قبل ذلك في بعض المعارك مع القوات الايرانية والعراقية والتركية . وقد ورد في تاريخ الوزارات العراقية للاستاذ عبد الرزاق الحسني ما يلي عن دخول سيمكو للأراضي العراقية : ـ

« وكان « اسماعيل سيمكو » الثائر الايراني ، هو الآخر قد لجأ الى العراق في تشرين الاول ١٩٢٦ أيضاً ، فحاولت الحكومة العراقية ان تخرجه من أراضيها فأخفقت ، وانتهت سنة ١٩٢٧ والثائر يقيم في أطراف « راوندوز » العراقية ، وفي أيار ١٩٢٨ انتقل الى الأراضي التركية فضايقته جمهورية الحكومة التركية حتى اضطرته للهرب والالتجاء الى العراق مرة أخرى ، ولما اقترح المعتمد السامي البريطاني ، في بغداد ، على الحكومة العراقية ان تتعاون مع الحكومة الايرانية لاخماد عصيان « سيمكو » اتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ تموز ١٩٢٧ ايام الوزارة العسكرية الثانية » .

« ان الحكومة العراقية ، كانت ولا تزال ، متبعة سياسة تجريد جميع العشائر من السلاح ، ولأجله حظرت على جميع العراقيين حمل السلاح في مناطق معينة ، بدون إجازة ، وأخذت بتوسيع هذه المناطق تدريجيا ، وبتزويد الادارات المحلية بالقوات

اللازمة لتأمين سياسة التجريد العامة ، وهي ترى ان هذه السياسة هي التي تؤمن تحقيق الغاية المتوخاة . وأما مسألة نزع السلاح من العشائر بواسطة حملات عسكرية ، فلا يمكن ان يأتي بنتائج مرضية ، ما لم تخلف هذه الحملات إدارات قوية ، في الأماكن التي ترسل اليها. وتعتقد الحكومة العراقية ان التأخر الذي حصل في تأسيس العلاقات بين العراق وايران ، وما نشأ عن ذلك ، من عدم وجود تعاون حقيقي بين الموظفين على الحدود ، هو الذي شجع العشائر ، والجماعات المسلحة على التمادي في اعمالها المضرة ، تلك الأعمال التي لا تزال الحكومة العراقية تشكو منها » .

وعلى كل فإن الحكومة العراقية اضطرت الثائر الايراني « اسماعيل سيمكو » على الانتقال الى الأراضي التركية نهائيا » .[٨]

الهوامش

---

(١) لوتسكي ، « تاريخ الأقطار العربية الحديث ، الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١، ص ٤٦٢ .

(٢) المس بيل ، « فصول من تاريخ العراق القريب » ، ترجمة د. جعفر الخياط، بغداد، طبعة ١٩٧١ ، ص ١٨٨ - ١٨٩ .

(٣) باسيل نيكيتين، « الأكراد » الترجمة العربية ، دار الروائع بيروت، ص ٢٠٠ .

(٤) المصدر السابق.

(٥) المس بيل ، المصدر السابق، ص ٢١٢- ٢١٣ . [مساعيها أم مساعيهم ؟ - الكاتب]

(٦) نفس المصادر، ص ٢١٣- ٢١٤ .

(٧) المصدر ذاته، ص ٢١٦- ٢١٨ .

(٨) عبد الرزاق الحسني ، « تاريخ الوزارات العراقية »، ج ٢ ، طبعة ١٩٦٥، ص ١٨٨ - ١٨٩ .

ملحق عن سيمكو

أما الجاسوسة البريطانية الشهيرة المس بيل فتكتب عنه عن السيد طه (عام ١٩١٩):

« سيمكو عازم على عدم التنازل عن قلامة ظفر عن الغنائم التي حصلها من أموال المسيحيين في أثناء الحرب . ويوجد موقعاهما معا في الجبال التي تنعدم فيها وسائل النقل والمواصلات بحيث يصعب التكهن عمن سيكون بوسعه قهرهما ». (فصول من تاريخ العراق القريب. المس بيل. ترجمة جعفر الخياط، ص ٢١٢- ٢١٣).

وكانت الحكومة البريطانية قد اتجهت نحو إقامة الصلات بأكراد العراق وايران وتركيا للاستفادة منهم في تحقيق أغراضها الاستعمارية لا سيما في العراق . وبهذاالاتجاه طلبت من الميجر نوئيل ، من رجالات الاحتلال في العراق ، ان يصدر في حزيران ١٩١٩ بيانا تطمينيا موجهاً الى سائر الأكراد ورد فيه :

« ان مستقبل البلاد التي تعرف باسم ارمينية أو كردستان هو من القضايا التي يجب ان يبت فيها في مؤتمر الصلح . وليس لأحد أن يشك بأن مؤتمر الصلح سيصدر مقرراته على ضوء المبدأ الذي كثيراً ما كان يعلن عنه وهو ان الأمم لها الحق في تعيين نوع الحكم الذي ترتضيه . وقد اعطت الحكومة البريطانية في السابق تطميناتها بأن مصالح الأكراد سوف لا يغض النظر عنها في مؤتمر الصلح . وحتى تعرف ماهية القرار الذي سيصدر يكون من مصلحة الشعوب والطبقات الموجودة في كردستان ان تحافظ على السلم والأمن . أما بالنسبة لمذابح الأرمن التي جرت بأمر من الحكومة التركية فان المدنية تقضي بأن الموظفين المسؤولين عن إصدار مثل هذا الأمر يجب ان يعاقبوا بشدة . وسوف يعامل

بالمعاملة نفسها الأرمن المسؤ ولون عن ذبح المسلمين . ويجب ان يطلق سراح نساءوبنات الأرمن المحجوزات في بيوت المسلمين ، وأن تعاد الأراضي والبيوت المأخوذة من الأرمن بالغصب لأصحابها الشرعيين. ولا تنوي الحكومة البريطانية بقدر تعلق الأمر بها أن تتبع سياسة انتقامية نحو الأكراد عن الأعمال التي ارتكبت في أثناء الحرب . وهي على استعداد لمنحهم العفو العام . ومن الضروري ان يترك الشعبان اللذان يعيشان في نفس البلاد أخطاءهما للحكومة، وان يتخليا عن ضغائنهما وتبادل التهم بينهما وان يكونا مستعدين للعيش سوية في تساهل وحسن نية متبادلين . ولا ترغب الحكومة البريطانية في غير هذا وسوف تقتص بشدة لكل عمل غير عادل وكل اتهام مغلوط يؤدي الى دوام العداوة ويشجع الاضطراب » (المصدر المذكور. ص ٢١٤) .

وتقول المس بيل انه على أثر صدور هذا البيان فان سيمكو ازداد تقرباً من وكيل الحاكم الملكي العام في العراق « الذي كانت له معرفة به قبل الحرب » . ثم تقول : « على ان عداءه لايران ، التي عقدنا معها اتفاقية خاصة ، فوضعت حداً لأي أمل يمكن ان يعقد على مساعدتنا لتكوين وحدة قومية بين أكراد تركيا وايران ، مع تخوفه من الاقتصاص الذي يمكن ان يصيبه عن معاملته السيئة للمسيحيين ، قد أديا به أكثر فأكثر الى الارتماء في أحضان الترك » .

(المصدر أعلاه، ص ٢١٥ ـ ٢١٦).

الباب الثاني
العراق والقضية الكردية
من ١٩١٤ ـ ١٩٣٢

الفصل الأول
عرض سياسي عام

بدأ الاحتلال العسكري البريطاني للعراق منذ أواخر ١٩١٤ بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى ، وانحياز تركيا الى جانب المانيا القيصرية ضد (الحلفاء) : بريطانيا وفرنسا وروسيا وايطاليا واليونان . . . الخ . . . وقد احتل الانجليز الفاو في أقصى الجنوب في ٦/١١/١٩١٤ ودخلوا البصرة في ٢٣ نوفمبر ١٩١٤ دون اطلاقة نار ! وكانت الأهداف الأساسية من وراء الاحتلال حماية وتعزيز المصالح البترولية البريطانية في جنوب ايران[١] وفي الخليج ، ووضع اليد على خيرات العراق وأراضيه كجزء من الخطط الغربية لاقتسام الممتلكات العثمانية المحتلة ، وكان العراق من بينها . وكان النفط العراقي مصدر إغراء كبير للانجليز برغم أنهم حاولوا دائماً تصوير وتبرير احتلالهم باعتبارات دفاعية صرفة والادعاء بأنهم لم يفكروا في بداية الأمر باحتلال العراق كله ! ! سوى أن تقدمهم العسكري كان خاضعاً لاعتبارات عسكرية صرفة وليس لأية اعتبارات سياسية يدّعونها . وقد وصل الجنرال باريت الى الفاو بعد أيام قليلة من احتلالها لتسلم القيادة مصطحبا قوة كثيفة تدل بحد ذاتها على ان القضية لم تكن مجرد حماية نفط عبادان او حماية طريق الهند . وقد جاء الاحتلال العسكري البريطاني تتويجاً لتغلغل اقتصادي وسياسي في القرون السابقة وخصوصاً في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وكان ذلك يتمثل في النفوذ السياسي الكبير للقناصل الانجليز وفي المصالح والمؤسسات التجارية والمصرفية وفي إقامة « صداقات » وولاءات محلية . . . وكان موقع العراق وثرواته مصدر منافسات استعمارية حادة .[٢]

وتقدمت القوات البريطانية جنوب مدينة البصرة ، ونشبت معركة عسكرية مهمة مع الأتراك في الشعيبة في منتصف نيسان ١٩١٥ كان النصر فيها للانجليز . واشترك في هذه المعركة مقاتلون عراقيون عرب وأكراد الى جانب الأتراك على أثر الفتاوى الدينية

الداعية الى (الجهاد) باسم وحدة الدين العثماني ـ العراقي . وكانت جمهرة هؤلاء المقاتلين من أبناء العشائر وبزعامة رؤساء الدين وبعض الزعماء العشائريين . غير أن حركة الجهاد هذه سرعان ما خفت وضعف الحماس العام للقتال الى جانب الأتراك لعدة عوامل منها اندلاع ثورة الملك حسين الأكبر في الحجاز (حزيران ١٩١٦) على الأتراك بتشجيع بريطاني ، وبأمل استحصال الاستقلال والحرية وإقامة دولة عربية كبرى . وكما يعرف العالم فان الوعود البريطانية كانت أكثر من زائفة . على ان بعض الاقطاعيين والزعماء العشائريين البارزين وبعض الوجهاء ظلوا مع العثمانيين لأسباب مصلحية وأحيانا دينية ايضا . ومن بين هؤلاء عجيمي باشا رئيس عشائر المنتفك وغضبان البنيّة من بني لام بالعمارة ، وآل الفتلة بمنطقة الديوانية .

وبعد السيطرة على البصرة تقدم الانجليز شمالاً باتجاهين نحو الناصرية على الفرات ونحو العمارة فالكوت ثم بغداد على دجلة . ودخلت قواتهم العمارة في ١٩١٥/٦/٣ والناصرية في ٧/٢٥ من العام نفسه والكوت في ٢٨ أيلول . وبعد توقف أخذت القوات الانجليزية تحت قيادة طاوزند تتقدم لتصبح على مشارف مدينة بغداد، ثم هزمت في المدائن وانسحبت عائدة الى مدينة الكوت (من محافظة واسط) حيث حاصرها الأتراك حصاراً رهيباً من ١٩١٥/١١/٣ حتى ١٩١٦/٤/٢٩ وقد اضطرت الى الاستسلام دون قيد أو شرط . وكان للمجاعة دور حاسم في قرار الاستسلام، إذ كانت رهيبة عانى منها سكان المدينة كثيراً . ودخلت القوات التركية الى المدينة مسعورة بشهوة الانتقام من المدنيين العراقيين، فشنت عليهم حملة قمع دموية عاتية وأعدمت العشرات من أبرز شخصيات المدينة .

واستطاعت بريطانيا إنجاد قواتها في العراق بتعزيزات جديدة، واستلم القيادة الجنرال مود ، وشرع هذا بالحملة على بغداد في ديسمبر ١٩١٦ واستطاع دخولها في ١٩١٧/٣/١١ . (مات الجنرال مود بعد فترة قصيرة بالكوليرا وخلفه في القيادة العسكرية الجنرال مارشال). وقد أصدر القائد العسكري الانجليزي بعد دخوله بغداد منشوراً باسم السلطات البريطانية المحتلة موجهاً الى أهالي العراق يطمئنهم فيه ، ويقطع الوعود والعهود، ومما ورد فيه :

« إنني مأمور بدعوتكم بواسطة أشرافكم والمتقدمين فيكم سنا ، وبممثليكم الى الاشتراك في ادارة مصالحكم الملكية لمعاضدة ممثلي بريطانيا السياسيين المرافقين

للجيش ، كي تناضلوا مع ذوي قرباكم شمالا وجنوبا ، وشرقاً وغرباً ، في تحقيق أطماحكم القومية » . وعلى أثر كشف فضيحة اتفاقية سايكس ـ بيكو ، بادرت بريطانيا وفرنسا الى إصدار بلاغ تضليلي مشترك ورد فيه :

« إن الغاية التي ترمي اليها كل من فرنسا وبريطانيا العظمى في خوض غمار الحرب في الشرق ، من جراء أطماع المانيا ، هي تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت أعباءاستعباد الاتراك تحريراً تاماً نهائياً ، وتأسيس حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة نفس السكان الوطنيين ومحض اختيارهم » . (انظر مثلا كتاب « الثورة العراقية الكبرى » لعبد الرزاق الحسني ، منشورات مطبعة دار الكتب ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٨ ص ٢٨ـ ٢٩).

وصدر بعد ذلك بيان فرنسي ـ انجليزي موجه الى العرب يحمل تأكيدات ووعودا جديدة بالحرية .

وبعد بغداد احتلت القوات الانجليزية مدينة خانقين الحدودية المهمة (مع إيران) في ديسمبر ١٩١٧ ، ومدينة كفرى في نيسان ١٩١٨ ثم كركوك . . . وكانت هذه القوات غير بعيدة من مدينة الموصل عندما تم إبرام اتفاقية الهدنة مع تركيا المسماة باتفاقية (مودروس) وذلك في ١٩١٨/١٠/٣٠ .

وقد استغل الأتراك هذا التاريخ كحجة رئيسة من حججهم .لادعاء ملكية المنطقة الشمالية من العراق، (وكانت تسمى بولاية الموصل) أي المحافظات الشمالية الخمس الحالية وهي نينوى وأربيل ودهوك والتأميم (كركوك) والسليمانية . وكانت مدينة الموصل ومنطقة راوندوز قد عانتا من أهوال المجاعة التي فتكت بالآلاف من السكان وتركت آثاراً مأساوية مفجعة . ولم تقف القوات البريطانية عند أبواب مدينة الموصل، بل دخلتها في ٨ نوفمبر ١٩١٨ وعين العقيد لجمان حاكماً سياسياً على المنطقة وأخذت سلطة الاحتلال تمتد تدريجياً الى أكثر المواقع الجبلية من محافظتي الموصل (نينوى حاليا) وأربيل . وجدير بالذكر ان القوات الروسية (حليفة بريطانيا) كانت قد احتلت مدينة خانقين مرتين، مرة عام ١٩١٦ وأخرى في نيسان ١٩١٧ وعاثت فيهما قتلاً ونهباً وتدميراً، كما احتلت منطقة راوندوز (من محافظة أربيل) وكررت الممارسات ذاتها . وانسحبت من المنطقتين المذكورتين، اللتين صارتا في نهاية المطاف تحت سيطرة المحتلين الانجليز . أما في منطقة السليمانية، التي كانت مركزاً مهماً للمشاعر القومية الكردية، فإن الأتراك اضطروا

للانسحاب في خريف ١٩١٨، وسلموا السلطة الى محمود البرزنجي، الشيخ والزعيم الديني والاقطاعي المتنفذ. وقد اتصل هذا بالسلطات الانجليزية (تقول مس بيل ان اتصالاته بالانجليز كانت قبل ذلك)، وطلب منها شمول السليمانية بمنطقة النفوذ الانجليزي. ووجد الانجليز أن من الأفضل لهم تكتيكياً وأقل كلفة أن يعينوا الشيخ محمود ممثلاً لهم لادارة المنطقة وضمان الأمن فيها، فعينوه حاكماً عاماً (حكمدار) في أواخر ١٩١٨. واختير الميجر نوئيل مستشاراً له وخصصوا له راتباً شهرياً قدره ١٥,٠٠٠ روبية (الروبية هي عملة هندية وتعادل ٧٥ فلساً) كما سمحوا بتعيين بعض الموظفين الأكراد، وباستعمال الكردية. وقد انتفض الشيخ محمود على الانجليز في أيار (مايس) ١٩١٩، وحدثت اصطدامات مسلحة بين الانجليز والشيخ محمود انتهت بجرحه واعتقاله ونفيه الى الهند حتى ١٩٢٢. وسنأتي الى تفاصيل هذه الأحداث في فصل قادم.

كانت مسؤولية إدارة العراق تقع حتى اكتوبر ١٩٢٠ على عاتق القائد العام للقوات البريطانية، ويمارسها بالنيابة عنه مفوض مدني (الحاكم الملكي العام). وكان السير بيرسي كوكس هو المفوض المدني حتى تعيينه وزيرا مفوضاً في طهران في مايس ١٩١٨ فأعطيت المسؤولية الى الكولونيل ارنولد ولسن. وكان ضمن كادر المفوض المدني جرترولد بيل الجاسوسة المعروفة، وعنوان وظيفتها السكرتيرة الشرقية. وأسس المحتلون عدداً من الأمانات في مختلف المرافق، ما عدا البوليس والتعليم اللذين كانا تحت أشراف المفوض المدني مباشرة. أما الإشراف في الأقاليم فكان من نصيب الضباط السياسيين الانجليز. وكان العراق (بلاد ما بين النهرين) ينقسم بعد الهدنة لمقاصد إدارية الى ١٢ وحدة ادارية رئيسة كل منها تحت سلطة ضابط سياسي مسؤول تجاه المفوض المدني في بغداد. ولكل وحدة رئيسة وحدة أو وحدات تابعة بإمرة مساعد للضابط السياسي. وكانت الوحدة الكبرى هي اللواء (المحافظة) والوحدة الأصغر هي القضاء. وكان يوجد في جميع مراكز الوحدات وفي بعض الوحدات التابعة ضباط بريطانيون لشؤون الأمن الداخلي، وللضابط السياسي ومساعده سلطات كبيرة كالقضاء والجباية. وكان جميع الموظفين الانجليز العاملين في الادارة المدنية بالعراق من العسكريين. وفي أواخر ١٩١٨ أحدث قضاء جديد في المنطقة الكردية هو قضاء أربيل (شبه لواء).

وشرع الانجليز منذ احتلال البصرة والعمارة والناصرية بتشكيل قوات مسلحة

محلية ، بإشراف البريطانيين ، تسمى (الشبانة او الليفي)، وخصوصاً من بين أبناء العشائر التي كان شيوخها موالين للاحتلال . وقد طبق المحتلون هذه السياسة في المناطق العراقية الأخرى التي دخلت تحت احتلالهم ، ولكنهم أخذوا فيما بعد يعملون على حصر عضويتها في أبناء الأقليات ، وبالدرجة الاولى والرئيسة من أبناء الطائفة الآثورية (النساطرة) التي دخلت العراق من ايران بعد الاحتلال الانجليزي. واستخدم المستعمرون هذا التركيب لاثارة وتأجيج الانقسامات والفتن بين العراقيين كما حدث عدة مرات في مدينتي كركوك والموصل. وكانت قوات الشبانة شبه عسكريةوتشترك في بعض حملات القمع الصغيرة او كمساعد للقوات النظامية . وقد استخدمت خلال العشرينات عدة مرات ضد الأكراد، مما كان له أثر كبير في تفاقم الحساسية الكردية ضد الطائفة الآثورية (النسطورية). وسنأتي الى ذلك فيما بعد .

بعد سفر كوكس الى ايران انتقلت مسؤولية إدارة الاحتلال الى السير أرنولد ولسن ، وكيل الحاكم الملكي العام ، الذي كان من اتباع المدرسة الاستعمارية التقليدية، وكان لممارساته وأساليبه الاستفزازية دورها في إلهاب المشاعر الوطنية ضد الانجليز ، ولا سيما في أرياف الفرات الأوسط . وقد أشرف الكولونيل ولسن في أواخر ١٩١٨ وأوائل ١٩١٩ على مهزلة سياسية مفضوحة تحت ستار اجراء (استفتاء) بين السكان حول المصير الذي يفضلون . وكانت حكومته قد طلبت منه أخذ رأي الأهالي في ذلك . وقد مارس ولسن والحكام السياسيون الانجليز ونوابهم جميع أشكال الاغراء والتأثير والضغط والتحريف لحصر « الاستفتاء » المذكور في أضيق نطاق ، ولتوجيه نتائجه باتجاه المطالبة ببقاء الاحتلال الأجنبي ! . . وبرغم ذلك استطاعت العناصر الوطنية أن تسمع أصواتها في عدد من العرائض التي جرى تقديمها للسلطات البريطانية .

كانت سنوات الحرب قد شهدت بداية نهوض حركة التحرر العربي في المشرق العربي ، وفي حزيران ١٩١٦ اشتعلت ثورة الملك حسين في الحجاز ضد الأتراك بتشجيع انجليزي كان يستهدف استغلال المشاعر القومية العربية المشروعة وتوظيفها لخدمة المصالح الاستعمارية . وقد حاول الأتراك في بداية الحرب استثمار المشاعر الدينية الاسلامية في العراق ضد الانجليز ، وشجعوا على اصدار الفتاوى تحت عنوان « الجهاد ضد الكفار » وقد اشتركت بالفعل قوات من المتطوعين العراقيين ، العرب والأكراد ، في معارك الجنوب ضد الانجليز . . ولكن تأثير هذه المحاولات ظل محدوداً ، وعابراً ،

لا سيما بعد اشتعال ثورة الحسين عام ١٩١٦ والتي كان لها أنصارها بين وطنيي العراق ، وماقترفه الأتراك في مدينة الكوت من جرائم ، ضد المدنيين المسالمين العراقيين على اثر استسلام الحامية البريطانية واعادة احتلال المدينة ومجازرهم وانتهاكاتهم في مدينة الحلة وعدوانهم على مدينتي كربلاء والنجف خلال ١٩١٥-١٩١٦[٣] ، وما سببوه خلال قرون احتلالهم من مظالم ونهب واستغلال ونشر للفساد ، وعدم اهتمام بتطوير البلاد ومن مطاردة مستمرة للقبائل ومحاربتها . . وكان العراقيون وسائر العرب ، يأملون ان يحصلوا بعد الحرب على حقوقهم في الاستقلال والسيادة وفقا لوعود الحلفاء والتزاماتهم الرسمية تجاه العرب . غير أن ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا (أواخر ١٩١٧) كشفت عن مخططات الغرب السرية لتقاسم الوطن العربي (اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية لعام ١٩١٦)، وساهمت فظائع الاحتلال الروسي لبعض المناطق الكردية في تشجيع المشاعر المعادية لبريطانيا . وقد استغلت تركيا تلك الأحداث الدائمة لمصلحتها ولشن حملة من الدعاية المضادة ، ولاطلاق الأخبار عن قرب عودة الأتراك للعراق ، خصوصاً وأن القوات البريطانية كانت تنسحب أحياناً وبصورة موقتة من بعض الأماكن مرغمة أومرات بلا مبررات عسكرية كافية .

ونشطت في البلاد تجمعات وتنظيمات وطنية سرية ، كان من أهمها جمعية (الحرس الوطني) التي تشكلت في بغداد خلال سنة ١٩١٩ فضلا عن نشاطات فرع حزب (العهد) الذي كان مركزه الرئيسي في دمشق حيث كان يحكم الملك فيصل الأول (حكم في سوريا من ١٩١٨/١٠/٢٢ حتى أواخر تموز- يوليو- ١٩٢٠ عندما أسقطته القوات الفرنسية).

وعندما قرر مجلس الحلفاء في سان ريمو بتاريخ ١٩٢٠/٣/٣ وضع العراق تحت الانتداب البريطاني (طبقا لمعاهدة سايكس ـ بيكو السرية) ، فإن ذلك كان العامل المباشر لاشعال لهيب ثورة وطنية عامة في العراق ضد السيطرة الانجليزية ، بدأت في حزيران ١٩٢٠ ، وان كانت قد سبقتها حركات وانتفاضات مسلحة ضد الانجليز في النجف وكربلاء والحلة وفي السليمانية ومناطق كردية أخرى[٤] فضلا عن النشاطات السياسية الوطنية في بغداد من عرائض ووفود ومظاهرات تطالب بإنهاء الانتداب واعلان الاستقلال.

بدأت الانتفاضة الوطنية المسلحة ضد الانجليز في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ في أرياف

الفرات الأوسط ، وانتقلت من هناك ، وكان على رأسها شيوخ العشائر ورجالات الدين ، الذين كانوا متأثرين بشكل أو بآخر ، ومرتبطين ، بقادة الأحزاب الوطنية البرجوازية المعارضة في بغداد (والموصل أيضا). وكان الفلاحون هم الجمهور الرئيسي لهذه الثورة المجيدة التي استمرت عدة أشهر والتي كلفت المحتلين ٢٠٠٠٠ شخص و٣٠ مليون جنيه وكان ذلك مبلغاً باهظاً بالنسبة للانجليز في تلك الظروف الصعبة . والى جانب عامل الشعور الوطني المعادي للانجليز ، والمتطلع الى الاستقلال، فقد كانت هناك عوامل اخرى تلعب دورها في الانتفاض على الانجليز من اقتصادية ودينية ، وعشائرية وشخصية ، كالضرائب التي فرضت على السكان ، ولا سيما في الريف ، والمعاملة الخشنة والمتعالية من سلطات الاحتلال وحكامها السياسيين ، وفرض أعمال السخرة ، وتجاوز الشيوخ المعترف بهم محليا في بعض المناطق الى شيوخ آخرين من الذين ضمن الانجليز ولاءهم .

وإذا كانت مدينة النجف قد عانت الفظائع على أيدي الأتراك فإنها شهدت في مارس عام ١٩١٨ انتفاضة مسلحة ضد الانجليز ، بفعل التحريض التركي واستهتار التعامل البريطاني . وقد فرض الانجليز حصاراً على المدينة استمر ٤٥ يوماً وانتهت الاحداث باعدامات جماعية ونفي العشرات مما ترك آثاراً على مشاعر العراقيين ضد السيطرة الأجنبية الجديدة وشجع على مقاومتهم .

وبرغم فشل ثورة العشرين ، بعد قمع المحتلين لها بالقوة ، فان بريطانيا اضطرت الى منح العراق بعض مظاهر الاستقلال. فألفت حكومة عراقية موقتة ، وتمت الاستعدادات لتنصيب ملك عربي على العراق في ظل الانتداب .

وتكوّن أول مجلس وزراء عراقي في ٢٥ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ ١٩٢٠ برآسة نقيب أشراف بغداد عبد الرحمن النقيب، تحت إشراف المندوب السامي البريطاني برسي كوكس . وقد احتفظ الانجليز بالإشراف المباشر على المنطقة الكردية .

وفي ١٩٢١/٣/١٢ انعقد في القاهرة برآسة تشرشل (وكان قد تعين للتو وزيرا للمستعمرات البريطاني) المؤتمر المعروف باسم مؤتمر القاهرة ، لتقرير مصير العراق ، والقوات البريطانية فيه ، والتي كان الشعب البريطاني يطالب بعودتها الى انجلترا . واشترك في المؤتمر وفد من الحكومة العراقية المؤقتة الخاضعة للانجليز . وتم في المؤتمر المذكور تثبيت الخطوط العريضة لنوع علاقة الدولة العراقية الجديدة ببريطانيا ، واختيار

فيصل لتولي العرش ، والموافقة على تشكيل نواة للجيش العراقي . وبالنسبة للمنطقة الكردية ، فقد قرر الانجليز إجراء « استفتاء » في المناطق الشمالية من العراق للتوثق من رغبة الأكراد في الاندماج في المملكة العراقية أو الانفصال عنها . وكانت المادة ١٦ من لائحة الانتداب البريطاني على العراق تنص على ما يلي :

« لاشيء مما ورد في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة اداريا في المقاطعات الكردية كما يلوح له » . وكان (الحلفاء) الغربيون قد توصلوا الى عقد معاهدة سيفر مع تركيا في آب ١٩٢٠ وقد تضمنت ثلاث مواد عن القضية الكردية تذهب الى حد منح الاستقلال لأكراد تركيا والسماح لأكراد العراق بالانضمام الى الدولة الكردية (المنشودة) اذا رغبوا في ذلك . وكان ذلك مجرد مناورة انجليزية ـ غربية ، ذات عدة أوجه : لكسب الأكراد وتأييدهم ، وللضغط على كل من تركيا والعراق ، بتخويفهما بالحركات الكردية وارغامهما على عدم معارضة الخطط الانجليزية ـ الغربية . وكانت بريطانيا قد توصلت عام ١٩٢٠ الى اتفاق مع فرنسا بترك ولاية الموصل العراقية للنفوذ الانجليزي مقابل حصة من بترول العراق (خصصت اتفاقية سايكس ـ بيكو شمال العراق للنفوذ الفرنسي) .

ويبدو ان آراء المسؤولين الانجليز حول مصير الاجزاء الكردية من العراق لم تكن موحدة ، برغم الاتفاق على استخدام الورقة الكردية للأغراض الاستعمارية البريطانية .وقد اتبع المحتلون الانجليز منذ بداية احتلالهم لبغداد سياسة متميزة بالنسبة للمنطقة الكردية ، وهي ادارتها مباشرة من قبل الحكام السياسيين المرتبطين بالادارة البريطانية في بغداد . واستمرت هذه السياسة حتى بعد تأليف الحكومة العراقية المؤقتة . كان الانجليز ملزمين شكلياً ببنود معاهدة سيفر برغم أنهم كانوا يعملون ضد تلك البنود ولإلغائها في الوقت المناسب . وكان تشرشل من الميالين الى اقامة بعض الكيانات الكردية الصغيرة المنفصلة في العراق تحت الاشراف البريطاني ، في حين ان كوكس ، المعتمد السامي في العراق ، كان يفضل الابقاء جهد الامكان على المناطق الكردية العراقية داخل العراق وتحت الاشراف البريطاني طبعا . ويجد القارىء في البرقيات الانجليزية الرسمية السرية المنشورة في هذا الكتاب نماذج لتعدد الاجتهادات التكتيكية هذه داخل السياق البريطاني الاستعماري العام لاستخدام الورقة الكردية للأغراض الاستعمارية حسب الظروف والأحوال .

ويقول المؤرخ لونكريغ Longrigg في كتابه Iraq 1900 to 1950 (وكان لمدة طويلة من موظفي الاحتلال والانتداب في العراق) ان مؤتمر القاهرة لم يتوصل الى قرار حاسم حول القضية الكردية، وانه كان واضحاً أن «الدولة الكردية» المقررة بموجب اتفاقية سيفر لن ترى النور وبأن الاتفاقية نفسها أصبحت غير عملية بسبب نجاح كمال أتاتورك. ويقول لونكريغ ان رغبة المعتمد السامي في حكم الألوية الشمالية «لم تكن تعجب الوزراء العراقيين الذين كانوا يرون ان الأكراد جزء لا يتجزأ من العراق. ولم يبق غير ما تم قبوله ضمنياً في القاهرة وهو الحفاظ على التمايز الكردي - العربي بنوع متميز من الادارة وانتظار رغبتهم النهائية في الانضمام الى الدولة العراقية (اقتصاديا). (ص ١٣١ من المرجع المشار اليه).

وقد اتخذ مؤتمر القاهرة قرارات بتخفيض القوات البريطانية في العراق الى اقصى حد حتى تحل محلها القوة الجوية البريطانية في العام التالي (١٩٢٢). أما قوات الليفي (الشبانة) فقد تقرر أن يديرها المعتمد السامي ثم القيادة العسكرية البريطانية.

ويمكن القول ان الفترة ما بين فرض الانتداب ونهاية ١٩٢٦ هي من أدق الفترات التاريخية في حياة العراق والقضية الكردية في العراق. ففي هذه الفترة انصبت جهود الاستعمار البريطاني على اقامة حكم في العراق مرتبط به وخاضع له سياسياً وعسكرياً ومالياً، وعلى الاستئثار بمنابع البترول الغزيرة فيه. وهي أيضاً الفترة التي شهدت بدء عملية تكوين فئات عراقية حاكمة بيروقراطية موالية للاستعمار البريطاني ومعادية لأماني الشعبين العربي والكردي، وبضمنها (أي هذه الفئات) عناصر من الأكراد انفسهم.

لقد ادعى الأتراك الكماليون ان ولاية الموصل (أي المحافظات الشمالية كلها) هي ولاية تركية كانت ضمن تركيا عندما انعقدت اتفاقية الهدنة، وان العرب فيها أقلية بينما الأتراك هم اكثرية، وأما الأكراد فهم والأتراك من جنس واحد، كما ان علاقات ولاية الموصل التجارية هي مع تركيا. هذه كانت الحجج التركية وهي حجج ضعيفة ومتهافتة.

وأما بريطانيا التي أقنعت فرنسا بجعل ولاية الموصل من حصتها[٥] فإنها كان يهمها قبل كل شيء الاستحواذ على نفط الولاية (شمال العراق)، فأخذت تستخدم ورقة القضية الكردية لتهديد الأتراك من جهة ولتهديد الحركة الوطنية العربية في العراق في وقت واحد.

وقبل دخول تفاصيل اندلاع القضية وكيفية استغلالها وتطوراتها لا بد من لمحة قصيرة عن تاريخ ولاية الموصل وعلاقاتها بالعراق .

إن ولاية الموصل (المحافظات الشمالية الخمس من العراق) كانت خلال الحكم العربي العباسي في العراق جزءا من العراق ، وظلت كذلك في عهود الاحتلال العثماني ، ويمكن بهذاالصدد استثناء بعض المناطق الجبلية حيث كانت توجد أحياناً بعض الامارات الاقطاعية الكردية التي تتمتع بنوع من الحكم الذاتي . اما مدينة الموصل نفسها فهي عربية وقد بناها العرب وكانت في القرن العاشر عاصمة للدولة الحمدانية العربية .

وفي ١٦٣٨ احتل مراد الرابع ، السلطان العثماني ، العراق وقسمه الى ثلاث ولايات ، الموصل وبغداد[٦] وشهرزور (ولاية شهرزور: كانت تضم السليمانية وكركوك) . وبعد سنوات قلائل ضمت البصرة الى العراق تحت السيطرة العثمانية . ومنذ ١٧٢٦ صارت الموصل والأراضي المحيطة بها يحكمها والٍ عربي من أسرة الجليلي التي لا تزال موجودة في الموصل . وفي ١٨٣٥ وضعت الموصل تحت إدارة والي بغداد وأصبحت سنجقاً (لواء) ، وكانت ولاية بغداد تضم العراق الحالي كله تقريباً ، ولم تعد الموصل ولاية إلا في ١٨٧٩ بما فيها سنجقا كركوك والسليمانية ، أي ان شمال العراق في عهد مدحت باشا ، الوالي العثماني المشهور على العراق ، (١٨٦٦) كان لا يزال جزءا من ولاية بغداد .

وعندما وقعت هدنة (مود روس) لم تكن الجيوش البريطانية قد احتلت بعد كثيراً من أراضي ولاية الموصل . وهذا مما استغله الأتراك للادعاء بأن ولاية الموصل جزء من تركيا . وقد استغلت بريطانيا هذه الأوضاع الشاذة لخلق مشكلة الموصل والتلاعب بها لمآربها الاستعمارية وفي الأساس لفرض المعاهدات والحصول على امتيازات البترول من العراق بالتلويح له دائماً بخطر انتزاع ولاية الموصل منه .

ومن الناحية الاقتصادية كانت تجارة تصدير ولاية الموصل الى العراق او عن طريقه والى حد ما الى سورية أو عن طريقها . وكان العراق الاوسط والجنوبي يعتمدان اعتماداً كبيراً على منتوجات المنطقة الشمالية ، وكان جميع تبغ ولاية الموصل يرسل الى بغداد[٧] .

وكانت توجد سوقان كبيرتان لمنتوجات الأراضي المتنازع عليهاوهما بغداد والموصل وتعتمد مناطق السليمانية وكركوك والقسم الجنوبي في أربيل على بغداد والموصل وتعتمد منطقة الموصل على مدينة الموصل ، وكان المنتوج الفائض يرسل الى بغداد بواسطة نهر دجلة . ولم تكن لايران علاقات تجارية مع المناطق الشمالية إلا بشكل محدود مع محافظة السليمانية . وللمزيد من توضيح النقاط التاريخية نشير الى ان العراق عرف بهذا الاسم منذ عصور ما قبل الاسلام . وفي تعريف للقاموس العربي القديم المسمى (قاموس المحيط) ورد في مادة عراق « بلاد من عبادان الى الموصل طولا ومن القادسية الى حلوان عرضاً» . وحلوان هي مدينة ايرانية شرقي مدينة خانقين العراقية . . . ودخلت المنطقة التي يضمها العراق في أدوار تاريخية عديدة تحت نفوذ سلطة واحدة كالعموريين والأشوريين والعباسيين . وقد حرص الأشوريون على ضم المنطقة الجبلية المكونة لحوض مياه الرافدين لأهميتها . وكان العراق في العهد العباسي يقسم الى ثلاث مقاطعات إدارية كبيرة وهي (١) اقليم السواد ، يطلق على السهل الرسوبي .(ب) اقليم الجزيرة ، ويطلق على القسم الشمالي من الهضبة الصحراوية وما جاورها من المنطقة شبه الجبلية . (جـ) اقليم الجبال ، وكان الاقليم الأخير ينقسم الى أربعة أقسام . وفي ١٥٣٤ ميلادية احتل السلطان سليمان القانوني العراق وجعل بغداد مركز إدارة كبرى باسم (ايالة بغداد) وكانت تضم منطقة العراق الحالي تقريبا ، فتتبعها البصرة والموصل وشهرزور ، ويحكمها والٍ من قبل السلطان (أنظر كتاب جغرافية العراق ، الدكتور جاسم محمد الخلف ، الطبعة الثالثة ، القاهرة) . كما أن البرقيات الانجليزية الرسمية المترجمة في هذا الكتاب تشير في العديد من المواضيع الى الحقائق الأساسية المارة أعلاه ، وبشكل خاص شعور العراقيين العام ، العرب ومعظم الأكراد العراقيين بالانتماء الى تربة واحدة مشتركة ، تربة الوطن العراقي ، ذلك الانتماء الممتد بعيداً جداً في التاريخ. وأما مطالبات بعض الأغوات والرؤ ساء الأكراد ، (إما بدفع من الموظفين الانجليز ، وإما لقلة وعي ولطموحات شخصية ضيقة) ، بالانفصال تحت النفوذ البريطاني ، فلم تكن لتمثل حقيقة مصالح الشعب الكردي ، بأية حال ، وقد وجدنا خلال الفترة ذاتها مطالبات مماثلة ومشبوهة حتى بفصل البصرة نفسها تحت الحماية البريطانية . ويقول لونكريغ ، في كتابه مار الذكر ، (أي Iraq 1900 to 1950) « لقد تقرر عدم دمج العراق الأعلى بالعراق الأسفل . ولكن ذلك لم يكن من الناحية العملية ذا مغزى كبير » . (P. 102). لاحظوا «العراق الأعلى» و«العراق الأسفل» وهو اعتراف صريح بوحدة الأراضي العراقية برغم

الحسابات السياسية البريطانية آنذاك .

وكذلك فلنلاحظ نصوص « الاستفتاء » المزعوم ، المار ذكره ، والتي تعترف اعترافاً صريحاً بحدود العراق الأصلية برغم كل الحسابات والمناورات التي جعلت المحتلين الانجليز يفرضون إدارات متميزة على المنطقة الكردية من العراق . فقد ورد في برقية وزارة الهند الى المستر ولسن نائب الحاكم الملكي العام في العراق : « واننا نرغب بصورة خاصة ان تقدموا الينا بيانا موثوقاً عن وجهة نظر السكان المحليين في مختلف المناطق (العراقية ـ الكاتب) حول الأمور المعنية فيما يلي :

« ١ ـ هل يرغبون في دولة عربية واحدة ، تحت الوصاية البريطانية تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل حتى الخليج ؟

« ٢ ـ هل يرغبون ، في هذه الحالة ، في رئيس عربي بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة ؟ »

(أنظر « الثورة العراقية الكبرى » للاستاذ عبد الرزاق الحسني ، منشورات مطبعة دار الكتب ، الطبعة الرابعة ، ص ٤٣ ـ ٤٤).

أي إن المحتلين الانجليز كانوا يعلمون جيداً ان العراق يمتد « من الحدود الشمالية لولاية الموصل حتى الخليج » كما ان المضابط التي وجهت للسكان كانت تحدد العراق « من شمال ولاية الموصل حتى الخليج (العربي) . « وأما سكان العراق فقد أصروا على العراق كاملا بلا اقتطاع للمنطقة الشمالية منه ، أو كما ورد في مضابط البغداديين : « دولة عربية تمتد من أقصى حدود ولاية الموصل الشمالية الى خليج البصرة » (المصدر المذكور ص ٥٤ ـ ٥٥) مما يؤكد شعوراً عاماً ومتأصلاً بوحدة الأراضي العراقية . .

وذكرت « السكرتيرة الشرقية بديوان المعتمد السامي » المس بيل عن ذلك قائلة : « كان هناك إجماع عام على نقطة واحدة حيث ان الجميع كانوا يرون ان ولاية الموصل يجب أن تنضم الى ولايتي البصرة وبغداد» (فصول من تاريخ العراق القريب . ص ٥٩ ـ ٦٠ ، الترجمة العربية) .

قلنا ان الدبلوماسية الانجليزية عملت منذ البداية على استغلال المشكلة الكردية لمآربها الاستعمارية ،فقد أخذت تدير المناطق الشمالية من قبل المعتمد السامي وعن طريق

حكام سياسيين بريطانيين . وعندما تكونت الحكومة العراقية المؤقتة في اكتوبر ـ تشرين الأول ١٩٢٠ ، وبدأت مع السلطات الانجليزية تتهيأ لتنصيب الملك فيصل ملكاً على العراق ، واصل الانجليز سياسة ايجاد وضع خاص للمنطقة الشمالية . فأصدر المندوب السامي البريطاني منشوراً في ١٩١٩/٥/٦ ورد فيه ما يلي :

١ ـ فيما يتعلق بالمناطق الكردية الواقعة في لواء الموصل والداخلة في حدود الانتداب البريطاني يشكل لواء فرعي يكون مركزه في دهوك .

٢ ـ سيدير المندوب السامي أمر اشتراك الضباط البريطانيين في ادارة أربيل وكويسنجق وراوندوز ضمن لواء فرعي تابع لكركوك ويديره مساعد متصرف وقائمقام .

٣ ـ تعامل السليمانية كمتصرفية يحكمها متصرف على ان يعين من قبل المندوب السامي ويلحق به مستشار انجليزي . . ويكون لمجلس المتصرفية سلطات تشمل حق رفع الطلبات الى المندوب السامي ،وهي طلبات قد يوافق عليها المندوب السامي بعد المداولة مع مجلس المتصرفية من جهة ، ومن جهة اخرى مع مجلس الوزراء العراقي . (٨)

وقد وافق الوجهاء والزعماء الأكراد الذين استشيروا في أمر هذه المقترحات في كل من أربيل والموصل ، بينما رفض بعض وجهاء السليمانية (وبتحريض انجليزي واضح) هذه المقترحات وأصروا على ان يبقى لواء السليمانية تحت السيطرة البريطانية المباشرة ، فقام بادارته حاكم سياسي انجليزي مسؤول مباشرة امام المعتمد السامي ببغداد ويعاونه في الادارة مجلس محلي منتخب . وقد تشكل لواء أربيل الثانوي (الفرعي) بينما لم يجد النور مشروع تأليف لواء دهوك الفرعي . وقد ظلت هذه هي الحال حتى تموز ١٩٢١ عندما بوشر بالاستفتاء العام حول انتخاب فيصل ملكاً على العراق .

كان الملك فيصل قد وصل العراق في أواخر حزيران ـ يونيو ١٩٢١ تسبقه دعاية واسعة لتأييد ولايته ، وكان الوطنيون العراقيون بوجه عام متحمسين لذلك (كان اسم الملك عبدالله هو الذي طرح في البداية) . وكان المندوب السامي البريطاني قد اعطى الحكومة العراقية المؤقتة وعداً بوضع نظام مؤقت لانتخاب مجلس تأسيسي (مؤتمر عام) يضع أساس الحكومة وشكلها . ولكن وضع ذلك النظام تأخر . وردا على استفسار الحكومة المؤقتة أجابت دائرة المندوب السامي بأن التأخير ناجم عن « الاشكال الحادث

في ايجاد حل موافق للمصالح الكردية في مناطق مختلفة بحسب معاهدة سيفر . لقد زاد في الأمر إشكالا تباين آراء الطوائف الكردية في موقفهم إزاء الحكومة الكردية . . . »

ثم يقول الجواب ان المندوب السامي مستعد لوضع القانون « بشرط ان تكون المناطق الكردية مخيّرة في الاشتراك في الانتخاب او عدمه ، وألا يؤثر ذلك على قرارهم النهائي بخصوص موقفهم تجاه حكومة العراق ومنزلتهم لديها» .[٩] وبناء عى ذلك اتخذ مجلس الوزراء في ١١ تموز ١٩٢١ قرارا يتضمن الشق الأول مبايعة الملك فيصل والشق الثاني هو حول المسألة الكردية حيث ورد :

« ثانيا ـ المسألة الكردية ـ فما دامت الحكومة البريطانية تفسح للمناطق الكردية مجالا للاشتراك او عدمه في الانتخاب للمجلس التأسيسي ، بحسب منطوق معاهدة سيفر يرى مجلس الوزراء أيضاً ان لتلك المناطق الحرية التامة للاشتراك أو عدمه بحسب المعاهدة المذكورة ، وألا يعتبر اشتراك الأكراد او عدمه حجة عليهم في المستقبل . والحكومة العراقية تود اشتراك المناطق الكردية معها وترغب في عدم انفصالها عن جسم المملكة العراقية »[١٠].

وقد نظمت الحكومة بإشراف المستشارين والضباط البريطانيين « استفتاء » صورياً في العراق بما فيه المنطقة الكردية حول مبايعة فيصل . . واذا أخذنا ظروف تلك الفترة بالحسبان فسنجد تأثير النفوذ والدعاية البريطانية ، وتأخر مستوى الوعي القومي بين كثير من الأفراد الأكراد ، وغلبة نفوذ وتأثير وجهاء المدن ورؤساء العشائر . وكانت نتيجة الاستفتاءات ان الأفراد الذين أريد أخذ رأيهم في لواء السليمانية قاطعوا الاستفتاء واولئك الذين أخذ رأيهم في كركوك لم يرغبوا في ادارة عربية بل فضلوا ادارة بريطانية[١١] . اما أصوات بقية المناطق الشمالية فكانت مع البقاء ضمن الدولة العراقية بشرط توافر درجة من درجات الحكم الذاتي للأكراد .

وبالطبع فاننا لا نستطيع ان نقف اليوم لنقول ان جماهير الأكراد عارضت « الالتحاق » بالعراق قياساً على الاستفتاء الصوري والمشوه المذكور . فالى جانب أساليب الاستفتاء الخاضعة لتأثيرات الموظفين البريطانيين فإن الوجهاء ورؤساء العشائر كانوا هم الذين أخذت في الأساس آراؤهم ، كما كان لهؤلاء تأثيراتهم السلبية على الفرد الكردي ولا سيما الفلاحون التابعون لنفس أولئك الرؤساء . ثم ان الأمر لم يكن أمر (التحاق) او عدمه بل أمر « البقاء » ضمن نفس الوطن العراقي او الانفصال عنه .

وكما رأينا فان السياسة البريطانية كانت تتلاعب بالعواطف الحربية ، وتستثمر ورقة المسألة الكردية لتنفيذ مآربها .

وبرغم ان آراء الانجليز لم تكن موحدة ، وبرغم عدم الانتهاء في تثبيت سياسة قاطعة لفصل أجزاء من المنطقة الكردية عن العراق (هذه السياسة التي كان تشرشل من دعاتها) فانه كانت من مصلحة المناورات البريطانية ان يظل التلويح بخطر الانفصال الكردي سيفاً مسلطاً على رأس الحركة الوطنية العراقية وعلى الدولة العراقية حتى يتم لبريطانيا ما تريد (فرض معاهدات استعمارية والحصول على البترول) . ولعل هذا هو من بين العوامل الهامة التي تفسر لماذا كانت نتائج الاستفتاء بالشكل الذي اعلنت عنه . . ولذلك كله نستطيع ان نفهم خطأ وضلال ادعاءات العناصر الكردية الانعزالية المتطرفة التي تتحدث عن « الحاق كردستان الجنوبية بالعراق » ، بينما كانت المناطق الكردية المذكورة جزءا من العراق قبل الاحتلال البريطاني ، وعلى مدى التاريخ ، وذلك لا ينفي أن لها وضعاً قومياً خاصاً . . وقد انساق في أمثال هذه التفسيرات المشوهة للتاريخ والجغرافيا أوساط من « اليسار » ساسة وكتاباً أمثال السيد عزيز شريف ، وهي كتابات تستشهد بها العناصر الانعزالية بين الأكراد .

ويجد القارىء في البرقيات البريطانية السرية المنشورة في هذا الكتاب ، وجهات النظر المختلفة بين المسؤولين البريطانيين حول التكتيك الواجب اتباعه في ادارة الأجزاء الكردية من العراق . ففي برقية من المعتمد السامي الى تشرشل (٢١ حزيران ١٩٢١) يورد الأول ان مؤتمر القاهرة قد ناقش بديلين : اما بقاء المقاطعات الكردية ضمن العراق وإما تشجيعها على الانفصال. ويقول ان كفة الميزان كانت تميل مع الرأي الأول . اما وزير المستعمرات تشرشل فيخالف رأي المعتمد السامي ببغداد . انه يقول في برقية منه الى الأخير (في ٢٤ حزيران ١٩٢١) ورد فيها :

« إنني خرجت من القاهرة بانطباع مختلف بعض الشيء حول توازن الآراء بشأن سياستنا الكردية . فقد تصورت أنكم قد وافقتم على طريق وسط بين البديلين الواردين في الفقرة الأولى من برقيتكم المذكورة ووافقتم على ضرورة التمييز الواضح منذ البداية بين ذلك الجزء من بلاد ما بين النهرين الذي يجب ان يدار مباشرة من قبلكم في الوقت الحاضر ، ومهما كان مصيره النهائي ، وبين ذلك الجزء الذي يجب ان يقع في جميع الأحوال تحت سيطرة حكومة ما بين النهرين » .

وقد أبدى الملك فيصل محاذيره وتخوفاته من الألاعيب والمناورات السياسية الانجليزية في القضية الكردية ولم يخف ذلك عن الحكومة البريطانية ، وذلك منذ الأسابيع الأولى التي تبعت تتويجه ملكاً . ويجد القارىء مصداق ذلك في سلسلة البرقيات الانجليزية السرية المنشورة في هذا الكتاب اعتبارا من ٢٣ أيلول ١٩٢١ . وقد وجه الملك فيصل أربعة أسئلة للمندوب السامي البريطاني في بغداد حول حقيقة السياسة البريطانية وأهدافها تجاه القضية الكردية ، وما إذا كان هم الانجليز تشجيع الأكراد على الانفصال . وفي رسالة جوابية من فيصل مؤرخة في ١٩٢١/١٢/٢٠ ردا على رسالة المندوب السامي في ١٩٢١/١٢/٢٠ ، يسأل فيصل ما اذا لم يكن الانجليز قد أرادوا من وراء الاعلان بأن الاستفتاء العام الذي حصل لا يعني «تقييد الأكراد» بنتائجه ، حثا لهم على عدم المشاركة في الاستفتاء ، ويقول ان من أحجم عن الاشتراك قد فعل ذلك « خشية من عقوبة كان يتوهم وقوعها عليه فيما لو اشترك في التصويت » .

ويذهب فيصل الى حد التصريح بما يعني ان بريطانيا لا تتبع في المنطقة الكردية من العراق سياسة « ترك الأمم والجماعات حرة في تعيين مصيرها ، بدون إكراه وإجبار »[١٢] ولذلك فإنه اعترض على أن يتم في المقاطعات الكردية التي بايعته ملكاً استفتاء جديد بمناسبة الاستعداد لانتخابات المجلس التأسيسي وقال ان ذلك « كمن يجبرهم على نكث بيعتهم » . والمقصود بالمقاطعات المذكورة عقرة وزاخو والعمادية وأربيل . وكان جواب السلطات الانجليزية إمعاناً في المغالطة والمناورات ، مدعين أنهم ملزمون بعدم إغفال المادة ٦٤ من معاهدة سيفر (المعاهدة التي كانوا يعملون بجد ومثابرة على نسفها !) تلك المادة التي تشير الى حق قيام دولة كردية في تركيا وحق أكراد العراق في الانضمام اليها اذا رغبوا في ذلك . وقال المندوب السامي لفيصل ان مبايعة أهالي عقرة وزاخو ودهوك وأربيل له لا تعني تنازلهم عن حقهم بموجب المادة ٦٤ ، أي حقهم في الانفصال عن العراق ! ! وذلكم منطق المغالطة والتلاعب بالمنطق . فالذي يوافق على إقامة حكم أهلي عراقي بدلا من حكم الاحتلال ، إنما يؤكد عراقيته وولاءه للعراق ، ولا يمكن التوفيق بين ذلك والرغبة في الانفصال عن العراق . وإنما كان الانجليز يواصلون سياسة المناورة والضغط على فيصل والعراقيين لأغراض استعمارية ، ولا سيما لاجبار العراق على « انتخاب » مجلس تأسيسي ممسوخ يقر معاهدة استرقاقية مع الانجليز ، وإرغام الحكام العراقيين على التنازل لبريطانيا عن بترول العراق . وقد أكد فيصل مجدداً عدم قناعته بما يخص سكان عقرة ودهوك وزاخو

وأربيل مؤكدا في رسالة له في ١٩٢٢/١/٩ انه يعتبرها مناطق عراقية أصبحت تابعة له . وأكد مجلس الوزراء موقف الملك هذا في جلسته ١٩٢٢/٣/٤. أما بالنسبة للسليمانية وكركوك فقد اقترحت بريطانيا إصدار بيان عراقي - بريطاني فيه تشجيع ضمني لسكان هاتين المحافظتين على المشاركة التلقائية في الانتخابات التي كان يجري الاعداد لها . اما اذا لم تشتركا فانهما تصبحان خارج سلطة الحكومة العراقية . وليلاحظ القارىء هذ الاصرار البريطاني على المناورة بالنسبة لمنطقة مهمة كمنطقة كركوك الغنية بالبترول .

لقد ركزت بريطانيا في النصف الأول من عام ١٩٢٢ على تغليف الانتداب المرفوض شعبيا في صيغة معاهدة استعمارية تكرس السيطرة الانجليزية السياسية والعسكرية وتلقي على العراق جميع الأعباء المالية الناجمة عن الانتداب . وجابهت هذه المساعي معارضة وطنية قوية أثرت على بعض مواقف الملك فيصل نفسه . وقد لجأ الانجليز الى كل الوسائل والأساليب لارغام الحكومة العراقية على عقد المعاهدة ، بما في ذلك تشجيع نجد على شن غارات همجية على القبائل العراقية راحت فيها ضحايا كبيرة مما أثار مشاعر العراقيين. كما جرت تحركات مشبوهة للمطالبة بفصل البصرة ، باشراف بريطاني. وتحركت ايران لاضطهاد العراقيين المقيمين فيها ولتوتير العلاقات مع العراق علماً بأن ايران كانت خاضعة تماماً للنفوذ البريطاني. أما ورقة ولاية الموصل فظلت السيف الرئيسي المسلط على العراقيين ، وكان الانجليز يدعون الى ابرام المعاهدة مقابل تأييد حقول الغراق في ولاية الموصل حيث كانت الاستعدادات جارية لعقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا الكمالية . وكان مصطفى كمال اتاتورك قد نظم وقاد حركة وطنية ضد الدول الغربية وقواتها المحتلة ولا سيما القوات اليونانية التي احتلت أزمير في أيار ١٩١٩. وقد انتفض الكماليون على حكام الآستانة (السلطنة) وعلى معاهدة سيفر ، وأخذت السلطة الفعلية في البلاد تتجمع تدريجياً في أيدي الكماليين . واستطاعوا طرد القوات اليونانية في أيلول ١٩٢٢ وعقدوا هدنة في مودانيا مع بريطانيا وفرنسا وايطاليا (في ١٩٢٢/١٠/١١). وفي ١٩٢٢/١١/١ أعلن المجلس الوطني الكبير في أنقرة ، الخاضع لأتاتورك ، انه صاحب السلطة الشرعية ، وقرر الغاء السلطنة . . وفي مثل هذه الظروف كانت تجري الاستعدادات لابرام معاهدة صلح جديدة بين (الحلفاء) وتركيا تحل محل معاهدة سيفر. وقد طالبت تركيا بكل ولاية الموصل بذرائع وحجج باطلة وأخذت بعض قواتهم تتسرب الى منطقة راوندوز منذ آذار ١٩٢٢ . وشددوا من أعمال

الدعاية والتحريض داخل بعض المناطق الكردية .

لقد استغل الانجليز مجموع هذه الظروف لفرض التوقيع على المعاهدة الاسترقاقية مع العراق . ولكن المعارضة الوطنية كانت قوية ، فلجأ المستعمرون الى التكشير عن انيابهم ، فتولى المندوب السامي السلطة مباشرة (بعد دخول فيصل الى المستشفى) وأغلقت الأحزاب والصحف الوطنية وطورد الزعماء الوطنيون . حتى تم إبرام المعاهدة في ١٠/١٠/١٩٢٢ وشرعت الحكومة بعدئذ باجراء انتخابات صورية للمجلس التأسيسي الذي جرى تشريع قانون انتخابي له شديد القيود . . وقد قاطع معظم الساسة الوطنيين هذه الانتخابات . وقد توقفت لتبدأ مرة أخرى في العام التالي (تموز ١٩٢٣).

قلنا أن قوات تركية أخذت تتسرب الى بعض المناطق الكردية من العراق ، ونشط وكلاؤ هم للحث على أعمال التمرد والعصيان ، وروجوا الدعايات القائلة أن قوات كبيرة ستعود لاحتلال ولاية الموصل كلها . وفي آب ١٩٢٢ دخلت قوات عسكرية تركية شمال قضاء رانية ، واضطرت الوحدات الانجليزية الصغيرة والشبانة المحلية ان تنسحب الى مدن كويسنجق وأربيل وكركوك . وكانت أوامر الحكومة البريطانية صريحة في تجنب الاشتباكات العسكرية الواسعة في المنطقة[١٣] . وفي هذه الظروف الصعبة بالنسبة للانجليز انسحب موظفوهم مع (الشبانة) الأثوريين من السليمانية في ٥/٩/١٩٢٢ وسلم الحاكم السياسي السلطات المحلية الى مجلس محلي ترأسه الشيخ قادر وهو شقيق الشيخ محمود البرزنجي ، وكان منفياً حتى آب ١٩٢٢ . فأصبحت السليمانية ومناطق كبيرة من أربيل وكركوك خارج سلطة الدولة العراقية والانجليز .

وقدر الانجليز ان الشيخ محمود وحده قادر على انقاذ الموقف ووقف التغلغل التركي ودحره ، ولذلك أعيد من سجنه في الكويت فوصل بغداد في أيلول ١٩٢٢ . وعينه الانجليز مجدداً حاكماً على السليمانية ، حيث وصلها في أواخر الشهر المذكور. وكان وزير المستعمرات البريطاني قد ألقى في مجلس العموم البريطاني تصريحاً في تموز ١٩٢٢ ورد فيه :

« نحن لا نريد ان نجبر أهالي كردستان الجنوبية ليكونوا تحت حكومة الملك فيصل ، وهم أحرار في الاشتراك في الانتخابات المزمع اجراؤ ها قريباً » . وأضاف ان الحكومة البريطانية تدرس رغائبهم في تحقيق الحكم الذاتي وأنها « تعتقد تماما ان مصالح كردستان

الجنوبية تندمج لاتمام الاندماج في مصالح العراق . وبدون إجبار من بريطانيا سيصبح هذان القطران في نهاية الأمر على اتفاق تام »[١٤] .

وذكر المندوب السامي البريطاني للحكومة العراقية « ان القيام بأية محاولة في الوقت الحاضر لاجبار أي قسم من الأكراد على الاشتراك في انتخابات المجلس التأسيسي يعد من أسوأ الآراء ويحتمل أن يأتي بنتائج خطيرة فوق العادة »[١٥] .

وفي تقرير للمندوب السامي نقرأ ما يلي :

« إنني لكي أمنع أي سوء تفاهم قد يسود بين الأكراد فقد فوضت المستشارين البريطانيين بأن يعلموهم أنه في حالة اجراء الانتخابات فللأكراد كل الحرية في المشاركة او عدم المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي ، وبأن اشتراكهم او عدم اشتراكهم لن يجحف حقهم في الاستفادة من المراكز التي قد تمنح لهم في معاهدة الصلح »[١٦] .

ولكن الشيخ محمود الذي كانت تستحوذ عليه طموحات قومية من الطراز الانفصالي وعقلية عشائرية حادة، لم يصبح الأداة المطواعة التي أرادها الانجليز . فقد أخذ يمارس صلاحيات أوسع من المقررة له ، وقد لقب نفسه ملكا على كردستان وشكل حكومة كردية تتصرف كدولة مستقلة فراسل مع الحكومة السوفياتية وحكومة اتاتورك . ولا شك في انه استثمر لصالحه موجة المعارضة الوطنية العراقية ضد المعاهدة وضد طبخة الانتخابات للمجلس التأسيسي . وإذا كان لحركة الشيخ محمود طابع التمرد على الانجليز في تلك الفترة المحددة، فان رعاية هؤلاء له مرة بعد أخرى، وتلاعبهم المرائي بالورقة الكردية (لا حبا بالأكراد بل لخدمة مصالحهم ومخططاتهم) قد زاد من سخط الوطنيين العراقيين على السياسة البريطانية لكونها تتلاعب بمقدرات البلاد ، فلا هي تحرص على العرب في العراق ولا هي تحرص على الأكراد ، (الذين كانت مصلحتهم الحقيقية تتمثل في إدارة ذاتية حقيقية في إطار الدولة العراقية) . وانما تتصرف بوحي تام من الحسابات الاستعمارية الى حد تهديد الكيان العراقي بالخطر الداهم . وكما كانت تلعب على أوتار « عربي ـ وكردي » فانها كانت في الوقت نفسه تلعب على ورقة الطائفية (سنة وشيعة) وكانت تنجح مرات وتفشل مرات أمام الوعي الوطني العام . وليس من الصدف ان يشتد تلاعبها بالورقة الطائفية والتركيز عليها بعد ان حلت مشكلة الموصل وانتهت حدود المغازلات البريطانية بالورقة الكردية (كانت الدول الغربية قد توصلت الى عقدمعاهدة صلح جديدة مع تركيا في ٢٤ تموز ١٩٢٣وهي معاهدة لوزان التي أسقطوا

منها كل اشارة الى حقوق الأكراد.)

لقد لجأت بريطانيا الى معالجة حركة الشيخ محمود بالقوة فقصفت طائراتها السليمانية في بداية آذار ١٩٢٣ واحتلت قواتها راوندوز في اواخر نيسان من العام نفسه والسليمانية في ١٦ مايس . ولكن بقاء القوات الانجليزية لم يكن ممكناً مما جعل المنطقة في فراغ وفوضى إداريين ، وعاد الشيخ محمود في اواسط تموز . ولم يهزم حقاً إلا بعد حوالي العام . فظلت السليمانية خارج السيطرة الحكومية في الوقت الذي كانت المرحلة الثانية من انتخابات المجلس التأسيسي على وشك الوقوع . وفي عشية هذه الانتخابات اصدر مجلس الوزراء العراقي بالاتفاق مع سلطات الانتداب بيانا في ١١ تموز ١٩٢٣ ورد فيه :

« أولا ـ ان الحكومة لا تنوي تعيين موظف عربي في الأقضية الكردية ما عدا الموظفين الفنيين .

« ثانيا ـ ولا تنوي إجبار سكان الأقضية الكردية على استعمال اللغة الكردية في مراجعاتهم الرسمية .

« ثالثا ـ ان تحفظ كما يجب حقوق السكان والطوائف الدينية والمدنية في الأقضية المذكورة » .[١٧]

وكانت نتيجة هذه المقررات الخطيرة ان انتخب لواء السليمانية خمسة نواب لتمثيله في المجلس التأسيسي العراقي بعد طرد قوات الشيخ محمود من السليمانية ، وخصصت الحكومة « لك روبيه » للاتفاق على الاصلاحات المستعجلة[١٨] . إلا أنه لا يمكن القول ان الحكومات العراقية المتعاقبة قد احترمت هذه الالتزامات عن الحقوق الأولية للقومية الكردية في العراق ، برغم انها كانت تمثل حقوقاً بسيطة ومشروعة .

لقد جرت الانتخابات كما خطط لها الانجليز ، وافتتح المجلس جلساته في ٢٧/٣/١٩٢٤ ، وكان ضمن اعضائه نسبة عالية من الاقطاعيين عرباً وأكرادا تبلغ أكثر من الثلث . وعمل الانجليز وعملاؤهم كل شيء لضمان حمل المجلس على ابرام معاهدة ٢٢ والبروتوكول الجديد الذي وقعوه مع عبد المحسن السعدون كان رئيسا للوزراء وصار رئيساً للمجلس) ، في الوقت الذي كان النواب الوطنيون والمعارضون يطالبون فيه بحل مشكلة مصير الموصل أولا قبل البت في أمر المعاهدة .

أما السلطات البريطانية والسائرون في ركابها فقد ربطوا بين انقاذ مصير الموصل والتوقيع الفور على المعاهدة ، وكتبت جريدة (الأوقات) البغدادية الناطقة باسم الانجليز مقالا في ٩ حزيران ١٩٢٤ عنوانه : « لم يبق سوى ٤٨ ساعة لانقاذ الموصل »[١٩] . والاشارة هي الى موعد انعقاد مجلس عصبة الأمم في ١١ حزيران من العام نفسه للنظر في موضوع النزاع حول الموصل . ونبهت هذه الجريدة وأمثالها الى خطورة النشاطات والدعايات التركية والى الأحوال في كردستان العراق مؤكدة ان بريطانيا هي الصديق الحميم للعراق وحاميه الأمين .

وبرغم ذلك فان الاتجاه الغالب بين اعضاء المجلس كان نحو تأجيل البت في موضوع المعاهدة ، ولكن المندوب السامي (هنري دوبس) أصرّ على تصديقها ووجه إنذاراً للملك طالباً منه حل المجلس ما لم تنعقد الجلسة حالاً للنظر في المعاهدة . وقد انعقدت تلك الجلسة الشاذة بعد جهد جهيد وبتجميع النواب من هنا وهناك وذلك مساء ١٠ ـ ١١ حزيران ١٩٢٤. فأقرت المعاهدة بأغلبية ٣٧ صوتاً ومعارضة ٢٤ وامتناع ٨ عن التصويت .

وقد ورد في الانذار البريطاني :

« لا تستطيع حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، في مثل هذه الظروف ، ان تسمح باستمرار الحالة الراهنة ، التي ينشأ عنها خطر عظيم لسلامة العراق الداخلية والخارجية ، فان المذاكرات الأخيرة للمجلس التأسيسي ، التي جرت في هذا اليوم ، لم تظهر أي اقتراب من الاتفاق ، ولا أي أمل في اتخاذ قرار صريح سريع . لهذا طلب إليّ أن أوجه أنظار جلالتكم ، كشرط لاستمرار تأييد حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أن تصدروا فوراً ، بعد استشارة مجلس وزارتكم وبواسطته ، تعديلاً يخولكم حق فض المجلس في أي وقت شئتم ، خلال الأشهر الأربعة ، من تاريخ افتتاح جلساته ، وأن تأمروا ، بموجب هذاالتعديل ، حل المجلس اعتبارا من الساعة الثانية عشرة من ليلة ١٠/١١ حزيران .

« وأرى من واجبي أن أطلب من جلالتكم ان تبلغوا هذا لأمر رسميا ، بواسطة رئيس مجلس الوزراء الى رئيس المجلس التأسيسي ، قبل الساعة السابعة من صباح اليوم الحادي عشر من حزيران وأن تصدروا التعليمات بواسطة وزير الداخلية لغلق بناية المجلس فوراً ، واحاطتها وما يجاورها بقوة من الشرطة تكفي لتنفيذ هذا الأمر»[٢٠] .

وكان من الموقعين على المعاهدة كبار الاقطاعيين وملاكي الأراضي المتنفذين اعضاء المجلس من أكراد وعرب ومن بينهم أكباش السعد وحبيب الطالباني ، ومحمد شمدين آغا وعجيل الياور ، وعبد الرحمن الحيدري ومحمد العريبي وعلي السليمان ، وداود الحيدري وفالح الصهيود وعمران الحاج سعدون وعبد المحسن شلاش وغيرهم . .

ولم يعارض الوطنيون العراقيون وحدهم هذه النتيجة بل ان الحكومة البريطانية وجدت من يوبخها على تصرفها هذا داخل مجلس العموم البريطاني في جلسة ٢١ تموز ١٩٢٤، فقد قال المستر كنيورثي :

« لو كان المجلس التأسيسي العراقي يترك وشأنه لرفض إبرام المعاهدة ، ولكانت تلك فرصة منزلة من السماء للنزوح عن العراق نهائيا ، بدلا من أن يرسل رئيس الوزراء برقية ينذر فيها حكومة الملك فيصل بالأمر الرهيب الذي كان مزمعاً ان يقع لدى رفض المعاهدة »[٢١] .

ولإيراد تفاصيل أخرى عن كيفية الاستخدام البريطاني لقضية ولاية الموصل (شمـــال العـــراق) نقتطف فقرة من مذكرة وقع عليها النواب المصوتون مع المعاهدة حيث ورد :

« وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها اذا لم تحافظ الحكومة البريطانية شمال العراق في ولاية الموصل بأجمعها ».[٢٢] .

وقد قرر مجلس عصبة الأمم تشكيل لجنة دولية حول النزاع على الموصل وذلك في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ ، وعقدت اللجنة اول اجتماع لها في نوفمبر من السنة المذكورة. ثم زارت لندن وانقرة ووصلت بغداد في ١٦/١/١٩٢٥ وزارت الموصل في ٢٧/١ منه، وتجولت في عدد من المناطق الشمالية حتى نهاية آذار .

وقد ورد في التقرير النهائي للجنة التحقيق المذكورة :

« ليس الأكراد عرباً ولا أتراكا ولا فرسا . . . »

وورد في توصيات التقرير :

« ١ ـ يجب ان تبقى المنطقة تحت انتداب عصبة الأمم لمدة ٢٥ سنة .

« ٢ ـ ويجب مراعاة رغبات الأكراد بما يخص تعيين موظفين أكراد لادارة مملكتهم (هكذا ورد ـ الكاتب) وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس وأن تكون اللغة

الكردية اللغة الرسمية في هذه الأمور »[٢٣].

لقد كانت لجنة التحقيق التي أرسلتها عصبة الأمم نموذجا للجنة استعمارية تتدخل بشكل سافر في شؤون البلاد وتوجه الأمور وجهة تخدم الهدف الذي جاءت من اجله ، وخلال اتصالاتها أفهمت المسؤولين العراقيين بأن عصبة الأمم لن تسمح ببقاء هذه الولاية ضمن العراق ما لم تمنح « شركة النفط التركية » امتيازات بالبحث عن مكان النفط في هذه الولاية[٢٤] أي أن اللجنة ربطت إعادة الولاية الى العراق بشرط منح الشركة البريطانية امتيازات البترول . فشركة النفط التركية هي أساساً شركة انجليزية . وكانت قد حصلت من السلطات العثمانية في حزيران ١٩١٤ على إذن التحري عن النفط في المنطقة . وبالفعل فقد تم ذلك بموجب معاهدة شباط ١٩٢٥ التي منحت شركة النفط التركية (التي سمت نفسها فيما بعد باسم شركة نفط العراق) استخراج البترول من منطقة كركوك لمدة ٧٥ عاما، وفي عام ١٩٣٢ تم إبرام اتفاقية اخرى بشأن نفط الموصل .وفي سنة ١٩٣٨ اتفاقية ثالثة بشأن نفط البصرة ومع نفس الشركة علماً بأن نفط كركوك هو الرئيسي حيث يشكل ثلثي نفط العراق، وقد حلت شركة البترول الفرنسية محل الألمان الذين كان لهم ٢٥٪ من شركة النفط التركية سابقاً ، كجزء من ثمن الصفقة البريطانية ـ الفرنسية بالتنازل الفرنسي عن ولاية الموصل مقابل حصة الثلث من النفط وتأييد اخضاع دمشق وحلب والاسكندرون وبيروت للانتداب الفرنسي ، ودعم موقف فرنسا ضد أية معارضة اميركية . كما استطاعت الاحتكارات البترولية الاميركية الحصول على نسبة مماثلة . اما ما تبقى ، وهو اكثر من النصف ، فكان من نصيب شركة رويال روتشن شيل وشركة النفط البريطانية ، أي من نصيب الرأسمال الاحتكاري الانجليزي أساساً .

وبعد ضمان الحصول على البترول ، قرر مجلس عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ اعادة ولاية الموصل الى العراق وجعل الحدود الحالية هي حدود العراق ، وفقاً لما يسمى بخط بروكسل ، كما دعا الى عقد معاهدة جديدة مع العراق وبريطانيا « تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة » . أي ان بريطانيا تستخدم قضية الموصل هذه المرة للضغط على الحكومة العراقية لابرام الاتفاقية الجديدة التي وضعت في وزارة المستعمرات البريطانية وعرضت على (البرلمان) العراقي الصوري في ١٨ كانون الثاني عام ١٩٢٦ ليقرها . وكان في المجلس بعض المعارضين الذين عارضوا المعاهدة بالحجج

التالية « ان الحكومة البريطانية ملزمة بالاحتفاظ بولاية «الموصل» للعراق لتحقيق مصالحها ، واستغلال معادنها ولا سيما النفط الذي تتوقف عليه حياة اسطولها في البحر الأبيض المتوسط ، فلا داعي لتحميل كاهل الشعب العراقي اثقالاً الى اثقاله ، وقيوداً فوق قيوده ، كما أنهم يعتقدون ان عمل الحكومة البريطانية وتهديدها ما هما إلا من قبل « المناورات » لاكراه الشعب وحمله على قبول المعاهدة » .

«وكان صنائع الانجليز يهمسون في آذان النواب ان بريطانيا تتنازل لتركيا عن الموصل اذا لم يقبل المجلس بإبرام المعاهدة الجديدة)[٢٥].

وعندما طلب النواب المعارضون إحالة المعاهدة الى لجنة لدراستها رد رئيس الوزراء آنذاك (عبد المحسن السعدون) رداً قاسياً وطلب جعل الجلسة سرية فاحتج المعارضون وتركوا القاعة. وعندما أوصدت الأبواب وقف رئيس الوزراء قائلاً :

« أيها السادة : **إذا رفضنا ان نقر المعاهدة حسرنا الموصل** »[٢٦]

كما ورد في الوثيقة الرسمية لتبرير المعاهدة :

« إذا نحن قلنا ان مقدرات هذا التطور كانت ولا تزال تحت تأثير قضية الموصل الحيوية فلا نكون قد أعلنا سراً خفياً، بل هي حقيقة راهنة ولهذه الحقيقة آثارها البيّنة في شؤوننا الداخلية وصلاتنا الخارجية ولم يكن في استطاعتنا في السنين السابقة أن نتمّ عملاً جليل الفائدة ، طالما كانت حدودنا الشمالية غير معيّنة ولما كان في مقدرة الحكومات التي تولت الحكم تباعاً في هذه البلاد ، وقضية الموصل معلقة ، ان تبعث الطمأنينة والثقة في قلوب الأمم المتمدنة فتشهد بها للاستعانة برؤوس أموالها على استثمار منابع البلاد الغنية »[٢٧].

أما بالنسبة لتركيا فإن أهم ما كانت تستهدفه اضافة للاستحواذ على النفط ، فهو اخضاع أكراد العراق لسيطرتها ، إذ كانت تخشى بقاءهم خارج هذه السيطرة على مقربة حدودها ويتماس مع كردستان التركية ، وكانت قد قمعت حركة الشيخ سعيد الشامي ، (وكان الكثيرون من ضحايا القمع قد دخلوا الأراضي العراقية) . إلا أن تركيا رضخت في النهاية للضغط البريطاني ووافقت على بقاء الموصل ضمن العراق وذلك في نص المعاهدة العراقية ـ الانجليزية ـ التركية في ٥ حزيران ١٩٢٦ ومقابل المطالبة بنصف مليون ليرة انجليزية عن حصتها في البترول . ومنذ ذلك الوقت ازداد التقارب

العراقي ـ التركي . ومع أواخر العشرينات أيضاً اعترفت ايران بدولة العراق ولأول مرة ! !

وبعد ان ضمنت بريطانيا لنفسها السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على العراق ، أقدمت وكمحاولة مرائية منها للتظاهر بالعطف على المشاعر الوطنية للعراقيين ، مع حكومة العراق على ابرام معاهدة ١٩٣٠ ، التي تنهي الانتداب اسميا وتبقي عليه في الجوهر ، إذ تكرس السيطرة البريطانية الاستعمارية التامة . وجاءت المعاهدة خلواً من ذكر الأكراد وحقوقهم . وقد هبّ الشعب العراقي ليناضل ضد المعاهدة ، وضد حكومة نوري السعيد التي جيء بها لفرض المعاهدة . وقمعت الحكومة نضالات الشعب العراقي بالحديد والنار .

وبدخول العراق عصبة الأمم عام ١٩٣٢ ، تم تثبيت الوضع القانوني والدولي للدولة العراقية وحدودها الحالية .

الهوامش

---

(١) تأسست عام ١٩٠٩ شركة النفط البريطانية ـ الايرانية ، ثم أقيمت مصفاة كبرى في عبادان اعتبارا من ١٩١٢ . ومع بداية الحرب العالمية الأولى كانت عملية تصدير البترول الايراني قد شرعت بمقدار ٢٥٠,٠٠٠ طن سنويا . . وكانت الحكومة البريطانية قد حصلت في بداية تلك الحرب على حصص مهيمنة في الشركة المذكورة .

(٢) يمتد التغلغل الأجنبي الاقتصادي والسياسي في العراق الى حوالي القرن السابع عشر ، وكانت المصالح برتغالية وبريطانية وهولندية وفرنسية . وقد أخذ النفوذ البريطاني يزداد مع مرور الزمن قوة ويحتل المواقع بعد المواقع . وفي نهاية ١٦٠٠ تأسست شركة الهند الشرقية البريطانية ، لمنافسة البرتغاليين . وأسست مركزها التجاري في البصرة عام ١٦٤٣ . وفي سنة ١٧٦٣ تحول مقر الشركة في البصرة الى قنصلية بريطانية أيضاً جامعاً الصفتين الاقتصادية والسياسية . وفي ١٧٦٨ أسست الشركة مركزاً آخر لها في بغداد . وفي ١٨١٠ نقل الانجليز مقيميّتهم السياسية الى بغداد ، وأحاطوها بالحرس ومظاهر القوة حتى أصبحت تنافس والى بغداد سطوة وتأثيراً . وأجرى الانجليز تنقيبات جيولوجية بحثاً عن البترول في أعوام ١٨٧٤ و١٨٩٩ ، كما قاموا بمسح طرق الفرات الى البصرة وادارة دوائر البريد والبرق التي تأسست بين بغداد والبصرة منذ ١٨٦٨ . كما تولوا صيانة مشاريع الري بواسطة المهندس البريطاني وليام ويلكوكس والشركات الانجليزية . وكان للبواخر الانجليزية المسلحة الأربع التي تنقل البريد والبضائع بين البصرة وبغداد منذ ١٨٤٠ اثر كبير في توطيد النفوذ البريطاني في العراق . وقد ازدادت وتيرة التجارة العراقية البريطانية منذ أوائل القرن الماضي حتى

بلغت الأموال المستوردة عن طريق البصرة وبغداد اكثر من ثلاثة ملايين باون عامي ١٩١١ و١٩١٢.
ومنذ ١٨٦٠ أخذت شركة (لنج اخوان) تسيطر على القسم الأكبر من جميع نقليات النهرين وفرضت احتكارها على « شركة الملاحة التجارية في دجلة والفرات » .
وقد صرح اللورد كرزن سنة ١٨٩٢ أمام البرلمان الانجليزي قائلاً :
« ان بغداد لا تقع ضمن موانى الخليج ويجب ان تدخل في ضمن السيادة البريطانية التي لا تنازع » كما صرح في مجلس اللوردات عام ١٩١١ قائلا : « ومن الخطأ ان نفترض ان مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج فانها ليست كذلك . كما أنها ليست منحصرة بالمنطقة الواقعة ما بين البصرة وبغداد، وانما تمتد شمالاً الى بغداد نفسها » .
وكان اللورد سالسبوري قد صرح منذ ١٨٧٨ :
« « ومهما يحدث ، وفي عهد أية وزارة تتسلم الحكم ، فان بريطانيا سوف لا تسمح للنفوذ الروسي بأن يسود في وادي دجلة والفرات » . وكان الخوف من تغلغل النفوذين الفرنسي والروسي في العراق يشغل بال الانجليز ، قبل ان تحتدم التناقضات مع المانيا في السنوات السابقة للحرب العالمية الاولى . وكانت بريطانيا تعتمد على الباب العالي في الآستانة لتركيز نفوذها في العراق .
(ملاحظة : لقد أورد التصريحات البريطانية الرسمية مارة الذكر المؤلف فيليب ايرلند في كتاب له قيّم عن تاريخ العراق الحديث ،تسنت لي مطالعته منذ سنوات طويلة ولكنهغيرموجودالآن في مكتبتي .
وقد أوردها كتاب « ثورة النجف » للسيد حسن الأسدي المنشور في بغداد عام ١٩٧٥ في الصفحات ١١٧ ، ١١٨ ، كما وردت في مقال تاريخي للسيد عبد الرزاق الحسني منشور في مجلة آفاق عربية عدد أيار- مايس ١٩٧٨).
وبموازاة هذه النشاطات البريطانية ازدادات النشاطات الجاسوسية منذ أوائل القرن الحالي ، سواء في المنطقة الكردية أو غيرها. ومن أبرز الأمثلة قصة الميجر نويل الذي تنكر بصفة رجل دين ايراني ليتجول في كردستان العراق. وأما المس بيل ، التي جاءت العراق علنا بعد الاحتلال، فإنها قامت بجولات سرية قبل ذلك ، وفي سنة ١٩١١ على وجه التحديد، وشملت زياراتها السرية هذه كلا من النجف وكربلاء والحلة وبغداد والموصل. ومن « الصدف » التي أثارت انتباه العناصر الوطنية العراقية في حينه ، ولا تزال تثير اهتمام العديد من الكتاب والمؤرخين العراقيين ، انه بعد أيام قليلة فقط من زيارة المس بيل للنجف توفي المجتهد الشيعي الأكبر آية الله كاظم الخراساني ميتة فجائية غير متوقعة، وقد كان محوراً للنشاطات المعادية للانجليز في العراق وايران ورفض مهادنتهم . . ويقال أنهم قد احتضنوا فيما بعد خادمه الخاص وأولاده. فهل قتل مسموماً ! ؟ ؟ وقد أخذ الزعامة الدينية الشيعية بعده كاظم اليزدي الذي توثقت علاقاته بالانجليز ولم يكن موضع ارتياح الوطنيين في سنوات الاحتلال، حتى توفي وتولى الزعامة الدينية بعده آية الله الشيرازي الذي لعب دوراً بارزاً في الدعوة للثورة المسلحة على المحتلين سنة ١٩٢٠.

(٣) نشبت الاصطدامات في النجف في نيسان ١٩١٥ على أثر تسرب فارين من الجندية الى المدينة وملاحقتهم من جانب القوات التركية. وهب سكان المدينة الذين كان يقودهم أربعة زعماء محليين (السيد مهدي السيد سلمان والحاج عطية أبو كلل، والسيد كاظم الصبي والحاج سعد بن الحاج رضا) في وجه القوات التركية التي استعملت المدافع في ضرب المدينة. وكان قائمقام النجف بهجت بيك قاسياً وسيء التصرف ومثار سخط الجمهور . وقد استطاع اهالي النجف طرد الأتراك وفرض نوع من الادارة الوطنية بزعامة الرؤساء الأربعة المذكورين، وذلك برغم عودة القائممقام على أثر

توسط علماء الدين ، ولكن وجوده كان شكلياً . ووقعت بعد شهر واحد من أحداث النجف اصطدامات مماثلة في كربلاء وبسبب من الفارين من الجندية أيضاً .فهاجم سكان المدينة والعشائر دوائر الحكومة وحرروا السجناء وسيطروا على المدينة فترة ما ، ثم توسط العلماء الدينيون وجرى تعيين متصرف جديد. ولكن القتال انفجر مرة أخرى واستمر أياماً ووقعت خلاله الضحايا . ولعب علماء الدين مرة أخرى دور الوساطة وتم إرسال متصرف جديد هو أسعد رؤوف . وكان من البارزين في هذه الحركات آل كمونة وعبد الرحمن العواد وعبد الجليل العواد. وتجدد القتال من جديد في نيسان ١٩١٦ بتحرش تركي واستعمل الأتراك المدافع ضد المدينةوعتباتها المقدسة ولكنهم خسروا المعركة .

وأما في الحلة فقد اشتعل توتر حاد في المدينة عام ١٩١٥ على أثر الضغط العثماني بشأن الجندية ومعاقبة المتخلفين . وقدتراجع الأتراك موقتا امام مظاهرات السكان الذين هددوا بالمقاومة بالسلاح . وعادت القوات التركية برئاسة عاكف بك بعد ايام لمهاجمة المدينة وجرت اصطدامات مسلحة دامية ، انتهت بانسحاب القوة التركية الى ثكناتها ، وتسوية الأمر بوساطة من وجهاء المدينة . وتسمى هذه الأحداث بواقعة عاكف الأولى . ولكن الأتراك الحاقدين على المدينة انتقموا منها انتقاماً شنيعاً في عملية غادرة في أواخر ١٩١٦ ، فهدمت المحلات بالمدافع ودمرت البيوت وأحرقت وأعدم العشرات وأسرت النساء والأطفال وأرسلوا سبايا الى الأناضول . وهذه هي واقعة عاكف الثانية ، والمشهورة في تاريخ المدينة .
وتقول المس بيل في مذكراتها ان الحاج عطية اتصل بمؤازرة من المجتهد الأكبر اليزدي برئيس الحكام السياسيين الانجليز . ويظهر انه لم يتم الاتفاق على شيء محدد. وتقول أيضا ان الشيخ محمد علي كمونةزادة اتصل بهم في أيلول ١٩١٥ وأقام علاقات بالمراسلة مع بيرسي كوكس الذي كان في الكوت وانه اقترح على الانجليز تنصيبه حاكماً وراثيا مستقلاً في ولاية مقدسة ، وانّ كوكس أجابه برسالة ودية لا لون لها مع هدية مالية صغيرة أثارت امتنانه الفياض». (المس بيل، صفحات من تاريخ العراق الحديث، الطبعة العربية ٩٤ ـ ٩٦) ولكن الاتصال به ظل مستمرا واستمر هو على تبادل الرسائل مع الانجليز (المصدر نفسه ص ٩٧). كما اتصل الانجليز في الفترة ذاتها (١٩١٥ـ ١٩١٦) بشيوخ الخزاعل في منطقة الفرات الاوسط، بينما كان الأتراك يشجعون ويدعمون منافسيهم من زعماء آل الفتلة . ولعل وقوف الأخيرين مع تركيا ورعايتها لهم يفسر بوقوف بعضهم في مقدمة الزعماء العشائريين في ثورة العشرين والحقد الانجليزي على بعضهم ولا سيما الشيخ عبد الواحد الحاج سكر ، الذي بذل الملك فيصل في السنوات التالية جهوداً لكسبه .

(٤) طابع الحركات في الشمال كان يختلف، ولكن المهم هنا انها اندلعت مع موجة المقاومة الوطنية العام للاحتلال.

(٥) أبدى الرئيس الفرنسي كليمنصو فيها بعد ندمه على « التنازل » لبريطانيا عن شمال العراق !

(٦) انظر مشكلة الموصل (فاضل حسين) الطبعة الثانية ١٩٦٧ ، بغداد، ص ١٠٣ وما بعدها .

(٧) المصدر السابق.

(٨) انظر عبد الرزاق الحسني في (تاريخ الوزارات العراقية) الجزء الأول، طبعة ١٩٦٨، ص ٢٢٣ والأدهمي في (المجلس التأسيسي العراقي) بغداد ١٩٧٤، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٩) برقية المندوب السامي المؤرخة في ٥ تموز ١٩٢١ وبرقم ٢٥٣

(١٠) الحسني ، المرجع السابق، ص ٤٠ ـ ٤١

(١١) نروي عن (تاريخ الوزارات العراقية) الرواية التالية وهي برغم عدم إمكان تأييدها أو نفيها،

تكشف مع ذلك عن بعض الأساليب التي تم بها الاستفتاء المذكور. تقول الرواية :
« كان السيد محمود فخري مديرا لناحية (طاووق) بلواء كركوك في عام ١٩٢١ . وكان الكابتن (ملر) مستشارا في اللواء . وقد تلقى المدير أمراً بتنظيم مضبطة ترشيح الأمير فيصل ملكاً على العراق . فلما كان المساء شاع في الناحية ان الانجليز عدلوا عن هذا الترشيح ولما لم تكن وسائل المخابرات البرقيةوالتلفونية ميسورة يومئذ فقد نظم المدير مضبطتين احداهما بقبول فيصل ملكا والثانية برفضه . وبعد ان وقع الأهلون على المضبطتين معا جاء بهما السيد محمود فخري الى الكابتن ملر . فسأله الكابتن اين المضبطة فرد عليه المدير: أيهما تريد. . . فأخذ المشاور منه المضبطتين » (المصدر السابق ص ٤٣).

(١٢) انظر الأدهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، ص ٢٨٤
(١٣) الأدهمي ص ٢٩٤
(١٤) الأدهمي ص ٢٩٧
(١٥) الأدهمي ص ٢٩٧
(١٦) المرجع السابق ص ٢٩٧
(١٧) الحسني ، تاريخ الوزارات ج ١ ، طبعة ١٩٦٥ ، ص ٢٢٤
(١٨) المصدر السابق
(١٩) الأدهمي ص ٥٥٠
(٢٠) الحسني ، ج ١ ، ص ١٨٥
(٢١) الحسني ، ج ، ١ ص ١٩١ .
(٢٢) الحسني ، ج ١ ، ص ١٨٨
(٢٣) الحسني ، ج ٢ ، ص ٢٣
(٢٤) الحسني ، ج ، ١ ص ٢٢٧
(٢٥) الحسني ، ج ، ٢ ص ٣٠)
(٢٦) المصدر السابق ، ص ٣١)
(٢٧) المصدر السابق ، ص ٣٢ .

الفصل الثاني
السياسة الاقتصادية والاجتماعية في عهدي الاحتلال والانتداب

بعد العرض السياسي الموجز في الفصل السابق نرى ضرورة وقفة خاصة لدى أبرز معالم السياسة البريطانية الاجتماعية ـ الاقتصادية التي اتبعت في العراق بما فيه المنطقة الكردية .

لقد كان العماد الأول لهذه السياسة تشخيص وفرز ودعم الزعماء المحليين الموالين او الذين يمكن ضمان ولائهم بالمكافآت والأراضي والوظائف الحكومية والاعتراف الرسمي بنفوذهم ولا سيما زعماء العشائر . ولكنها اهتمت ايضا بتقوية الزعماء المحليين الآخرين من دينيين او وجهاء مدن وأبناء الأسر الارستقراطية فيها .

وكانت السلطات المحتلة تعمل على إقامة قواعد اجتماعية محلية للسيطرة الاستعمارية في البلاد ، وضد أي طموح وطني نحو السيادة والتقدم ، وقد وجدت ان النظام العشائري (الذي كان في طور تزعزع وانهيار) وعلاقاته يمكن استثمارها في هذا السبيل ، بتشخيص مراكز القوى المحلية الفعلية ، والاعتماد عليها والثقة بها ، وارشائها واسنادها بكل السبل ، وفي الحالات التي كان فيها الزعيم العشائري المعترف به غير موال او مجار ، كان يجري اضعافه وتقديم منافسين له من ابناء عشيرته او أسرته من الذين يمكن ضمان ولائهم . . فاذا كانت السياسة العثمانية تعتمد على ضرب الزعماء العشائريين واضعاف نفوذهم ، فإن السياسة البريطانية انتهجت سبيلا معاكسا تماماً ، حيث اعتبرت ان هؤلاء بالذات يجب ان يكونوا سندها الأول . وتقول المس بيل بهذا الشأن :

« وبدلا من ان يستخدم الأتراك سلطة الشيوخ كانوا يتبعون سياستهم التقليدية في محاولة تحسين مركزهم بالقضاء على الموجود من العناصرالمحلية التي تحافظ على الأمن والاستقرار . وكانت الحالة في ولاية البصرة تعطي صورة شاملة للفوضى والاضطراب . فقد حوفظ في منطقة دجلة على سيطرة متقطعة بالاستفادة من العداوات الموروثة بين المجموعات القبائلية الكبيرة واللعب بالخصومة الشخصية الموجودة بين أفراد الأسر المالكة فيها . اما معرفة التركي للسلطة الحقيقية الموجودة في كل منطقة وتسخيرها في خدمته ، فذلك شيء يقع خارج نطاق تفكيره . وخير ما يمكن ان يقال عن جلوسه غير المريح في وسط الدوامة هو أنه استطاع الجلوس في وسطها. اما في وادي الفرات فيمكن الاعتراف بصراحة بأن التركي قد أزيح عن مقعده المذكور. »[1]

وإذا كان الأتراك قد استخدموا سلاح ملكية الأرض والتصرف بها بهدف ضرب كبار الزعماء العشائريين [وإن كانت نتائج التنفيذ تأتي عكس الهدف في كثير من الحالات]، فإن المستعمرين الانجليز استخدموا نفس السلاح لتعزيز مواقع وقوة الزعماء والرؤساء ، والموالين منهم بالذات . لقد أدت تطبيقات الطابو العثماني الى تمركز للأراضي الزراعية في أيدي شيوخ العشائر ووجهاء المدن ، على حساب الفلاحين وأفراد البدو (العشائر والقرى) . وقد استمرت سياسة الانجليز في كل ما يؤدي الى عملية التمركز هذه في أيدي الزعماء وحرمان جماهير المستثمرين الحقيقيين للأراضي . . . ولكن الانكليز تعمدوا انتهاج سياسة تقوية النفوذ السياسي للزعيم العشائري (عدا المتمردين منهم)، بالاعتراف بسلطاته في عشيرته حتى حينما كان أفراد العشيرة قد نزعوا ثقتهم منه ورفضوا الانصياع له ، وأوكلوا لهؤلاء الزعماء مسؤوليات المحافظة على الأمن وحماية الطرق وجمع الضرائب وزودوهم بالمال والسلاح ثم عملوا على منح التقاليد والأعراف العشائرية روحا جديدة واعطائها صيغة قانونية بإصدار قانون دعاوى العشائر لعام ١٩١٨ [وتعديلاته]، الذي يقسم سكان العراق الى أهل المدن وأهل الريف ، ويجعل الأخيرين خاضعين للأعراف والتقاليد والمحاكم العشائرية ، أي لسلطة الشيوخ والأغوات الاقطاعيين .

ولم تلغ هذه القوانين إلا بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وقد صدرت في بداية الثلاثينات قوانين وتشريعات رجعية أخرى مثل (نظام حقوق وواجبات الزراع) الذي ينص على منع الفلاح المدين للاقطاعي من الانتقال من أرض ملاك الأرض ما لم يسدد دينه .

ونظراً لأن تسديد الديون كان متعذراً في الأكثرية العظمى من الحالات بسبب فقر الفلاح وشدة الاستغلال الذي يتعرض له ، فقد كان معنى ذلك تحويله الى حالة تشبه حالة الاقنان في أوربا الاقطاعية (لم يكن تطبيق ذلك ممكناً دائماً) .

وعلى صعيد القوانين والتشريعات الخاصة بالأرض الزراعية ، فإنهم استخدموا كون ملكيتها (رقبتها) للدولة ، فأصدروا منذ الأشهر الاولى لاحتلال بغداد بياناً اعتبروا فيه كل متصرف بأرض أميرية بمثابة مستأجر لها .

وقد عملوا خلال سنوات احتلالهم فانتدابهم [السافر والمبرقع]، ثم خلال عهد الاستقلال المزيف (منذ ١٩٣٢) على فرض سلسلة من القوانين والتشريعات الخاصة بالأرض ، التي كان من شأنها تجريد الفلاحين نهائيا من الأرض ووضعها في أيدي الزعماء العشائريين الاقطاعيين الموالين ، وأيضا في أيدي كبار رجالات الحكم والبرجوازيين في المدينة . وكان التتويج « المثالي » لهذه التشريعات (قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢) و(قانون اللزمة) لنفس العام. فتضخمت الاقطاعيات الزراعية واشتدت أحوال الفلاحين سوءا وتدهورا .

وإن الشيوخ العشائريين الذين اذا كانوا فيما مضى وبموجب التشريعات القديمة ، يظهرون كمشرفين على الأرض نيابة عن الدولة ، واذا كانت الأرض في السابق تعتبر اسميا (لا واقعيا) تحت حيازة العشيرة او القرية بصورة مشتركة ، فإن هؤلاء الرؤساء صاروا ينفردون فعلياً وقانونياً ، عملياً ورسمياً ، بالأرض (العائدة أصلا للدولة) . . . والحقوق القديمة في التصرف بالأرض بعد ان كانت تشريعاً للقبيلة بوجه عام ، صارت تشريعاً للأفراد . وهكذا فإن السياسة الانجليزية سارت بالعكس من اتجاه التقدم الموضوعي للمجتمع العراقي ولا سيما في الريف . فبدلا من العمل على تسهيل وتسريع عملية انحلال النظام العشائري القديم ، وضرب الاقطاع ، عمدت الى بعث النظام المذكور وتعزيز الاقطاع وسلطة الاقطاعيين . ذلك لأن ما كان يعنيها هو الحفاظ على السيطرة الاستعمارية في البلاد بأي ثمن وبأية وسيلة .

وخلال الأشهر الاولى للاحتلال لعبت دوراً مهماً في ذلك عوامل الحاجات الآتية ، كاستتباب الأمن في المناطق النائية عن طريق كسب الرؤساء ، حيث كانت القوات

البريطانية غير قادرة على تغطية العراق كله . بل انها أخذت تضطر الى تقليص نفسها من ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ نظراً للضائقة المالية في انجلترا ، ولاشتداد ضغط الشعب الانجليزي لاعادة أبنائه المجندين الى بلادهم . فكان المحتلون يأملون ان تلعب القوى العشائرية المسلحة تحت إمرة زعماء موالين دوراً مهماً في استتباب الأمن ، وفي قمعْ اية تحركات معادية ولتعزيز الاحتلال . وتذكر المسْ بيل في مذكراتها لعام ١٩١٩ ان حوالي ٤٠٠ شيخ ورئيس من عشائر مناطق الحلّة والناصرية والديوانية طالبوا في العرائض بدوام الاحتلال. وقد تطورت سياسة مغازلة الرؤ ساء العشائريين الاقطاعيين (ووجهاء المدن) تطورا سريعا فصارت ذات أسس وقواعد ومنطلقات مدروسة بدقة وعناية من وجهة النظر الاستعمارية ولغايات استراتيجية بعيدة المدى .

وكانت سلطات الاحتلال فالانتداب تستخدم الزعماء الاقطاعيين في عملية توازن القوى تجاه الملك فيصل الأول ، للضغط عليه ، ومنع تأثره بالمعارضة الوطنية ، واستخدمتهم لفرض المعاهدات الاسترقاقية ولتهديد قوى المعارضة الوطنية والأحزاب السياسية المعارضة في المدن. اما الرؤ ساء العشائريون « غير المؤتمنين » كالشيخ محمود في الشمال ، والشيخ عبد الواحد الحاج سكر وزملاء له في الفرات الأوسط ، فكــان نصيبهم العقاب المتعدد الأشكال ، ومن ذلك « قصقصة » اجنحتهم كملاكين كبار للأرض .

كانت المس بيل تكتب وتصرح علنا بأن شيوخ العشائر العراقيين هم أحب الناس اليها ، وكان من أقرب المقربين اليها في سنوات الاحتلال والأكثر ترددأ عليها : « فهد الهذال شيخ عشائر عنزة ، وعلي السليمان شيخ الدليم ، وحسن السهيل شيخ بني تميم[٢] » . وفي الوقت نفسه نجدها تشتم بعض الزعماء الآخرين بشتائم مقذعة لا سيما الذين كانوا موالين لتركيا ، يشاركها في ذلك الكولونيل ولسن نائب الحاكم الملكي العام ، في كتب يومياته عن العراق في عهد الاحتلال .

ويكرس البحاثة حنا بطاطو جزءا مهما من كتابه القيم عن العراق لتحليل هذه السياسة البريطانية ويرى ان عواملها سياسية قبل كل شيء ، ولم تكن اختيارا او تعاطفا شخصيا لهذا المسؤ ول او ذاك من موظفي الاحتلال . صحيح ان بعض هؤ لاء كان يشعر بتعاطف نفسي وشخصي مع كبار الزعماء التقليديين . . . فقد كتب احد الحكام السياسيين الانجليز عام ١٩١٨ :

« كلما أمكن الاحتفاظ بالنظام العشائري كان ذلك افضل . وعندما سيفشل في خاتمة المطاف لأسباب طبيعية فلنأمل ان لا يسمح لبغدادي وضيع الأصل بالرقص قبل الأوان وبصورة نابية على قبر هذا النظام »[٣].

وتكتب المس بيل في ١٩٢٢ :

« ان هؤلاء هم الأناس الذين أحبهم . انني أعرف كل زعيم عشائري مهم في طول العراق وعرضه واعتقد انهم عماد البلاد » .[٤]

ومن جهة أخرى نرى الحاكم السياسي للعمارة يكتب في نوفمبر ١٩٢٠ منتقداً هذه السياسة ويقول ان السلطات البريطانية هي التي تسبغ على الشيخ أهمية كبرى بينما هو في واقع الحال بدون سلطة او ذو سلطة ضعيفة جدا اذا اخذناه بمعزل عن سلطة الدعم الحكومي (البريطاني) . ويقول : « ان فردية الشيخ في هذه الوحدة (أي العمارة ع. ح .) لا قيمة لها . لقد وقعنا في خط المبالغة في تقدير قيمته وفي استشارته كثيراً جدا الى حد استثناء الرجال المتعلمين والمتبصرين من طبقات أخرى . لقد عمينا عن حقيقة ان الشيخ لا يمثل المصالح الزراعية لا من وجهة نظر السركال ولا الفلاح »[٥]

وكتب الحاكم السياسي للحلة عن صعوبة « إرغام المراتب العشائرية على الاهتمام بشيوخهم » . واما الحاكم السياسي للسليمانية فقد اعتبر في تقرير له عام ١٩١٩ بأن بعث النظام العشائري « حركة رجعية » وقال :

« قد يتذكر المرء انه بمقدار ما بقيت اسكوتلندة عشائرية فإنها لم تكن تنتج شيئاً ، وانها على الصعيد الوطني كانت عالة على غيرها »[٦].

ولاحظ حاكم الشامية (في منطقة الفرات الاوسط) السياسي ان الوحدة العشائرية الكبيرة في منطقته كانت في حالة تفسخ وان ذلك « يعكس رغبات الناس انفسهم الذين هم خصوم علنيون لطغيانها . . . لكونها تضع سلطات كبيرة في أيدي رئيس نادرا ما يشاهدونه ، السلطات التي يستثمرها عادة لملء جيوبه ، والتي يعرفون بأنه لا يستطيع حيازتها لولا دعم الحكومة »[٧] .

وأوضح مستشار لواء المنتفك في تقريره الخاص بمقتل ثلاثة شيوخ على أيدي أفراد عشيرتهم انه يعمل في منطقة تحرص فيها العشائر « على ان ترمي عنها جميع قيود السيطرة المشيخية » .

ويرى السيد بطاطو ان الاتجاه الانجليزي نحو تقوية الاقطاعيين وبعث النظام العشائري ، كان نابعا من الظروف البريطانية في العشرينات والتي كانت تخضع لتأثيرين :

١ ـ الاضطرار لتقليص النفقات.
٢ ـ عدم الرغبة في التخلي عن العتلات الحاسمة للقوة في البلاد .

أي رأوا ان في هذا الاتجاه جوابا عن سؤال : كيف يمكن استمرار السيطرة الأنجليزية في ظل ضعف عسكري نسبي ؟

وقد رأى المحتلون انفسهم مضطرين (لا سيما بعد ثورة العشرين) الى التراجع وتقديم بعض التنازلات للعراقيين بدلا من الاحتلال المباشر والسيطرة المباشرة العارية تماماً . فوافقوا على اقامة ادارة أهلية يقوم فوقها ملك عربي ، وسمحوا بجيش محلي ولكنه ضعيف معتمد على الانجليز ، وعاجز عن مواجهة التمردات العشائرية . وقد جندوا قوات مسلحة محلية شبه عسكرية (الشبانة او الليفي) كان توجد في كثير من مناطق العراق ، وكان التجنيد في البداية من بين ابناء كل منطقة . ثم اخذ الانجليز يحصرون ذلك في أبناء الأقليات ، ولا سيما في الأثوريين ، وتحت امرة ضباط بريطانيين . واذا كانوا قد سمحوا للملك بأن يكون أقوى من أي شيخ بمفرده فإنهم جعلوه أضعف من عدد منهم او من مجموعهم . والى هذا يشير الملك فيصل في مذكرته الشخصية المعروفة[٨] التي يتشكى فيها من ان ليس للحكومة غير ١٥٠٠٠ بندقية بينما توجد في البلاد (أي بين أيدي العشائر) ١٠٠ الف بندقية . ولهذا ايضا فإن السلطات البريطانية عملت على منع تقوية الجيش وعارضت معارضة شديدة تشريع قانون الخدمة الالزامية الذي كانت الحكومات العراقية تفكر في اصداره منذ أواسط العشرينات ، فلم يصدر إلا في اواسط الثلاثينات .

وقد لجأت بريطانيا ، بجانب منح الأراضي الزراعية الضخمة للزعماء العشائريين الموالين ،الى تعيين عدد كبير من ممثليهم في مجلس النواب والأعيان (= الشيوخ) وهما المجلسان اللذان كان اعضاؤهما يعينان تعيينا برغم مهازل « الانتخابات » .

وقد مارس هؤلاء ضغوطاً كثيرة على الملك وبعض الحكومات العراقية لامرار الاتفاقيات المجحفة مع بريطانيا ، وكان ذلك يجري بتوجيه مباشر من المندوب السامي

والمستشارين الانجليز . فعندما انعقد في نيسان ١٩٢٢ مؤتمر وطني كبير (من زعماء الدين والعشائر السنة والشيعة) بكربلاء للمطالبة بموقف حازم من غارات قبائل ابن سعود ، وباتخاذ سياسات وطنية ، فإن الاقطاعيين الموالين للانجليز نظموا حركة معادية ووقعوا على عرائض ومذكرات بهذا الاتجاه . ومن هؤلاء عداي الجريان (رئيس البوسلطان) ورشيد العنيزان وشمران الجلوب وعلي السليمان (رئيس الدليم) ، وغيرهم .

وفي ٢٣ نيسان ١٩٢٢ ذهب الشيخ علي السليمان مع ٤٠ شيخاً اقطاعياً لمقابلة الملك بعد ان قابلوا المعتمد السامي كوكس ، فذكروا له بعبارات واضحة انهم لم يقسموا بالولاء له إلا بشرط ان يصغي للنصائح البريطانية . . . ثم نظموا (مضبطة) طويلة تشتم مؤتمر كربلاء . .

وقد ورد فيها :

« (١) من حيث ان حكومتنا العراقية هي الآن في الدور الابتدائي ومحتاجة الى من يمد اليها يد المساعدة مادياً وأدبياً فإلى ان تبلغ درجة الكمال والاستغناء عن الغير يجب ان يطلب من حكومة بريطانيا المنتدبة من قبل عصبة الأمم على العراق كل المساعدات المطلوبة والتي يتوقف عليها توطيد أركان حكومة العراق كحفظ النظام وتوطيد الأمن وإعمار البلاد ويجب ان يعتمد عليها كصديق مخلص للبلاد وأهل البلاد . . »[٩]

وقد انضم الى هذه الحركة رؤساء اقطاعيون آخرون مثل رؤساء الخزاعل وسالم الخيون وخيون العبيد . . الخ . .

وفي موضوع الخدمة الالزامية فإن هذه الفئات نفسها استخدمت للضغط على الحكومة الى حد التهديد بالتمرد والعصيان المسلحين اذا اقدمت الحكومة على تطبيقها . . فعندما تجدد الحديث عن التجنيد الالزامي سنة ١٩٢٨ وقف عبد العباس الفرهود (من ربيعة) يصرح في اجتماع للنواب الشيوخ بأن له ٣٠٠٠ شخص يتبعونه وانه يفضل الذهاب الى ابن سعود على القبول بالتجنيد الالزامي . وقال منشد الحبيب انه سيفعل الشيء نفسه.[١٠]

وكان الانجليز يقاومون كل محاولة لاصلاح أوضاع الأراضي مهما كانت جزئية او ثانوية . وقد صدر قرار عام ١٩٢٦ عن اجتماع ضم المندوب السامي ورئيس الوزراء

العراقي ووزراء الداخلية والمالية والمستشارين الانجليز ينص على انه لا يجب ان تكون هناك أية سياسة او تدابير مقصودة تستهدف تحطيم مركز كبار الشيوخ .

ومن الاجراءات العملية التي فرضتها سلطات الانتداب في تثبيت هذه السياسة انهم أوقفوا جهد المستطاع تقدم القرى نحو الاستقلال عن العشائر المحيطة بها ، ومنعت العشائر المختلفة من الامتزاج بعضها ببعض ، ومنع هروب الفلاحين العشائريين من أراضي الشيوخ الاقطاعيين ، وذكر الحاكم السياسي الانجليزي في السليمانية في تقرير له :

« ان كل رجل كان يمكن تعريفه بعشائري كان يوضع تحت سلطة زعيم عشائري . وقد تم استخراج واكتشاف رؤ ساء القرى الصغيرة كقادة لعشائر ماتت منذ زمن بعيد . وطلب من الجماعات المستوطنة ان تعيد وحدتها وأن تتذكر بأنها كانت في يوم من الأيام من أبناء العشائر »(١١) .

وكانت السلطة في كل عشيرة توضع في يد رجل واحد حينما كان ذلك ممكناً ومناسباً . وكانوا يتخطون الحدود بترقية رئيس فرعي الى مرتبة أعلى . ومضى الانجليز بعيداً في حماية سلطته . فمثلا عندما جرى عام ١٩١٨ خلاف حول قضية ثأر بين عشيرة فرعية من البوسلطان والشيخ المختار عداي الجريان فإن الحاكم السياسي المعني ذهب على رأس قوة من الشبانة ودمر قرية تلك العشيرة وعاقبها بحرمانها من ماشية تقدر بـ ٦٠٠٠ روبية أو أكثر .

وفي سنة ١٩٢٦ استخدم الانجليز السيارات المصفحة والطائرات لضرب العشائر الفرعية المتمردة على الشيخ عجيل الياور من شمر . واتبع الانجليز ايضا سياسة التساهل في جمع ضرائب الأرض واستئجارها من الاقطاعيين بينما كانت عوائد الدولة من الرسوم والضرائب غير المباشرة تزداد أكثر فأكثر لترهق الكادحين وسائر الطبقات الشعبية . . . كما اتبع الانجليز في مدى أكثر من عشر سنوات أسلوب تقديم المكافآت والهدايا النقدية لكبار الشيوخ والأغوات .

وقد حاول البرلمان العراقي الغاء ذلك كله سنة ١٩٢٦ فرفض المعتمدالسامي . وأكثر من ذلك فإنه نصح الحكومة العراقية في سنة ١٩٢٥ بالسماح بشن الغارات المتبادلة بين شمر وعنزة ، بحجة أن المشايخ قالوا له انه ما لم يسمح للعشائر بمواصلة غاراتها التقليدية فإن من المستحيل ضمان إبقائها تحت سيطرتهم ! ! . . . وتبع ذلك

جملة من « الغارات المسموح بها » توسعت الى الأراضي الزراعية والمناطق غير العشائرية وورطت القبائل شبه المستوطنة ، مما أدى الى ثارات وضحايا كثيرة .

ويضاف الى هذا كله ما أخذ يحدث من تزاوج في المصالح مع رجالات الحكم الذين أخذ الكثيرون منهم يتحولون هم أيضا الى ملاكين زراعيين كبار .

وقد تعايش الملك مع هذه الأحوال كما أصبحت ركناً ثابتاً من أركان الحكم الملكي المباد الذي أزاحته ثورة ١٩٥٨ . ومما ورد في مذكرة الملك فيصل مارة الذكر ، وبرغم التشكي من ضعف الحكومة والجيش ، بأنه : « يجب ان لا يحس الشيوخ والآغوات بأن قصد الحكومة محوهم ، بل بقدر ما تسمح لنا الظروف يجب ان نضمنهم على معيشتهم ورفاهيتهم » .

الهوامش

---

(١) المس بيل ، « فصول من تاريخ العراق القريب ، الترجمة العربية الثانية ، ص ٦٩

(٢)) د. علي الوردي : « لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث » الجزء الرابع ص ٣٥٧.

(٣) Hanna Batatu «The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq» Princeton, New Jersey, P. 87—88.

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق

(٦) المصدر السابق

(٧) المصدر السابق

(٨) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، الطبعة الثالثة ص ٣٠٠ ـ ٣٠٧.

(٩) د . علي الوردي « لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث « الجزء السادس ، ص ١٥٠ ـ ١٥١ .

(١٠) أنظر BATATU المصدر المشار اليه اعلاه P. 92

(١١) ان كتاب حنا بطاطو المشار اليه يورد الكثير من التفاصيل والمعلومات المهمة في هذا الشأن .

الفصل الثالث
المجتمع الكردي في عشية الاحتلال البريطاني للعراق

١ ـ كانت كردستان العراق[١] في عشية الاحتلال البريطاني من حيث الخارطة الاجتماعية ـ الطبقية والاقتصادية والعشائرية استمرارا للأوضاع التي كانت قد أخذت تنشأ تدريجياً منذ النصف الثاني في القرن التاسع وأوائل القرن العشرين .

فقد كان الطابع الحاسم للمجتمع الكردي ريفياً زراعياً ورعوياً في مناطق جبلية وشبه جبلية تختلف من حيث طبيعتها الجغرافية ومناخها عن وسط العراق وجنوبه[٢].

ويمكن القول ان الطابع الريفي العشائري الاقطاعي للمجتمع الكردي العراقي في أيام الحرب العالمية الأولى كان جزءا من الطابع الأعم للمجتمع العراقي كله سوى ان تطور المدن في الوسط والجنوب كان أسرع وأكبر . وقد كانت الطبيعة الجبلية لمواطن الأكراد ومناعتها وانعزالها وندرة المواصلات الحديثة فيما بينها في مقدمة الأسباب التي كانت تجعل من المنطقة الكردية اكثر تخلفا اجتماعيا واقتصاديا (وثقافيا وسياسياً أيضاً) بالنسبة لمجموع العراق برغم ان التخلف الكبير والشامل كان السمة العامة للمجتمع العراقي . فقد تعرض العراق الى سلسلة من الغزوات والاحتلالات الأجنبية ، وخصوصاً منذ ما حل ببغداد وحواليها من دمار وهلاك بالغزوات المغولية في ١٢٥٨ و١٤٠٢ . ومارس العثمانيون طوال أربعة قرون من سيطرتهم على العراق (التي ابتدأت في عام ١٥٣٤) وترسخت عام ١٦٣٨)إهمال جميع مظاهر التقدم والتطور في العراق ، وتنصيب حكام جهلة ومتعصبين عليه ، وتركيز الاهتمام على جباية الضرائب بجميع الطرق المتعسفة ، وتعيين موظفين يجمعون بين الجهل والفساد ، وذلك ما عدا فترات

قصيرة وخصوصاً في عهد ولاية مدحت باشا في ١٨٦٩ ـ ١٨٧٢ ومن قبله داوود باشا من المماليك ، والذي حاول أن ينهج سياسة مستقلة تجاه كل من بريطانيا وتركيا وأن يحقق بعض التقدم العصري حتى قضى عليه الاحتلال التركي الثالث في ١٨٣١ نتيجة ضغط انجليزي كبير.(٣)

٢ ـ لقدكانتالأكثرية من سكان المنطقة من الفلاحين والرعاة ، العشائريين وغير العشائريين ، الرحل وشبه المستوطنين . وقد مرت العشائر العراقية وسياسات الدولة تجاهها بعدة مراحل . فقد برز دورها ونفوذها وهيمنتها بعد الضربات العنيفة التي تعرضت لها بغداد والمدن العراقية الأخرى على اثر انحلال الخلافة العباسية وسقوط بغداد في الغزوات المغولية وما أصاب القنوات ووسائل الري والزراعة من دمار وخراب، وما انتشر من فوضى وفقدان أمن وخوف دائم .

وفي مثل هذه الظروف أخذت تنشأ اتحادات عشائرية كان عامل تجمعها الأول هو للأغراض الحربية ، (غزو القبائل الأخرى والاستيلاء على مراع جديدة او لصد غزو الآخرين) . وجدير بالاشارة ان العشيرة العربية في العراق كانت ترتبط ، فضلاً عن ذلك ، وكقاعدة عامة ، بروابط القربى والنسب ، في حين ان الروابط الاقليمية والسياسية (الحاجة العسكرية) كانت الأقوى والأكثر حسماً في عشائر المنطقة الشمالية(٤). وكان الرعي (تربية الأبل بالنسبة للعرب والأغنام والماعز بالنسبة للأكراد) الحرفة الرئيسية للعشائر الرحالة التي كانت تقف عادة في القلب والمركز داخل الاتحادات العسكرية او شبه العسكرية التي أشرنا اليها . وذلك لأن الأمر كان يتطلب صفات القوة والشجاعة والاقدام والقدرة القتالية . والبدو (بدو الصحراء او بدو الجبال) هم الأكثر حاجة الى التضامن العسكري نظراً لقساوة الظروف وكثرة الأعداء والمنافسين .

وكانت العشائر الرحالة تستصغر من شأن الزراعة والمستوطنين ولكنها توافق على حمايتهم ضمن اتفاق مشترك كان زعماء البدو والمقاتلون يفرضونه لقاء امتيازات . . وكان يحدث أن تجمع بعض الاتحادات القبلية (في جنوب العراق) عشائر زراعية واخرى من مربي الجاموس في الأهوار (ويسمون المعدان) . وكانت العشائر والاتحادات العشائرية متمردة على الدوام على السلطات الحكومية أيا كانت ، خصوصاً اذا كانت أجنبية ، وكانت مشكلتهم في العهد العثماني بالعراق هي المشكلة رقم ١ ، سوى ان الحكومة

العثمانية لم تكن تعرف كيف تعالج هذه المشكلة بسياسة حكيمة وواقعية وانشائية . وظهرت تجمعات عشائرية قوية تمارس سلطة شبه مستقلة في مناطقها كالامارات الكردية في الشمال ، وكإمارة المنتفك وقبائل الخزاعل وطى وزبيد وشعر . وكانت الخارطة القبائلية تتبدل تركيباً او مواقع مع مرور الأعوام ، وما يحدث من عداوات او تحالفات جديدة ، ومع كل جفاف جديد في القنوات ، أو مجيء موجات جديدة من البدو المهاجرين من الجزيرة العربية (كقبائل شمر وعنزة في القرنين ١٦ و١٧) .

وكان ذلك بالنسبة للمنطقة الكردية يتأثر أيضاً بالصراعات والسياسات التركية والايرانية . وقد اتخذت الاتحادات العشائرية في عدد من مناطق كردستان العراق شكل إمارات شبه عسكرية وشبه مستقلة كان أبرزها إمارة بابان في منطقة السليمانية (وشهرزور) ، وإمارة راوندوز ، وإمارة العمادية . وكان العثمانيون يعترفون بهؤلاء الأمراء وسلطاتهم ويعطونهم لقب باشا ، مقابل الضرائب وتجهيز المقاتلين عند الحاجة . وكان بعض هؤلاء الأمراء كأمراء بابان يلعبون على الخلافات الايرانية ـ العثمانية ، وكثيراً ما يلجأون الى القوات الايرانية لفرض سلطتهم كلما احتدم الصراع بينهم وبين الولاة العثمانيين في العراق . وكانوا يعطون الذرائع للتدخلات الفارسية في شؤون العراق ولمحاولات احتلاله عسكريا . (٥) .

٣ ـ وقد شرعت السلطات العثمانية منذ احتلالها الثالث في ١٨٣١ بالبحث عن سياسة جديدة تجاه العشائر للقضاء على تمرداتها ، ولاستيطان العشائر وتشجيعها على الزراعة ، فذلك كان سيسهل استحصال الضرائب ومعاقبة المتمردين ، وتشجيع التجارة مع الخارج . . فشرعت بمحاولات لادخال الادارة الحكومية في هذه المناطق ، وعملت بمختلف الوسائل على اضعاف نفوذ الأمراء وكبار الزعماء العشائريين ، بوضع بعضهم في وجه البعض الآخر ، وعزل بعضهم وتنصيب آخرين بدلا عنهم من عشيرة متحالفة او نفس عشيرتهم أو أسرتهم . . والاتصال أحياناً بأفراد العشيرة مباشرة . ونجم عن هذه الدسائس والأساليب صراعات ومعارك أريقت فيها دماء كثيرة . غير أن الاتحادات العشائرية تعرضت الى ضربات ، والامارات الكردية في الشمال جرى إضعافها وتصفيتها تدريجياً .

فسقطت إمارة راوندوز في حدود ١٨٣٥ بعد ان كانت قد توسعت على حساب البابانيين وامارة العمادية . وسقطت امارة بابان في ١٨٥٠ بعد ان ظلت ١٥٠ سنة .

وعاد الموظفون الأتراك الى الكثير من القرى الكردية التي أزيحوا عنها ، وان كانت عودتهم شكلية في بعض الحالات . واستطاع الأتراك منذ ١٨٦١ ان يحققوا نجاحات معينة في استيطان القبائل ؛ حتى جاء الوالي مدحت باشا (١٨٦٩) بقوانين [الطابو] لبيع الأراضي الزراعية بيعاً قانونياً . لقد وجد العثمانيون ان بالامكان استخدام سلاح ملكية الأرض أداة رئيسة في السياسة الرامية الى تفكيك القبائل واستيطانها واضعاف الرؤساء ، والتشجيع على الزراعة وحماية التجارة مع الخارج وتشجيعها . كما أن الاستيطان كان سيسهل جمع الضرائب ، ويجعلهم معتمدين على الحكومة في شؤون الري . وأما بالنسبة للأراضي التي سبق ان وهبت او منحت للزعماء والوجهاء والشيوخ والأفراد المتنفذين لقاء سندات مشكوك فيها ، فقد أعيد بيعها اليهم ، وكان ذلك يعني في غالب الحالات تجاوزاً على مساحات جديدة وكبيرة من الأرض وحرمان مستغليها الحقيقيين منها . . ونظراً لفساد الموظفين وقبولهم الرشاوى ، فإن هذه العمليات الشاذة صارت القاعدة ، وعندما كان هناك شيوخ يترددون عن الاقبال على حيازة سندات الطابو (وكان البيع يتم حسب أقساط عديدة وبسيطة الشروط) ، فإن وجهاء المدن كانوا يجدون الطريق الى الأرض للسطو « القانوني » عليها . وبالنسبة لأراضي الدولة التي لم يكن الأفراد والعشائر قد تصرفوا بها ، فإنها أخذت تؤجر بالمزايدة ؛ فتصبح من حصة الأغنياء والوجهاء وكبار الزعماء العشائريين . وبذلك أصبحت كثرة من الأراضي يستغل حقوق التصرف فيها أشخاص بعيدون عن الأرض وعن الفلاحين ، وغالباً ما يسكنون المدن . واذا كانت هذه العمليات قد أدت من الناحية الفعلية الى ظهور جماعات جديدة من الملاكين الزراعيين ، (عشائريين ورجال دين وسكان مدن) ، والى تقوية فئات الملاكين الكبار القدامى ، وحرمان أفراد العشائر والقرى من حقوقهم الطبيعية القديمة حرماناً عملياً . . فإنها قد أدت ايضا الى تفكيك تدريجي للوحدة العضوية للقبيلة وللنظام القبائلي وعلاقاته ، والى إضعاف العلاقات الأبوية وخاصة في المناطق القريبة من المدن ، والى تجميع كل العوامل والشروط الموضوعية المؤدية في نهاية المطاف الى اضعاف طبقة كبار المبلاكين العشائريين . فمن جهة صار أسهل على الحكومة ردع الشيوخ والأغوات المتمردين ، ومن جهة اخرى أصبحت العلاقات بين الشيخ والآغا وأفراد عشيرته تتحول تدريجياً الى علاقات مستغل ومستغل ، وأصبحت المصالح الجديدة وما تفرزه حياة التوطن والزراعة من مظاهر وأنماط جديدة في المعيشة ، هي الطاغية على المظاهر القديمة للحياة القبلية التقليدية ، وتحول الشيخ والآغا تدريجياً الى

إقطاعي ، وأفراد العشيرة الى فلاحين أو رعاة . وقد حدث ذلك بدرجات متفاوتة في مختلف مناطق العراق وحتى داخل العشائر البدوية (الرحالة) نفسها في المناطق الكردية والعربية ، حيث اصبح عدد من زعمائها (كزعماء الجاف وشمر مثلا) ملاكين لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، فضلا عما جرى من تحولات داخل حياة القبيلة نفسها إذ ازدادت سطوة الشيخ والآغا وأساليب استغلاله لأعضاء عشيرته ، وغيرهم ، بينما هاجر منهم من هاجر الى المدن القريبة بحثاً عن عمل . وفضلاً عن ذلك فإن كبار زعماء القبائل الرحالة كانوا يستغلون الفلاحين المستوطنين المجاورين ويفرضون عليهم الأتاوات لصالحهم أو يسطون على أراضيهم ويسجلونها بأسمائهم . واذا كانت السلطات العثمانية غير راضية عن بعض هؤلاء الزعماء ، فإن آخرين منهم كانوا مقربين منها ، وبوجه عام فإن السلطات والزعماء العشائريين كانوا يقفون معاً لنهب سكان القرى والفلاحين .

« أصبح العراق في ١٩٠٠م بلاد القبائل التي بدأت تضيع ميزاتها القديمة بسرعة وغدا من الصعب عليها ان ترجع الى طراز المعيشة السابق . فباتت علاقاتها محلية أكثر منها قبلية ، ومعتمدة على الأمن والنظام اكثر من اعتمادها عى أي شيء آخر » . (لونكريغ - ص ٣٧١) .

ولكن بقاء العلاقات الأبوية ظلت قوية . وأما القيم والعادات العشائرية ، والبدوية بالذات ، فظلت سائدة حتى في المدن تقريباً ، بل ان هذه القيم والعادات ظلت ذات تأثير وسلطان الى فترات قريبة من تاريخ العراق الحديث ، وكان لذلك تأثيره الملموس في الحياة السياسية نفسها - فضلا عن المفاهيم والقيم والعلاقات الاجتماعية . إن القيم والعادات والتقاليد البدوية ظلت تطبع المجتمع ببصمات قوية ، ولا سيما في الريف . فبرغم تفكك النظام العشائري التقليدي ، ذي الطابع البدوي فإن العشائر العراقية ورثت خصال البداوة وعاداتها وأفكارها من شك في الحكومات ، وحب للغنائم والثأر ، والدخالة ، والضيافة ، وحماية الجار . . الخ . . ويتناول الدكتور علي الوردي هذه الأمور تناولاً تاريخياً حياًوشائقاً فيقول مثلاً وهو في معرض سلوك العشائر تجاه المعارك التي جرت بين الانجليز والأتراك في العراق خلال الحرب العالمية الاولى ان هذه العشائر أخذت تهاجم وتنهب القوات التركية المتراجعة رغم اندفاعها في بداية الأمر لمحاربة الانجليز بتأثير الفتاوى الدينية بالجهاد . وفي رأيه ان « حركة الجهاد كانت طلاءا

ظاهرياً لدى أفراد العشائر ، وأنهم إنما اندفعوا في الجهاد في البداية تحت تأثير الحماس الوقتي الذي أثاره فيهم رجال الدين ، فلما زال الحماس عادت العشائر الى سيرتها الاولى في سلوكها المعادي للحكومة . ان العداء العميق بين العشائر والحكومة الذي دام عدة قرون لا يمكن ان يزول بتأثير فورة حماسية مؤقتة ». [٦]

« ولكن أفراد العشائر لم يقتصر نهبهم على الجنود الأتراك فقط ، بل تعدوهم الى رجال الدين والسادة الذين كانوا يجاهدون معهم ، ولكنهم كانوا ينهبونهم ويحترمونهم في آن واحد . . . »[٧]

ويعلق المؤلف بقوله : « ان الدافع الذي يدفع الفرد العشائري نحو هذا السلوك تجاه رجال دينه هو حبه للنهب والغنيمة ، وهو يختلف في ذلك بعض الشيء عن سلوكه تجاه جنود الحكومة إذ هو كان ينهبهم تحت تأثير دافعين هما الانتقام والنهب معاً .

« ومن الممكن القول ان العشائر عندما تحمست للجهاد في البداية انما كانت تأمل أن تفوز فيه بالنهب والغنيمة علاوة على الفوز بالجنة التي وعدهم بها رجال الدين . ولما اتضح للعشائر أخيراً ان الجهاد لا غنيمة فيه ، وان الحكومة مغلوبة لا فائدة ترجى منها ، انقلبوا على أعقابهم وأخذوا ينهبون كل شيء تقع عليه أيديهم للتعويض عما فات .

« يجب أن لا ننسى ان العشائر العراقية ورثت من البداوة هذا الميل الشديد للنهب والغنيمة . فقيمة الغنيمة عند البدوي لا تنحصر في نطاقها المادي المحسوس بل إن لها قيمة أخرى أكبر من ذلك كثيراً ، هي القيمة المعنوية التي ينالها الغانم بين عشيرته ويتباهى بها على الأقران . ان الغنيمة في نظر العشيرة دليل على شجاعة صاحبها ومقدرته على الغزو ولا يمتنع عن النهب سوى جبان ضعيف »[٨] . فالمال في نظر البدو « مال الله » وليس لأحد حق ثابت فيه ،إنما هو من حق كل من يملك المقدرة للحصول عليه .« ومن هنا جاء في بعض أمثالهم المعروفة قولهم : « الحلال ما يحل باليد » و« الحق بالسيف والعاجز يريد شهود » .

« ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد ان الفردالبدوي في الوقت الذي هو فيه شديد الميل الى النهب والغنيمة نراه كذلك شديد الحرص على القيام بواجبات الدخالة والضيافة وحماية الجار وما أشبه ، وقد لا يتردد البدوي أن يضحي بنفسه او بمصلحته من اجل دخيله او ضيفه او جاره.وقد ورثت العشائر العراقية هذه الخصال من البداوة الى حد ما .

وهذا رأيناهم ينهبون كل إنسان خارج العشيرة ، إنما هم في داخلها أولو مروءة ونجدة وكرم »[٩].

ويورد المؤلف بعض الأمثلة والحوادث التوضيحية التي وقعت عهدئذ ومن بينها ما جرى لجندي عراقي فرّ من القوات التركية في إحدى معارك الجنوب ، فقال «انهم كانوا إذا نزلوا في طريقهم عند عشيرة من العشائر رحبت بهم العشيرة وبذلت لهم الطعام وألبستهم الملابس التي كانوا في حاجة اليها ، ولكنهم لا يكادون يخرجون من العشيرة ، ويبتعدون عنها قليلاً ، حتى يأتي اليهم بعض المسلحين من نفس العشيرة ، او من عشائر أخرى قريبة فيسلبونهم جميع الملابس التي كانوا قد حصلوا عليها . وقد حدث هذا لهم مرة بعد مرة . وحين عادوا الى بيوتهم لم يكن عليهم سوى ملابس رثة ممزقة »[١٠]

إن بقايا العلاقات العشائرية واستمرار التقاليد والعادات البدوية إنما كانت تعزز الوضع الجديد في أرياف العراق وبواديه ، وضع التحول الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي أخذ يتبلور منذ النصف الثاني من القرن الماضي ، بنشوء علاقات جديدة ومصالح جديدة ، والتبلور التدريجي لفئات كبار الملاكين الزراعيين والاقطاعيين، والاتجاه المتزايد نحو الانتاج للسوق بدلا من الاكتفاء الذاتي خصوصاً مع شق قناة السويس (١٨٦٩) وشدة إقبال السوق العالمية على المحاصيل الزراعية العراقية ، وتطور الملاحة النهرية التجارية ، والتغلغل الرأسمالي الغربي [الانجليزي خاصة] المتزايد في الاقتصاد وفي مختلف نواحي حياة العراق . . وشهد الثلث الأخير من القرن الماضي ، تطوراً (محدوداً) في التعليم والثقافة ، وظهور الصحافة وكثرة الاتصال بالعالم الخارجي ، وازدياد اهتمام الدول الاستعمارية بالعراق وتنافسها في ذلك .

ويرسم لنا ل. ن. كوتلوف لوحة حية عن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في المناطق الكردية في بداية القرن العشرين وعشية الاحتلال البريطاني . ومما أورده عن تلك الفترة ان العلاقات الأبوية في المنطقة تحولت الى علاقات قانونية لنظام آخر هو النظام نصف الاقطاعي الذي أخذ يظهر بالتدريج ، وأن الميزات العامة للمجتمع كانت تشبه الى حد كبير ، عهد الاقطاعيين النبلاء في روسيا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر . وقد كان أشباه الرحل يكونون أكثرية السكان ، ففي الشتاء يقطنون قرى مؤقتة قرب الحقول ويتنقلون في الصيف باحثين عن المراعي . وقد اختفت الملكية المشاعة للأرض من الناحية الفعلية في معظم هذه المناطق مثلما اختفت عمليا في بقية مناطق

العراق الريفية . وازداد خطر غزوات الاقطاعيين على الفلاحين المستقرين الذين كانو يضطرون الى منح الأرض لأي من الآغوات والبيكات من رؤ ساء العشائر للدفاع عنهم « وبتأثير الظروف السياسية والاقتصادية ظهرت في بداية القرن العشرين ملكيات اقطاعية ضخمة ، حيث استحوذ رؤ ساء القبائل وأثرياء المدن ورجال الدين والشيوخ على ملكيات الفلاحين الصغيرة . فقد بلغت الأراضي التي استحوذ عليها رئيس قبيلة (الجاف) مثلا ـ عشرات الألوف من الدسيانات (وحدة روسية لقياس مساحة الأرض وتساوي ١,٠٩ هكتار ـ المترجم) ، بينما كان يقطن في أراضي (اسماعيل باي)[١١] التي صادرتها السلطات البريطانية فيما بعد ، ١٧٠٠ شخص ، وكان من المزمع توطن ٦٠٠ شخص آخر . وقد أدى استحواذ الاقطاعيين على اراضي الفلاحين الأكراد الى توطيد الاستغلال الاقطاعي لجماهير الكادحين في القرية ، وأفقدهم استقلالهم الشخصي بعد أن فقدوا استقلالهم الاقتصادي .

« وقد عانى الأكراد الرحل ، وأشباه الرحل (الكوجر) الذين حافظوا على استقلالهم الظاهري ، عانوا ظروفاً استعبادية لا مثيل لها . وتحول معظمهم الى رعاة مأجورين . وكان الكثيرون منهم محرومين من أي رأس من الجياد . ولم يكن لديهم من الماشية ، ما يوفر لهم حداً أدنى من الاستقلال الاقتصادي . كما حرموا من الحقوق السياسية التي كانوا يتمتعون بها في المنظمات القبلية . واضطر قسم منهم الى الانخراط في خدمة رئيس القبيلة وحراسته ، مما أفقدهم إرادتهم ، بشكل مهين للغاية . ونتيجة للاستغلال الاقطاعي فقد حاول قسم من الرحل الهرب من (الرعية) تخلصاً من المستغلين » .

« وقد تحولت القبائل التي تقطن جنوب كردستان ، إلى تنظيمات طبقية لخدمة مصالح الاقطاعيين » (ل. ن. كوتلوف ، ثورة العشرين ، ترجمة الدكتور عبد الواحد كرم ، بغداد ١٩٧١ صفحات من ٥٣ ـ ٥٤ وما بعد . ونلاحظ ان الترجمة ليست دائماً دقيقة) .

ويضرب المؤلف مثلا بزعماء قبيلة الهماوند الذين كانوا يستغلون الفلاحين ولديهم القلاع والقصور المنيعة وقوات من الفرسان المسلمين والحرس الخاص للزعيم .وقد كان لزعماء الجاف في تلك الفترة (٤٠٠٠) أربعة آلاف محارب مسلح . ونمت الملكيات الاقطاعية وأشكال الاستغلال شبه الاقطاعي والاقطاعي بين عشائر اليزيدية في جبل

سنجار وكان رئيسهم ذا مركزين ديني ومدني ويمثل المستغل الرئيسي لجمهرة اليزيديّين ، وسادت في جبل سنجار وكردستان كما في بقية أنحاء العراق علاقات المزارعة (المحاصصة) بين الملاكين والفلاحين . وقد حافظت المناطق المختلفة في كردستان العراق حتى بداية الحرب العالمية الاولى على شيء من الاستقلال الذاتي الفعلي ، وخصوصاً في المناطق الجبلية المنيعة . وكثيراً ما كانت السلطات العثمانية تعترف لكبار الأغوات ولرؤساء البيكات بصلاحياتهم في ادارة أفراد عشائرهم والقرى والمناطق الخاضعة لهم ، وكانت تدفع الرواتب الحكومية للعديد منهم . ولم يكن للادارة العثمانية نفوذ فعلي إلا قرب المدن وفي الوديان القريبة . « وكان بعض كبار الاقطاعيين يتمتعون بحق سيادة الدولة في المناطق الخاضعة لهم . فقد احتكر الشيخ شمس الدين بيع التبوغ في منطقته وسيطر زعماء منطقة العمادية على تجارة العفص . . . وهكذا . أما الثروات الباطنية فقد أصبحت في بعض المناطق (كما هي الحال في شمس الدين) محل احتكار الزعماء الاقطاعيين من الناحية الفعلية . وكانت لزعماء القبائل المتاخمة للحدود الايرانية علاقات مستقلة مع الحكومة الايرانية ، وكانوا يبعثون بممثلين عنهم الى طهران ، مما يكشف عن ضعف السلطات التركية في تلك المناطق »(المصدر السابق ص ٦٢ـ ٦٣)

ويقول حنا بطاطو ان الانكليز ورثوا اقتصاداً ريفياً للسوق ، وكان الملاك ينظر الى الفلاح كوسيلة وأداة للربح وليس كمحارب . وان كان الفلاح حراً في الانتقال من أرض الى أخرى . وكمثال على انحلال الاتحادات القبلية التقليدية يذكر انه في ١٩١٨ كانت هناك ١١٠ عشائر في ولاية بغداد وحدها ، موزعة على ١١٨٦ فخذاً . وتذكر مس بيل وهي في معرض الاوضاع العشائرية التي ورثتها سلطات الاحتلال ان « المنطقة الممتدة من القرنة الى الناصرية ، وما فيها من مستنقعات وأهوار الشلب وبساتين النخيل والبادية تسكنها الان حوالي خمسين قبيلة مختلفة ذات أصل مختلف كانت كل منها تؤلف في وقت من الأوقات جزءا من مجموعة قبائل المنتفك في ظل الأسرة الحجازية الجبارة ، أسرة السعدون بينما لا تزال أغلبها تكون في الاسم ذلك الاتحاد المشهور » . أي انهم ورثوا نظاماً عشائرياً متآكلاً ومتفسخاً وخصوصاً بالقرب من المدن . وكان الاتجاه العام للمشيخات ان تتحول على أسس شبه اقطاعية ووضعت كل الأسس لنمو الشيوخ والآغوات الاقطاعيين عن طريق تسجيل الأرض بأسمائهم او منحها لهم او استئجارها وبوسائل الرشوة والفساد وبصرف النظر عن حقوق أفراد العشيرة او الفلاحين غير العشائريين .

٣ ـ عندما دخل الانجليز المنطقة الكردية في أعقاب احتلال بغداد في آذار ١٩١٧ كانت أغلبية العشائر قد أصبحت زراعية او شبه رحالة (تجمع بين الزراعة والرعي) . ومن بين العشائر التي كانت لا تزال مترحلة آنذاك يشار في محافظة السلميانية الى عشائر الجاف واسماعيل عزيزي وبيران ومندمير ومامش واكو، وفي مناطق اربيل ودهوك عشائر الهركية والبولي والخيلاني وغيرهم . . وورد اسم بشدر في بعض الدراسات والتقارير الانجلزية الرسمية ، مع ان معظم أفرادها كانوا قد استقروا . وكذلك الحال مع عشائر الهماوند المعروفة باصطداماتها المستمرة بالسلطات التركية .

ويحدثنا المستر هاي Hay، حاكم أربيل السياسي عهد ذاك ، عن المنطقة الكردية وخارطتها العشائرية في ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ ، فيذكر فيها يذكر ان أكراد مناطق السليمانية وكركوك « مستقرون في الغالب . وفيها خلا (الجاف) و(الهماوند) ليس لهم شعور قبلي إلا لماماً »[١٢] وأما في محافظة أربيل فإنهم « مستوطنون جميعا ، أو هم شبه رحالة ، يعيشون في خلال الشطر الأكبرمن السنة في قرى ثابتة ، وذلك فيها خلا قبيلتين او ثلاث قبائل متنقلة تمضي الصيف على التلال الفارسية والشتاء في سهل « أربيل »[١٣].ويرى المؤلف أن « الأكراد ، هم شعب رعوي ، متبدين بالضرورة ، أو بحكم العادة ، وعلى استعداد للاستيطان عندما يجد أحدهم ان من الأجدى له ان يفعل ذلك »[١٤].

وجدير بالذكر ان تركيا تقدمت في لوزان باحصاءات عن ولاية الموصل (مجموع المحافظات الشمالية) أوردت فيها ان عدد السكان المستقرين كان يبلغ ٥٠٧,٠٠٠ والرحل ١٧٠,٠٠٠ . وورد في مذكرة للحكومة البريطانية عام ١٩٢٥ ما يلي :

« يسلك الأكراد الرحل طرقاً منتظمة ، ويختلفون عن الأكراد المستقرين في ان لهم موطنين أحدهما في السهول او في الوديان الكبيرة وفيه يمكثون في أيلول ونيسان . والثاني في منحدرات الجبال العالية والهضبة العالية حين يقيمون في الصيف . . اما العرب الرحل فنادراً ما يخيمون في البقعة الواحدة سنتين متواليتين ، فهجراتهم غير منتظمة ويسلكون طرقاً غير منتظمة ، وهم يختلفون عن الأكراد الرحل بأنهم أصعب في الإشراف عليهم »[١٥].

وأكدت الحكومة التركية ان كل القبائل الكردية استقرت ما عدا بعض القبائل العربية فقد ظلت رحالة .

وأكدت تحقيقات اللجنة الدولية عن مصير ولاية الموصل ان الاتجاه كان نحو الاستقرار . وذكرت ان البداوة في تناقص كبير بين الأكراد وأن أهميتها ضئيلة في النزاع حول الحدود . . [١٦]

وكانت في المنطقة أشكال وأنماط متنوعة للملكيات الاقطاعية وللملاكين الاقطاعيين : ما بين عشائريين (أغوات ، بيكات) وهم الأكثرية ، وشيوخ دين ، وأغوات مدن ووجهائها وأغنيائها ، وكبار الموظفين السابقين . وكان من الاقطاعيين من يستغل فلاحين هم بأكثريتهم من أبناء قبيلته ، ويعملون بالمحاصصة ، وملاكون يعتمدون كلياً او جزئيا على فلاحين من خارج أفراد القبيلة ، وآخرون يملكون قرى يزرعها كادحون مدقعون من غير قبيلة الآغا ، وكانت أحوالهم في منتهى التعاسة . ويقول بعض الكتاب والرحالة ان سلطة الأغوات من النمط الأخير كانت أشبه بسلطة البارونات الانجليز في القرون الوسطى . ومن بين الدراسات القيمةالتي تناولت هذا الموضوع وغيره مما يتصل به الكتاب الضخم النفيس والرصين لحنا بطاطو Hanna BATATU المعنون :

(The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq)[١٧] . والذي مرت الاشارة إليه . ولا بد في هذا المجال من التوقف لدى ظاهرة العلاقة بين الزعامات الدينية والملكيات الزراعية الكبيرة ، ولا سيما في المنطقة الكردية . فالشيوخ (الزعماء الدينيون الأكراد) هم عادة من مرشدي الطرق الصوفية كالقادرية والنقشبندية . وهناك أسر وعائلات تعود بنسبها الى البيت النبوي الشريف وتسمى ، كما في المنطقة العربية بـ (السادة) . واذا كنا نجد في بغداد عائلة النقيب التي جمعت بين الزعامة الدينية والملكية الزراعية والغنى الكبير والوجاهة الوظيفية في العهد التركي ، او عائلات الاقطاعيين السادة من أمثال آل ابو طبيخ والياسري وآل مكوطر وغيرهم في مناطق الفرات الأوسط ، فإن المنطقة الكردية كانت أحفل بهذه الظاهرة . فالشيخ محمود حفيد زادة ، كان يجمع بين الزعامة الدينية والملكية الزراعية الكبيرة . وكذلك كان البعض من زعماء الطائفة اليزيدية (وهم أكراد) من جبل سنجار . وكان بيكوات الجاف يعتبرون انفسهم من (السادة)، والأسرة الطالبانية في منطقة كركوك هي ايضا مثال بارز لهذه الظاهرة . ويتحدث عنهم (ادمونز) الذي اشتغل في العراق ، فيراهم « مثالاً للأسرة التي ارتفعت الى موضع الثروة والسلطة الدنيوية بفضل النفوذ الديني لمؤسسها الدرويش »[١٨]، وكان لرجال الدين بوجه عام نفوذهم الكبير والمعروف ، فقد كان في

كل قرية كردية تقريبا (ملا) يقابل (المؤمن) في المناطق إلريفية العربية . ويقول هاي Hay في سرد مشاهداته ان « بابكر آغا البشدري، أكبر زعماء كردستان طرا ، ليستند الى نصيحة روحاني بلدي كلياً » . (سنتان في كردستان، الطبعة العربية، ص ٥٧).

وكان هناك أيضا أغوات المدن من أتراك ومن أكراد ولا سيما في مدن أربيل وكركوك ، وكانت لهم في الغالب علاقات وثيقة مع أقرب الأغوات العشائريين في الريف . وربما كانت ملكية بعض هؤلاء الأغوات تبلغ عشرات من القرى . وقد كانت سكناهم في المدن ، ولهم فيها دور ضيافة أنيقة وعامرة ، ولهم في القرى بيوت يذهبون اليها من حين لآخر ، حيث يشرفون على سير الزراعة وبها يهتمون . ويذكر هاي عن اغوات مدينة اربيل في عهده انهم كانوا يقرأون الصحف ، ويلبسون الألبسة الأوروبية او شبه الأوروبية ، ويستخدمون الأطباق والسكاكين والشوكات والملاعق ، وكانت لعدد قليل منهم أموال مستثمرة في أوروبا . . (المصدر السابق ص ١٠٨- ١٠٩) .

وكان يوجد في المدن الكردية اثرياء وتجار يشتغلون بالربا لقاء فائدة عالية قد تصل ٣٣ بالمائة سنويا « وفي العادة ان الفلاحين هم الذين يستدينون ، فان كان الحصيد غير حسن أصبح المدين التاعس غير قادر على تأدية الفائدة ، بله رأس المال ، لذلك يضطر وقلبه يضطرم بنار، وأيّ نار ،على تسليم ارضه ، ان كانت له ارض ، تسديداً لدينه . انها إحدى السبل التي استطاع (الأغوات) بواسطتها امتلاك كثير مما يملكون . والعملة النقدية المتداولة في الدرجة الأولى في القرى ، والتي تسعر بها الأنعام والحبوب ويجري التعامل بها عادة هي : الليرة التركية » . (المصدر السابق ، ص ١٣٧) .

أما سكان المدن (١٩) الكردية في تلك السنوات فقد كانوا يتألفون من الكسبة اصحاب الدكاكين ، والحرفيين ، وقلة من العمال أو أشباه العمال ، ومن التجار والموظفين (أفندية) . وكانت المدن تنمو في العراق وبضمنه المنطقة الكردية ، ولكنه كان نموا بطيئاً ، وقد اشتدت الوتيرة بعد ١٩٣٠ . وكانت نسبة سكان المدن العراقية في بداية القرن العشرين حوالي ٢٤٪ من مجموع السكان . أما في العراق الشمالي حيث توجد المنطقة الكردية فقد كانت النسبة كالتالي :

كان عدد سكان المدن عام ١٨٦٧ يساوي ٣٦٥٠٠٠ ويمثل ٢٢٪ من مجموع السكان في الشمال . وفي ١٨٩٠ كان هناك ٤٠١,٠٠٠ ويمثلون ٢٣٪ وفي ١٩٠٥ ٥٤٠٠٠٠ ويمثلون ٢٥٪ وفي ١٩٣٠ ٧٦٥,٠٠٠ ويمثلون ٣٣٪ . . وقد طفرت هذه

النسبة الى ٣٦٪ عام ١٩٤٧.[٢٠] والمفيد أن نذكر أن المركز النسبي لسكان المدن في شمال العراق وجنوبه بقي تقريباً مستقراً خلال ١٨٦٧ - ١٩٣٠ بينما هبط في المنطقة الوسطى من ٤١٪ عام ١٨٦٧ الى ١٥٪ عام ١٩٠٥ . ويعود ذلك الى انقراض الصناعات اليدوية البغدادية أمام غزو الصناعات الأجنبية . ثم ارتفعت النسبة الى ٣٦٪ عام ١٩٣٠ . « وخلال فترة ١٩٣٠ - ١٩٥٧ ، ازداد القسم المدني من السكان الى حوالي الثلث في المنطقتين الشمالية والجنوبية ، بينما صار سكان المدن في المنطقة الوسطى يزيد قليلاً عن نصف مجموع سكانها[٢١]».

وإذا كانت نسبة المدنيين في شمال العراق قد ظلت مستقرة نسبياً ، فان عددهم من الناحية المطلقة كان في ازدياد تدريجي . . غير أن ظاهرة نمو المدن (ولا سيما بسبب هجرة الفلاحين الاجتماعية من الريف) كانت هي الظاهرة الاجتماعية البارزة فيما بين الحربين العالميتين ، في حين كانت الظاهرة البارزة منذ أواخر القرن الماضي وأوائل القرن العشرين وحتى أواسط العشرينات هي ظاهرة تحول القبائل البدوية في أنحاء العراق نحو الزراعة والاستقرار . . غير أن الهجرة من الريف الى المدن كانت قد بدأت في هذه الفترة أيضاً وذلك مع تأسيس الجيش العراقي عام ١٩٢٠ والشرطة العراقية عام ١٩١٨ ، وما شهدته المدن من تطور عصري جزئي وبداية بعض الصناعات الحديثة فيها ، واتساع حركة البناء ، وما تمثله المدينة من مغريات تجذب الشباب من سكان القرى والأرياف ، وغير ذلك من عوامل وظروف . .

ولاكمال الخطوط العامة للوحة كردستان العراق عهد ذاك ، نقدم عرضاً خاطفاً عن تركيبها الديني والقومي ، هذا التركيب الذي ظل تقريباً مستقراً فيما بعد ، ما عدا السكان الأثوريين بعد الاحتلال . .

وليست بين أيدينا احصاءات عن التوزع القومي لسكان العراق في عشية الاحتلال ، ولكننا نستطيع القول واستناداً الى نسب الفترات التالية ان الأكراد كانوا يشكلون حوالي ١٨٪ من مجموع السكان المتشكلة غالبيتهم العظمى من العرب. وأما على الصعيد الديني فيشكل المسلمون ٩٥٪ تقريباً والمسيحيون ٤٪ والآخرون ما تبقى . علماً بأن مجموع عدد السكان العراق البالغ حالياً اكثر من ١٢ مليون نسمة كان يبلغ ١,٣٨٠,٠٠٠ في سنة ١٨٦٧ و ٢,٢٥٠,٠٠٠ في ١٩٠٥ و ٣,٨٤٨,٠٠٠ في ١٩١٩ (عن د. محمد سلمان حسن « التطور الاقتصادي في العراق » - ص - ٤١) .

أما شمال العراق ، حيث توجد المنطقة الكردية ، فيشكل كما يقول البحاثة د. خصباك « متحفاً أثنولوجيا واثنوغرافياً عظيماً انعكس على مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية في المنطقة انعكاساً قوياً » وخلق نوعاً من الصراعات بين مختلف المجموعات امتزجت فيها العوامل الاقتصادية بالسياسية ، التي وجدت تغذيتها وتشجيعها في سياسات حكومية خاطئة تجاه حقوق تلك المجموعات وفي مؤامرات ودسائس الدول الطامعة . . .

فمن حيث التركيب القومي يشكل الأكراد الأكثرية ، ولكن توجد ايضاً اقليات قومية اخرى . ومن الناحية الدينية نجد تنوعاً دينياً كبيراً في شمال العراق . فأكثرية مسيحيي العراق موجودون في الشمال ، ونسبة ٩٨,٨٪ من يزيديّي القطر يعيشون هناك ، فضلاً عن طوائف وأقليات اخرى دينية وقومية». (انظر مثلا د. خصباك « العراق الشمالي » ص ٧) .

فمن حيث التركيب القومي في العراق الشمالي (حيث المنطقة الكردية) نجد الى جانب الأكراد ، عرباً وتركمانا ، وأقليات المجموعة السريانية التي هي في الوقت نفسه أقليات دينية . وهذه المجموعة (السريانية) ليست كردية كما يدعي بعض الباحثين الأكراد . واذا كان الأكراد مسلمين كقاعدة عامة ، فإن منهم طوائف دينية صغيرة كاليزيدية والكاكائية والعلى اللهية . وهناك طائفة الشبك (الشباك) التي تختلف الآراء فيها اذا كانت كردية أو تركية . وفي عشية الاحتلال وسنواته كانت توجد ايضا في محافظات الشمال طائفة يهودية اختلفت التقديرات حول عددها من ١٢٠٠٠ الى ٣١٠٠٠ .

وبموجب الاحصاءات عن ولاية الموصل (المحافظات الشمالية) التي قدمت الى اللجنة الدولية الخاصة ببحث موضوع مصير ولاية الموصل ، نواجه الأرقام التالية عن التركيب القومي والديني لسكان الشمال في تلك السنين :

	التقرير التركي الذي قدم في لوزان	التقرير البريطاني في ١٩٢١	الاحصاء العراقي الرسمي في ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤
الأكراد	٢٦٣,٨٣٠	٤٢٤,٧٢٠	٤٩٤,٠٠٧
عرب	٤٣,٢١٠	١٨٥,٧٦٣	١٦٦,٩٤١
أتراك	١٤٦,٩٦٠	٦٥,٨٩٥	٣٨,٦٥٢
مسيحيون	-	٦٢,٢٢٥	٦١,٣٣٦
يهود	٣١٠٠٠	١٦,٨٦٥	١١,٨٩٧
يزيديون	١٨٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٦,٢٥٧
مستقرون	٥٠٣,٠٠٠	-	-
رحل	١٧٠,٠٠٠		
المجموع	٦٧٣,٠٠٠	٧٨٥,٤٦٨	٧٩٩,٠٩٠

ملاحظة : دققنا الأرقام في العمودين الثاني والثالث ويظهر أنه كان في المجموع اخطاء مطبعية عالجناها .

(انظر كتاب « مشكلة الموصل » للدكتور فاضل حسين ، بغداد ، ١٩٦٧ صفحة٨٢ ، وهو كتاب قيم للغاية) .

ويلاحظ القارىء اختلافات بارزة في الأرقام . فقد كان هناك ميل تركي واضح الى تقليل عدد الأكراد والعرب في المحافظات العراقية الشمالية (ولاية الموصل) وتضخيم عدد الأتراك (التركمان) ، اذ كان مصير المنطقة معلقاً وتركيا تدعي عائديتها .

وقد يكون مفيداً ذكر بضع كلمات عن المجموعات القومية والدينية مارة الذكر .

أما فيما يخص الأقلية التركمانية : فقد كانت (وما تزال) أقلية اتنولوجية ليست لا من العرب ولا من الأكراد ، وتوجد أساساً في محافظة كركوك ، ولا سيما قضاء كركوك ومركز المدينة ، وكذلك في مركز محافظة أربيل وفي قضاء تلعفر (محافظة الموصل) . ويوجد

التركمان ايضاً خارج المنطقة في محافظة ديالي (خانقين ومندلي وشهربان . .) .

« إن التنظيم الاجتماعي للتركمان تنظيم عشائري يعتمد اساساً له الاسرة الواسعة . لذلك فقد تعددت العشائر التركمانية وتميزت بصغر أحجامها . . . وما تزال الروابط العائلية في الأسرة التركمانية تحتفظ بالتماسك الشديد المعروف في الأسرة التركية ، وبالولاء والطاعة لرب الأسرة (الأب) وباحترام الصغير للكبير . وللمرأة ضمن الأسرة التركمانية القبلية مكانة عالية تفوق مكانة المرأة في التنظيم العشائري العربي»(٢٢).وتعتبر الزراعة الحرفة الرئيسية للسكان التركمان مع اهتمام خاص بزراعة القمح ، كما يهتمون بتربية الأغنام . . . وتوجد منهم في المدن نسبة كبيرة ولا سيما في مدينة كركوك ، ونجد بينهم أسرا معروفة بالثراء والوجاهة والنفوذ . وفي العهد الذي نتحدث عنه كان هناك عدد غير قليل من الموظفين التركمان الذين كانوا قد وظفوا في زمن العثمانيين ، وكان هؤلاء يفضلون اختيار تركماني عراقي للوظيفة وخصوصاً بسبب اللغة . كما كان يستقر في مدن أربيل وكركوك ملاكون زراعيون من الأتراك . أما ديانة التركمان فانها الاسلام موزعين بين المذهبين السني والشيعي .

المجموعة السريانية : وهي كما ذكرنا تشكل في وقت واحد اقلية قومية وأقلية دينية يبلغ تعدادها حوالي ٢٠٠ ألف ، وتنقسم ، الى الكلدان والسريان والأثوريين ، ولهم كنائس متعددة ولكن أساساً الكاثوليكية والأرثوذكسية . فالبروتستانت بينهم قليلون . وبرغم هذا التنوع (كلداني ، سرياني ، اثوري) فان جميعهم يتحدثون بالسريانية المشتقة من الأرامية القديمة . ويرى د. خصباك ان يقسم المجموعة السريانة الى صنفين : الجماعات المستوطنة في العراق منذ قرون طويلة وهم الكلدان ، والسريان (اليعاقبة) ، والثاني الجماعات التي وفدت على العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى وهم الأثوريون النساطرة . غير أن هناك اراء ترى أنه سبق للأثوريين ان سكنوا شمال العراق قبل قرون ثم اضطروا للهجرة منها الى جبال (تيارى) بولاية (حكيارى) التركية ، وقد اضطروا للهجرة منها خلال سنوات الحرب الأولى الى ايران ثم للعراق .

ومن حيث التنظيم الاجتماعي والاقتصادي فان الكلدان واليعاقبة السريان هم غير عشائريين « وفيما عدا سكان المدن منهم (لا سيما في مدينة الموصل) فان الغالبية يعملون في الزراعة . ويخضع الريفيون لسلطتين ، السلطة الدينية التي تتمثل في الكنيسة ورجالها ، والسلطة الدنيوية التي تتمثل في ملاكي الأرض من الرؤساء والأغوات . فأما

القرى المسيحية المنبثّة في جبال كردستان فان ملكيتها تعود أساساً للأغوات ، وهي تنتشر في الواقع في مناطق وعرة هي تلك التي لجؤ وا اليها في فترة اضطهادهم ،أو إنها تنتشر في مناطقهم المسيحية القديمة في محافظتي نينوى (الموصل) وأربيل . ويطبق فيها على الزراع المسيحيين ما يطبق على الزراع الأكراد ، أي أنهم يفلحون الأرض لقاء نصيب في الحاصل . وكذلك حال القرى المسيحية في سهل الموصل التي يمتلك بعضها الملاكون الإقطاعيون المقيمون في مدينة الموصل . ويميل الزراع الكلدان والسريان لزراعة الفواكه ولا سيما الكروم والزيتون ، كما يهتمون في القرى القريبة من المراكز المدنية بزراعة الخضروات ، هذا فضلاً عن زراعة القمح الذي يعتبر المحصول الرئيسي . أما الثروة الحيوانية فلا تحظى باهتمام كبير »[٢٣] .

ويحدثنا هاي Hay عن مشاهداته في محافظة أربيل في سنوات ١٩١٨ - ١٩٢٠ ، فيقول عن الكلدان ان لهم هرماً كهنوتياً معقداً ، وانهم يتمركزون أساساً في عينكاوة وشقلاوة والموصل ولباسهم شبيه بلباس الأكراد ، ويعرفون الكردية . وكانوا يشتغلون بالحياكة التي كانت تعتبر انذاك مهنة مزرية لدى المسلمين . وفي عينكاوة كانوا يفلحون الأرض ، ولبعض كبار مزارعيها مثل (خوجة سيبي) و (خوجة شابو) مكان كبير . ومن الطريف ما يرويه هاي عن « المخاصمات العائلية في عينكاوة » التي كانت في رأيه « اكثر من القرى الأخرى مجتمعة »[٢٤] أما الآثوريون النساطرة فكانوا في الأصل رعايا اتراكاً في جبال (تيارى) بولاية حكيارى التركية . وقد حرضتهم القوات الروسية خلال الحرب العالمية الأولى على مهاجمة الأتراك فانتقم منهم هؤلاء . وقد هاجروا الى إيران حيث دخلوا في اصطدامات دموية مع الأكراد بقيادة سيمكو الذي فتك بالكثيرين منهم . . . وقد جاءت سلطات الاحتلال البريطانية بحوالي ٢٥ ألفا منهم الى العراق لاسكانهم . وتم استيطانهم في السنوات التالية في مناطق العمادية وزاخو ودهوك وعقرة . وقد جاؤ وا بتنظيماتهم العشائرية التي كانت موجودة في مواقعهم الجبلية المنعزلة في جبال حكيارى « وكانت تلك العشائر يترأسها رئيس دنيوي وديني ، يسمى « مالك » ، كما يترأس كل مجموعة نسبية شخص يطلق عليه لقب (الريس) . وهذه المراكز الرئاسية هي مراكز وراثية - وتخضع جميع العشائر لرئاسة المار شمعون باعتباره الرئيس الأعلى لكل القبائل المسيحية النسطورية » .[٢٥] .

وقد أخذ الآثوريون في مواقعهم الجديدة يزاولون الزراعة في قرى يمتلكها الأغوات

والملاك الاقطاعيون وفق نظام المحاصصة . وهم أكثر اهتماماً من الزراع السريان والكلدان بتربية الحيوان ، فهم اقرب شبهاً من هذه الناحية بالزراع الأكراد [٢٦] .

وسنعود الى النواحي السياسية من قضية الأثوريين في صفحات قادمة من هذا الكتاب .

وإذا تركنا الأرمن كأقلية قومية صغيرة كانت موجودة في مدينة الموصل العربية ، وليس في المنطقة الكردية ، فقد كانت توجد في المنطقة نسبة مهمة من السكان العرب . ويحدثنا هاي عن القرى العربية المتناثرة العائدة كقبيلة طيّ في شمامك وصحراء قره جوف ، وقبيلة الجبور على الضفة اليسرى لنهر دجلة بين الزابين . . وفيما يشير الى التعايش العربي الكردي القديم في المنطقة يورد المؤلف ملاحظة كانت ذات دلالة ، اذ يقول : « ويفخر كل زعيم كردي تقريباً بأنه ينحدر من أصل عربي ، ويحاول ارجاع نسبه الى النبي أو أحد صحابته »[٢٧]

أما اليزيديون : فهم طائفة دينية متميزة ولكنهم اتنولوجيا من الأكراد ، ولهم معتقداتهم وطقوسهم الخاصة . وبموجب إحصاء **١٩٦٥** يبلغ عددهم **٥٥,٨٨٥** ويقطن زهاء الخمس في قضاء الشيخان (بمحافظة نينوى) حيث مراقد أئمتهم ، ومساكن أمرائهم ، وقرى مشايخهم ، كما يقطن ثلاثة أخماسهم في قضاء سنجار (نينوى) حيث المناعة الطبيعية والماء العذب . أما الخمس الباقي فيوجد في محافظة دهوك[٢٨] .

وقد لاحظنا التفاوت في الاحصاءات التركية والبريطانية والعراقية التي قدمت الى اللجنة الدولية الخاصة بولاية الموصل في أواسط العشرينات حيث قدرت تركيا عدد اليزيديين بـ **١٨٠٠٠** وانجلترا بـ **٣٠٠٠٠** والعراق بـ **٢٦,٢٥٧** . وكانت الطائفة المذكورة قد تعرضت الى اضطهادات عثمانية دموية فظة والى أحداث رهيبة دفعتهم الى أن يتمرسوا على القتال وان يلجأوا الى المواقع المنيعة ولا سيما في جبل سنجار . « وترى قرى اليزيدية منبوتة عند أول الجبل ، فاذا داهمهم خطر أو شعروا بضيق ما ، هجروا قراهم الى المغاور والكهوف ، فلا يخرجون منها الا متى شعروا بزوال الشدة والخطر »[٢٩] . واليزيدية حضر وأشباه رحل ، فالحضر منهم يسكنون في القرى أو القصبات . « ويقوم نظامهم الديني والاجتماعي على طبقية حادة . وهناك اربع طبقات دينية هي البيرات والشيوخ والقوالون والفقراء »[٣٠] . وكان اليزيدية في العهد العثماني

يرفضون الخدمة العسكرية ، وقد تمردوا عام ١٩٣٥ عندما بدأ العراق بتطبيق قانون الخدمة العسكرية الالزامية . . .

أما الطوائف الدينية الأخرى فانها تتمثل في بضعة آلاف من (الكاكائية) جنوب كركوك ، وطائفة (العلي اللهية) وهم آلاف قليلة حيث توجد غالبية هذه الطائفة داخل كردستان الايرانية بين عشائر اللور والكوران . وما يجمع بين معتقدات الطائفتين الايمان بالتناسخ .

أما (الشا باك) فهناك اختلاف شديد حول انتمائهم القومي : اكراد ام اتراك . والرأي الراجح يميل الى الفرضية الأولى . وهناك من يشير الى أنهم قسمان : أكراد واتراك . ويبلغ عددهم حوالي ٢٠ ألفاً وينتشرون في ٢٠ قرية بمحافظة الموصل حيث يحترفون الزراعة . ويرى بعض الباحثين العراقيين ان عقيدتهم اسلامية من العقائد الغالية . ويقول حنا بطاطو انها « مزيج من اليزيدية والتشيع » .

الهوامش

---

(١) المقصود بها محافظات السليمانية وأربيل ودهوك التي يغلب عليها الطابع السكاني الكردي الحاسم ، والتي تشكل اليوم منطقة الحكم الذاتي في شمال العراق ، فضلا عن بعض أنحاء محافظة كركوك (كقضاء جمجمال ونواحي شوان وبياز وغيرها) وبعض أنحاء محافظة نينوى ـ الموصل سابقا ـ (مثل قضاء عقرة وبعض نواحي سنجار والشيخان) . علما بأن بعض الكتاب الأكراد المتعصبين وبعض الباحثين الأجانب يبالغون في حجم مساحة المنطقة الكردية العراقية ليضموا اليها مناطق اخرى كثيرة تتميز بتركيب سكاني شديد الامتزاج ولا يشكل فيها الأكراد العنصر الغالب ، مثل محافظة كركوك ، وكثير من أقضية الموصل (نينوى) ؛ فضلاً عن مدن تقع في مناطق اخرى (كمحافظتي واسط وديالي) توجد فيها نسب مهمة من الأكراد جنباً لجنب مع العرب والتركمان وغيرهم ، ولا تشكل وحدة جغرافية مع المنطقة الكردية الشمالية . وقد عالجنا هذه النقاط في أطروحتنا الجامعية أمام السوربون وسوف نعود الى تناولها .

(٢) ينقسم العراق من حيث تضاريسه الى ثلاثة أقسام : ١ ـ السهل الرسوبي ، الذي يقع في وسط وجنوب العراق ويحيط بنهري دجلة والفرات .
٢ ـ الهضبة الصحراوية ، وتحتل القسم الغربي من العراق (الجزيرة ، البادية ، الشمالية ، البادية الجنوبية) وتشغل حوالي ٦٠٪ من مساحة العراق البالغة ٤٣٤٤٤٦ كم^{٢} .

٣ ـ المنطقة الجبلية وتقع في الشمال الشرقي من العراق وتمتد الى حدوده المشتركة مع سوريا وتركيا وايران في الغرب والشمال والشرق والى حدود السهل الرسوبي والهضبة الصحراوية في الجنوب ويمكن تقسيم المنطقة الجبلية الى :
أ ـ منطقة شبه جبلية وتحتل حوالي ٧٥٪ من مساحة المنطقة الجبلية .
ب ـ منطقة الجبال العالية وتحتل احوالي ٢٥٪ من مساحة تلك المنطقة و ٥٪ من مساحة العراق . وتوجد في انحاء المنطقة الجبلية بقسميها سهول وهضاب صالحة للزراعة والرعي مثل سهل ديبكة وسهل أربيل وسهل السندي (زاخو) وسهل رانية وسهل شهرزور والسليمانية (أنظر كتاب جغرافية العراق للدكتور جاسم محمد الخلف ـ القاهرة ١٩٦٥) وتسمى المنطقة الجبلية من العراق ايضا باقليم المرتفعات وتقع ضمن خطي المطر ٣٠٠ ملم و ١٠٠٠ ملم بينما يقع وسط العراق وجنوبه ضمن خطي المطر ٢٠٠ ملم و ٥٠ ملم ويرتبط بذلك اعتماد المنطقة في زراعتها على المطر أساساً لا على الري الصناعي برغم ان دجلة وجميع توابعه (الخابور والزاب والكبير والزاب الصغير وديالى) تخترقها وتمدها بحوالي ٧٠٪ من مياهها مع أن تساقط الأمطار يكاد ينحصر في فصل واحد مما يجعل المنطقة تعتمد أساساً على زراعة المحاصيل الشتوية المكونة من القمح والشعير . وهناك فضلاً عن ذلك بعض المحاصيل الصيفية ولا سيما التبغ الذي كان يزرع في بعض المناطق منذ القرن السابع عشر كما يزرع في بعض انحاء محافظة السليمانية فضلاً عن الفواكه الموجودة بكثرة في شمال العراق . . ان الأنهار نادراً ما تستعمل في المنطقة الكردية في أعمال الري (الا بنطاق محدود جداً) وذلك نظراً لأن مجاريها اكثر انخفاضاً من مستويات الأراضي الرراعية المجاورة كما أنها تعاني غالباً من نقصان المياه وقت الصيف . وانما غالباً تعتمد الزراعة أساساً على المياه الجوفية ، بوسيلتيها الطبيعية ، والصناعية . وتعني الوسيلة الأولى الاستفادة من مياه الينابيع والعيون الطبيعية ، ويتوقف توزيعها على كمية مياه الأمطار ودرجة مسامية الصخور وشكل انحدار طبقاتها ، وعلى عوامل التعرية . . . وأما الاستثمار الصناعي فيتم بالاعتماد على الآبار الاعتيادية والآبار الأرتوازية والكهاتيز . . . (انظر مثلا شاكر خصباك في « العراق الشمالي » ولا سيما صفحات ٩٢ ـ ٩٣) .

(٣) حكم المملوك داود باشا بين ١٨١٧ ـ ١٨٣١ واستطاع تحقيق نوع من الأمن والاستقرار ، وتعرضت علاقاته للتوتر الشديد مع بريطانيا عام ١٨٢٠ لفرض رسوم اضافية على الصادرات والواردات البريطانية ومنع القنصل البريطاني من السفر . وكان نفوذ القنصل المذكور في بغداد كبيراً جداً . وقد عمل داود باشا على تقوية الجيش وتدريبه على النظام الحديثة واستقدم ضابطاً فرنسيا لهذا الغرض واشترى مصنع بنادق وأسس مصانع منسوجات لضمان حاجات الجيش واصدر أول جريدة (جورنال العراق) بالعربية والتركية على المطبعة الحجرية . . ويرى بعض المؤرخين والكتاب انه كان يقلد محمد علي باشا . وقد كان للضغط البريطاني دور حاسم في إزاحته عسكرياً . وبذلك انتهت هذه المحاولة الجدية للاستقلال عن تركيا والاهتمام بتطوير العراق . وكانت فترة حكم المماليك قد بدأت عام ١٧٤٩ .

(٤) هناك من الباحثين من يرى أن اصطلاح قبيلة يعني مجموعة من العشائر ، وهناك من يستعمل تعبيري عشيرة وقبيلة بمعنى واحد . والعشيرة تنقسم عادة الى أفخاذ أو طوائف ، وهذه الى مجموعة من البيوت (تيرة بالكردية) ويتألف كل بيت من أسر واسعة يسمى كل منها الأهل (وبالكردية هوز) .

(٥) يقول د. الوردي في كتابه « لمحات اجتماعية » :
« كثراً ما كانت منطقة كردستان مبعث نزاع بين العراق وايران ، فاذا حدث تنافس على الحكم بين أمراء الأكراد هنالك اسرع بعضهم الى حكومة ايران يستنجد بها على خصمه ، وقد تنتهز حكومة ايران الفرصة أحياناً فترسل قواتها لمساعدة هذا الفريق أو ذاك من الأمراء المتنازعين . وقد يؤدي ذلك الى نشوب الحرب بين البلدين . وهذا ما وقع فعلاً في أواخر عام ١٨١٧ » (د. علي الوردي ، « لمحات اجتماعية » ج ١ . ص ٢٣٤) .
وقد عانى العراق الكثير جداً من أطماع الفرس في أراضيه واستغلالها لمطامح الأمراء الأكراد ، واستغلالها لورقة الطائفية (ضد السنة) ، في الوقت الذي كانت فيه السلطات العثمانية تستخدم الورقة نفسها (ضد الشيعة) ، وتسحق بطغيانها واحتلالها ابناء العراق .

(٦) د. الوردي . . . . . ص ١٨٠ .

(٧) المصدر السابق ص ١٨٣ .

(٨) المصدر السابق ص ١٨٣ ـ ١٨٤ .

(٩) المصدر السابق ص ١٨٥ .

(١٠) المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

(١١) هكذا الترجمة والصحيح (بيك) . وقد تكرر هذا الخطأ من جانب مترجم الكتاب (ع. ح) .

(١٢) « سنتان في كردستان ١٩١٧ ـ ١٩٢٠ دبليو. أر. هي . ترجمة فؤاد جميل الجزء الأول . بغداد ١٩٧٣ ـ ص ٥٨ . . . ويؤسفنا ان نقول ان اللغة العربية للمترجم غريبة ومعقدة بالعكس من الترجمات السلسة للدكتور جعفر الخياط .

(١٣) المصدر السابق ص ٦٥ .

(١٤) ص ٦٧ من المصدر المذكور
ونود الاشارة الى أن أبحاثاً ودراسات قيمة عراقية وغير عراقية قد درست بتعمق عوامل وظروف التحولات على القبيلة الكردية وانتقالها الى حياة الاستيطان . ومن بين هذه المصادر نشير الى الكتاب القيم للدكتور شاكر خصباك المعنون (الأكراد . بغداد ١٩٧٢) حيث يستعرض العوامل الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والطبيعية لتقلص القبائل

الراحلة في كردستان العراق وعملية استيطانها الذي وصل في اعوام ١٩١٨ ـ١٩٢٠مرحلة كبيرة . فالعشائري المترحل يعتمد أساساً على حيواناته فاذا فقدها لسبب أو آخر فانه لا يجد ما يدعوه للتشبث بالبداوة الجبلية واذا كان الرؤ ساء العشائريون سابقاً لا يشجعون على الزراعة لأسباب في مقدمتها ما كانوا يكسبون من ضرائب ضخمة على حيوانات الآخرين ، فان ما أخذ الانتاج الزراعي يحمله من أرباح عالية (مع وجود نوع من الاستقرار السياسي وتطور طرق المواصلات وتوافر تسهيلات تصدير الفائض الزراعي الى خارج المنطقة) اخذت تدفع بهم الى تشجيع أتباعهم على زراعة اراضي العشيرة بمدهم بالآلات والحبوب واستثمار امكانات المياه الجوفية. . . واذا كان الرعي المتنقل يقترن دائماً بالتنظيم العشائري حيث الحاجة الى الحماية والدفاع والهجوم على الآخرين والاعتماد على الرئيس في حل المشاكل مع الحكومة ، فان النظام العشائري سواء على نطاق العراق او نطاق المنطقة الكردية أخذ يضعف وينحل تدريجياً مع توطد السلطة الحكومية وانتقال بعض الرؤ ساء الى المدن وإمعانهم في اضطهاد أتباعهم . وكل ذلك أخذ يضعف العلاقات العشائرية ويساعد على تشجيع الرعاة العشائريين على الاستقرار ومزاولة الزراعة. . وهناك أيضاً الاجراءات والقيود التي راحت تتخذها حكومات إيران وتركيا (ثم العراق) على تنقلات القبائل الرحالة على الحدود المشتركة وداخلها . . يضاف الى ذلك كله كوارث الحرب العالمية الأولى من قتل ومجاعات وأوبئة وظروف جوية معاكسة قضت على عدد كبير من الحيوانات. . . وكانت عملية الاستيطان التدريجي تمر غالباً بمرحلة انتقالية إذ نجد مجموعات كبيرة من العشائر شبه الرحالة الذين يمارسون في وقت واحد تربية الحيوانات (الماعز والغنم أساساً) والزراعة. . وفضلا عن ذلك هناك العامل الجغرافي المتمثل بتوافر الأرض والمياه. (انظر د. شاكر خصباك في كتابه (الأكراد) صفحات ١٧٦ وما بعدها) .

(١٥) د. فاضل حسين ، مشكلة الموصل ص ٩٦ .

(١٦) المصدر السابق . ويذكر د. جاسم محمد الخلف في كتابه (جغرافية العراق . الطبعة الثالثة لعام ١٩٦٥) ان أفراد القبائل العربية المتنقلة يبلغ عددهم ٥٠,٠٠٠ نسمة «وان اكثر القبائل الكردية مستقرة لأن طبيعة الأرض تقلص نطاق التنقل » . (٤١٤) .

(١٧) وقد صدر عن جامعة Princiton بنيو جرسي ، عام ١٩٧٨ . وهناك تقديرات واستنتاجات سياسية معينة عن تاريخ العراق الحديث لم يصب فيها المؤلف الدقة أو الاحاطة اللازمة . ومع ذلك فان الكتاب جامع ومتعمق وقد استفدنا منه كثيراً .

(١٨) انظر كتاب مس بيل ، « صفحات من تاريخ العراق الحديث » ، الترجمة العربية ، ص ١٤٦ ـ ١٤٧ .

(١٩) يعتبر د. محمد سلمان حسن ان المدينة هي المركز التي تضم ٥٠٠٠ نسمة وما فوق ، أما د. شاكر خصباك فيأخذ بقاعدة ٢٠٠٠ نسمة وما فوق . .

(٢٠) استناداً الى كتاب د. محمد سلمان حسن « التطور الاقتصادي في العراق » ص ٥٦ وما بعده .

(٢١) د. محمد سلمان حسن ص ٥٨ .

(٢٢) انظر شاكر خصباك ، العراق الشمالي ، ص ٢١٤ وما بعده .

(٢٣) د. خصباك ، العراق الشمالي ، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(٢٤) هاي . . . . الترجمة العربية ، ص ١١٤ ـ ١١٧

(٢٥) د. خصباك ، العراق الشمالي ، ص ٢٣٠ .

(٢٦) المصدر السابق ص ٢٣٠ .

(٢٧) هاي . . . الترجمة العربية ، ص ١١٨ ـ ١١٩ .

(٢٨) عبد الرزاق الحسني ، اليزيدية ، ص ١٤٣ ـ ١٤٤ .

(٢٩) الحسني « اليزيدية » ص ١٤٦ .

(٣٠) د. خصباك « الأكراد » ص ٤٩١ .

الفصل الرابع
سير الأحداث في المنطقة الكردية من العراق وطبيعة حركات الشيخ محمود البرزنجي

(١) تعرضت المنطقة الشمالية من العراق الى ما تعرضت لـه بقية منـاطقه من تعسف السلطات العثمانية ونهبها ومظالمها مستغلة ظروف الحـرب ، وفرض القتـال بجانب جيشها في الجنوب ضد الانجليز باسم الجهاد والمشاركة في الدين . . . . وقد اشترك في القتال مع أبناء العشائر العربية الف مقاتل كردي في معركة الشعيبة. و كان من أفظع ما عاناه الشعب العراقي خلال الحرب المجاعات التي انتشرت في مدينة الكوت في الوسط وفي مدينة خانقين ومدينة السليمانية ومنطقة راوندوز ومدينة الموصل . . وتعرضت منطقة خانقين (وفيها نسبة مهمة من الأكراد) الى النهب والسلب والتدمير والمـذابح الهمجية التي سلطتها القوات الروسيـة التي احتلت خانقـين مرتـين ، مرة في ١٩١٦ والثانية في نيسان ١٩١٧ ، ثم إلى فظائع مماثلة اقترفها بعدهم الأتراك . وتعرضت منطقة راوندوز الى أوضاع مأساوية مماثلة حيث وصلتها ايضاً القـوات الروسيـة والتركيـة . وسببت المجاعة ايضاً آلاف الضحايا في مدينة الموصل كما عانى من ذلك أهالي مدينة السليمانية ايضاً .

كان القوازق الروس يخطفون النساء من الشوارع والحمامات حتى اصبح السكان يترحمون على عهد الأتراك . واستفحلت المجاعة في الموصل في أوائل ١٩١٨ وشملت الموصل والمنطقة الواسعة للشمال حتى بحيرة وان ، واخذت جموع الجياع الأكراد تهجر ديارها في الأناضول نحو الموصل فيتساقط الكثيرون موتى في الطريق ومن يصلون الموصل يتساقطون في طرقاتها . . . وكانت الطرقات والشوارع مليئة كل يوم بجثث الضحايا . ووصلت الحال الى أكل لحوم الكلاب والقطط وحتى البشر .

كانت السلطات الانجليزية قد شرعت بعد احتلال بغداد في آذار ١٩١٧ ، باجراء الإتصالات مع الزعماء العشائريين والدينيين ووجهاء المدن في أكثرية المناطق العراقية . وفي كانون اول ١٩١٧ تمّ احتلال خانقين وعين الميجر صون حاكماً سياسياً عليها ، وفي نيسان ١٩١٨ جرى احتلال كفري وكركوك . ولكن القوات المحتلة لم تبق في الأخيرة سوى ١٤ يوماً . وعادت الى احتلالها في ١٩١٨/١٠/٢٥ ثم احتلت أربيل . . وجرى التوقيع على هدنة مودروس في ١٩١٨/١٠/٣٠ قبل أن يدخل الإنجليز مدينة الموصل . أما السليمانية فقد سلم الأتراك المنسحبون سلطات الإدارة فيها الى الشيخ محمود البرزنجي ، وقد اتصل هذا بالانجليز فعينوه حاكماً على السليمانية وعلى جزء كبير من المنطقة في أواخر ١٩١٨ . وعين الميجر نوئيل حاكماً سياسياً ومستشاراً للشيخ محمود . وقد دخل الانجليز بعد اتفاقية الهدنة الى مدينة الموصل ، كما شقوا طريقهم الى العديد من المواقع الجبلية المنيعة . وفي أواخر ١٩١٩ جعلوا من منطقة أربيل لواء فرعياً مستقلاً بعد ان كانت قضاء تابعاً للواء الموصل .

وعينوا الحكام السياسيين ومساعدين لهم في مدن ومناطق كردية عديدة ، حيث كان بيدهم الحل والربط ، وحسم الأمور . وكانوا يتصلون برؤساء العشائر ويعطونهم المكافآت النقدية ، ويعترفون بسلطات بعضهم كممثلين أو وكلاء عنهم في إدارة القرى والعشائر . وتتحدث المس بيل في مذكراتها عن اتصالات الانجليز بالقبائل الكردية منذ ١٩١٧ . فيبرز من بين زعمائهم في منطقة خانقين مصطفى باشا من زعماء عشائر الباجلان ، والشيخ حميد الطالباني في منطقة كركوك وزعماء الداوودة . ويقول المستر ادمونز في كتابه (اكراد واتراك وعرب) : « وكان الشيخ حميد في وقت الاحتلال البريطاني سنة ١٩١٨ ابرز شخصية في اللواء على الإطلاق . ولما كان عدواً لدوداً للأتراك فقد سخر نفوذه بأجمعه في صالحنا . واعترافاً بخدمته هذه سمح له بادارة مجموعة القرى الطالبانية الكائنة في منطقة كيل ادارة مباشرة من دون مدير أو شرطة رسمية ، وباستثمار آبار النفط البدائية في المنطقة لقاء جعالة (رويالتي) اسمية زهيدة . وقد توفي سنة ١٩٢١ فخلفه في تكية الأسرة وفي الامتيازات التي كان يتمتع بها إبن من أبنائه الشبان يدعى طالباً . . وكان قسم من الأسرة الطالبانية يعيش كذلك في ناحيتي قره حسن وطاووق (داقوق) . . . كما كان الطالبانيون في كيل وطاووق في نزاع دائم تقريباً مع عشائر الجباري والكاكائي والداوودة المجاورة ، التي كانت هدفاً لكثير من أشعار الشيخ رضا البذيئة الفاحشة .

« أما الداوودة فهي نموذج لعشائر كردستان الجنوبية المستقرة ، وليس لها تاريخ تمكنت التعرف عليه . وتدعى الأسرة الحاكمة فيها بتحدرها من شخص يدعى اسماعيل حقي ، وقد أصبح الجيل الخامس من نسله كثير العدد في ناحيتي طاووق وطوزخورماتو ، وهم يملكون أو يشغلون كثيراً من القرى الكبيرة ناحية طاووق . وهو هادىء ميال على الدوام الى الوقوف بجانب السلطات . أما رفعت بك فهو مع أقاربه وفرع آخر من القبيلة يشغلون مقاطعة اميرية كبيرة تدعى البوصباح ، وتقع على مقربة من طوز . والمشهور عنه أنه رجل قلق مستعد على الدوام للاسهام في أي عمل مخرب قد يحدث . واكبر من هذين عزيز عباس المشهور بكونه رجلاً مشاكساً ، وقد تعود على أن يتحاشى بقدر الامكان أي اتصال بموظفي الحكومة .

هذا والمعروف ان الداوودة من عشائر كلهور الكردية وقد نزح جدها اسماعيل حقي من إيران قبل (١٨٠) سنة بعد أن تخاصم مع عشيرته هناك[١] .

وتولى الكولونيل ليجمان ادارة محافظة الموصل (كانت تشمل محافظات اربيل ودهوك والموصل) في ١٩١٨/١١/٨ ، فزار تلعفر وسنجار وزاخو والعمادية ودهوك وبيرة كبرا وعقرة حيث جرى تعيين معاونين للحكام السياسيين بدلاً من الموظفين الأتراك .

واتصل المحتلون بالزعماء اليزيديين ولا سيما ابن عم الزعيم الأكبر (المير سعيد بيك) وهو اسماعيل بيك الذي تقول عنه المس بيل انه كان « قد اتصل بنا قبل احتلال الموصل ، وزارنا في بغداد ، ثم أفادنا في تدبير الحملة الاستطلاعية التي قام بها الكابتن هدسن في جبل سنجار سنة ١٩١٨ . وعلى هذا كنا مدينين له »[٢] . وقد حاول الانجليز ان يخلقوا منه زعيماً يناهز الزعيم المعترف به ، ففشلوا في نهاية الأمر . وكان الرئيس (المير) يقيم في باعذار في الشيخان . أما في جبل سنجار فقد اتصل الانجليز بشخص اسمه (حمو شيرو) وعينوه رئيساً للجبل براتب شهري . وتقول مس بيل ، كاشفة عن نوايا المحتل المستعمر وأساليبه في شق الصفوف واستخدام الأقليات : « وبالنظر لموقع جبل سنجار الجغرافي ، وهو يمتد في الجزيرة ، وبناء على ميول حمو شيرو واليزيديين الواضحة ضد الأتراك وضد العرب فانه (جبل سنجار) يكون معقلاً استراتيجياً مهما يجب أن يكون ذا فائدة عظمى في التعامل مع شمر ، ومع أية حركة قد تقع من الحركات الكردية أو حركات الدعوة الى الوحدة العربية »[٣] .

والواقع أن الاتجاه نحو تشجيع وتعميق الخلافات والحزازات القومية والدينية والطائفية كان سلاحاً استعمارياً خبيثاً استخدمه العثمانيون أيضاً ولكن الانجليز استخدموه بنطاق أوسع وبشكل « أكثر براعة » ، كما يمكن ان يقال . وسنعود الى هذا الموضوع . كما لجأوا ، كالسلطات العثمانية من قبل ، الى ضرب العشائر الكردية بعضها ببعض ، واستخدام بعض الزعماء الأكراد الموالين لقمع أي تحرك كردي مناهض لهم . . . وقد فعلوا ذلك مع الشيخ محمود في أواسط ١٩١٩ بعد إعلان انتفاضته على الانجليز في ١٩١٩/٥/٢٠ . وكان الانجليز على صلات حسنة مع زعماء قبيلة الجاف في منطقة حلبجة ، ولا سيما مع عادلة « خانم » التي كانت سلطتها لا ندّ لها في حلبجة على حد تعبير المس بيل . « أما خدماتها القيمة في سبيل المحافظة على الأمن والنظام في هذه المناسبة (أي بمناسبة حركة الشيخ محمود الأولى . ع.ح)(فقد قدرتها الحكومة البريطانية تقديراً لائقاً بعد إنتهاء حركة السليمانية »[٤] .

كما استخدم الانجليز اتصالاتهم مع الزعماء الأكراد في ايران وتركيا للحد من حركة الشيخ محمود ومنع كل عون كردي لها . ومن هؤلاء السيد طه الشمديناني الذي سبق ان مر ذكره والذي كان خلال حركة الشيخ محمود في بغداد « للمداولة مع وكيل الحاكم الملكي العام . فأعرب عن انفضاضه التام عن الشيخ محمود . ورجع في ٢٥ مايس عن طريق راوندوز الى نيري موطنه في شمدينان بعد أن تعهد ببذل نفوذه ضد الثائر . ويدل عمله هذا على انعدام الوحدة وشعور التقارب ما بين كردستان الجنوبية وكردستان الشمالية »[٥] .

وهذا ما ورد نصاً بقلم المس بيل .

ويتحدث المستر هاي عن (بابكر آغا البشدري) فيصفه بأنه « اكبر زعماء كردستان طرّا ، وفي الأحيان أشدهم ولاء»[٦] .

(٢) كان الهدف الرئيسي للانجليز في شمال العراق هو إقامة وتعزيز مواقع قوية لهم ، لخدمة مخططهم الاستعماري في العراق ، خاصة وفي الشرقين الأدنى والأوسط عامة . واذا كانوا قد اتبعوا سياسة مغازلة المشاعر القومية الكردية الى حد تشجيع ميول الانفصال ، فان ذلك كان من بين مواقفهم التكتيكية المتبدلة والمؤقتة ، فضلاً عن أن سياستهم تجاه القضية الكردية في العراق لم تتبلور وتستقر بصورة نهائية الا بعد أن أقاموا في العراق حكماً موالياً ومقيداً بعدة اتفاقيات استرقاقية وخاضعاً لسلطات المندوب

السامي والمستشارين الانجليز ، وإلا بعد أن تأكدوا من الاستحواذ على الثروة النفطية العراقية . ولذلك نرى شيئاً من التأرجح والتعارض في المواقف في السنوات القليلة التي سبقت الحرب مباشرة . وكانت عدة عوامل ومؤثرات تتفاعل بين السكان الأكراد تجاه الانجليز وسياستهم .

ولقد كانت المشاعر الدينية قوية بينهم مما شجع على تسرب الدعايات التركية المعادية للانجليز . وكان الأتراك قد روجوا بين الأكراد بوجه عام مشاعر معادية للأرمن والأثوريين ، وبالتالي للمسيحيين عموماً ، وكانوا من وراء المذابح التي أصابت هذه الطوائف من المسيحيين والتي شاركت فيها العشائر الكردية في إيران وتركيا . واذا كان أكراد تركيا يخافون من أن يفرض الغرب إقامة كيان أرمني على حساب أراضيهم ، فان اقساماً من أكراد العراق ، لا سيما في أقاصي لواء الموصل ، اخذوا يخافون من اقامة وطن قومي للأثوريين في منطقتهم وعلى حسابهم . وكان الانجليز قد جلبوا المتبقين من الأثوريين من إيران واسكنوهم في بعقوبة قرب بغداد بانتظار ايجاد مكان استقرار ثابت لهم (انظر الملحق الخاص بالقضية الأثورية في العراق) . . . . ومن بين العوامل والمؤثرات يمكن ان نضيف ما سببته من ردود فعل فظائع الروس (حلفاء انجلترا في الحرب) في كل من خانقين وراوندوز ، والنشاط التركي الذي اشتد منذ أواخر ١٩٢١ داخل بعض المناطق الكردية العراقية في جهات راوندوز ، والدعايات التركية المتزايدة عن قرب طرد الانجليز وعودة الأتراك الى ولاية الموصل .

وقد استطاع المحتلون الانجليز في البداية ان يستغلوا مخلفات ومآسي العهد العثماني الطويل ، ومطامح ومطامع معظم الزعماء العشائريين والدينيين الأكراد ، وما كانوا يقدمونه لهم من مكافآت وإغراءات وامتيازات على النحو المار ذكره . وقد تمكنوا من أن يوظفوا الى حد بعيد قيامهم ببعض الإصلاحات الثانوية الفورية في بعض المدن الكردية من إستتباب للأمن ، وعناية بالزراعة ، وجلب للطعام ، واجراءات ادارية . . . وقد اهتموا بتعيين موظفن أكراد ، وبوضع قواعد للغة الكردية واستخدامها في المعاملات الرسمية . و كان لذلك كله آثار حسنة في المدن الكردية في أعقاب الحرب ، كانت تقلل من فعل العوامل والمؤثرات المضادة (السلبية بالنسبة للانجليز) .

غير أن ذلك لم يكن بمستطاعه ان يحول دون وقوع توترات في العلاقة وانفجار

اصطدامات وأحداث دموية بين الانجليز من جهة والأكراد من جهة اخرى . وكانت العوامل من وراء تلك الاصطدامات والأحداث مزيجاً من المشاعر القومية والدينية والمطامح الشخصية للزعماء الأكراد، ونزعات العشائر والأغوات في رفض كل سلطة حكومية . . فضلاً عن ان هذه التطورات لم تكن بمعزل عن بوادر الاصطدام الوطني بين العراقيين ككل والسلطات الأجنبية . . .

فالأحداث التي نشبت في المنطقة الكردية عام ١٩١٩ رافقت الاصطدامات والأحداث الوطنية في النجف وتزايد النشاط الوطني في بغداد ، والموصل ، وأجزاء العراق الأخرى .

. . وبالاجمال ، فان العوامل والعناصر المؤثرة في صنع أحداث المنطقة الكردية منذ ١٩١٩ كانت مزيجاً معقداً لا بد من تشخيص وتحليل أجزائه واعطاء كل منها حقه ودوره لا أن نحسب تلك الأحداث جميعاً « حركات كردية تحررية » كما تفعل بعض الدراسات والكتب .

(٣) كان للشيخ محمود البرزنجي نفوذ كبير في منطقة السليمانية قبل الاحتلال البريطاني . ويعود ذلك قبل كل شيء الى منزلته الدينية ، والى اتباعه المسلحين واعمال قطع الطرق التي كانوا يقومون بها زمن العثمانيين . واسرة الشيخ محمود هي (اسرة كاكا أحمد) البرزنجية وكان لرئيسها الاكبر (كاكا احمد بن الشيخ معروف) مقام يوازي مقام الاولياء بين الاكراد . وبعد وفاته خلفه حفيده الشيخ سعيد ، ومن بعد وفاة الأخير تزعم الاسرة الشيخ محمود .

وعندما هزمت القوات التركية في العراق اتصل القائد التركي علي احسان باشا بالشيخ محمود وأعطاه الأموال لصرفها على تشكيل مجموعات مسلحة تهاجم المعسكرات العسكرية الانجليزية في منطقة كركوك . ثم أبرق الى حامية السليمانية طالباً منها تسليم ادارة اللواء الى الشيخ محمود ليحكم باسم الدولة العثمانية ويبقى الفوج التركي المرابط هناك تحت امرته وتصرفه[٧] .

ولكن الشيخ محمود اخذ يتقرب من الانجليز وراسلهم معلناً استعداده لتسليم السليمانية اليهم .

وتقول المس بيل عن الشيخ محمود :

« وقد دلل على سطوته المخيفة ان السليمانية حينما كانت خاضعة لنفوذه كانت من اكثر اجزاء الامبراطورية العثمانية اقلاقاً وازعاجاً . وقد كان هو الذي تقبل استسلام المتصرف والحامية التركية في خريف ١٩١٨ . وبقى هو السلطة الوحيدة في البلد . فبعث بيد ممثلين اثنين عنه كتباً الى بغداد يطلب فيها بجد وحرارة من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان لا تستثني كردستان الجنوبية من قائمة الاقوام المتحررة . (هكذا !! ع . ح) . ولما كان يعد العامل القوي الاكبر في السياسة المحلية لم يكن من الممكن اهماله . وقد سهل موقفه الودي تشميل الادارة لمنطقة السليمانية ، حيث كانت الرغبة واسعة المدى من وجودنا لتوقف الفوضى والدمار عند حدهما . كما جعل موقفه ذاك من الممكن الاستغناء عن وضع حامية لم يتوافرعندنا العدد الكافي من الجنود لها »[٨] . ومن المهم للقارىء ان يلاحظ دور العامل العسكري المشار اليه في الفقرة الأخيرة . فقد تصاعدت المطالبة الشعبية البريطانية باعادة القوات العسكرية البريطانية الى بلادها ، وبتقليص النفقات العسكرية . وكانت القوات البريطانية في العراق تتردد في حالات كثيرة في احتلال مدن أو البقاء فيها أو المضي بعيداً بقوات كبيرة داخل المناطق النائية . وكان موضوع تقليص القوات العسكرية وكيفية حكم العراق بأقل عدد ممكن منها ، وبأقل نفقات محوراً لمؤتمر القاهرة الذي مرت الاشارات اليه في الفصول السابقة .

وقد وافقت بريطانيا على عرض الشيخ محمود ، فعينته (حكمدارا) في السليمانية براتب ١٥,٠٠٠ روبية وجعلت الميجر نوئيلّ مستشاراً ملكياً له . وكان الشيخ يرتاح له كثيراً ، كما عين الميجر دانليس مستشاراً عسكرياً . وتقول المس بيل بهذا الشأن :

« وعلى هذا الاساس عهدت الى الكابتن نوئيل الذي كان قد حصل على الكثير من الخبرة في ايران بين البختيارية مهمة الذهاب الى كردستان الجنوبية . وفيما يلي التعليمات التي صدرت اليه في هذا الشأن :

« لقد عينت حاكماً سياسياً في منطقة كركوك اعتباراً من اول تشرين الثاني . وتمتد منطقة كركوك من الزاب الصغير الى ديالي والى الحدود التركية الايرانية من الجهة الشمالية الشرقية . وهي تكون جزءاً من ولاية الموصل التي يجري النظر في حل مشكلتها النهائي الآن من قبل حكومة صاحب الجلالة على انها يمكن ان تعتبر في الحال الحاضر واقعة في نطاق الاحتلال العسكري وادارته . وعليك ان تشرع بتعاملك مع الرؤساء المحليين على هذا الاساس واضعاً في فكرك ان السلطات العسكرية ستكون حرة في

ارسال قسم من الجيش الى السليمانية مؤقتاً او الى الجهات الاخرى الواقعة شرقي خطنا الحالي . ويجب ان يكون هدفك اجراء الترتيبات اللازمة مع الرؤساء المحليين لاعادة الأمن الى نصابه والمحافظة عليه في مناطق تقع خارج حدود احتلالنا العسكري من اجل ابعاد وكلاء العدو أو استسلامهم ؛ ومن أجل تجهيز جيوشنا بالحاجات التي تفتقر اليها . وأنت مخول بالصرف على ما تراه ضرورياً لهذه الغاية ـ على ان يكون خاضعاً لمصادقة سابقة في حالة صرف المبالغ الكبيرة على قدر ما يكون ممكناً من الوجهة العملية ، وعلى أن يكون مفهوماً وموضحاً للرؤساء ان أي ترتيبات تتخذها انت تكون ترتيبات وقتية وعرضة لاعادة النظر فيها في أي وقت كان . وانت مخول ايضاً بتعيين الشيخ محمود ممثلا لنا في السليمانية اذا وجدت ذلك مفيداً . وان تجري تعيينات اخرى من هذا القبيل في جمجال وحلبجة وغيرهما بحسب ما تراه مناسباً . ويجب ان تشرح لرؤساء القبائل الذين حصل لك علاقات معهم انه ليست هناك نية في فرض ادارة عليهم غريبة عن طباعهم ورغباتهم . كما يجب ان يشجع رؤساء القبائل على تكوين اتحاد بينهم من اجل تسوية شؤونهم العامة بارشاد الحكام السياسيين البريطانيين . وانهم سيطلب اليهم ان يستمروا على دفع الضرائب التي تستحق عليهم بموجب القوانين التركية المعدلة كلما وجدت الضرورة من اجل الغايات التي لها علاقة بحفظ الأمن وتقدم بلادهم .

« وكانت قضية خلق ولاية من كردستان الجنوبية تتمتع بالحكم الذاتي قد أثارها في ١٩١٨ الجنرال شريف باشا عند محادثته للسير بيرسى كوكس حينما قابله في مارسيلية . وكان شريف باشا وهو كردي الاصل من السليمانية بعيداً عن بلاده منذ صباه وقد أقام في باريس مدة من الزمن حينما نفاه الاتراك الى خارج البلاد . وفي ١٩١٤ قدم لنا خدماته للعمل في العراق على كسب الاكراد الى جانبنا ، لكننا لم نكن على اتصال بهم حينذاك ولهذا لم يكن بوسعنا قبول ما عرضه علينا . وعند اجتماع « مؤتمر الصلح » في باريس جعل نفسه ناطقاً باسم المصالح الكردية ، برغم ان ابتعاده الطويل عن أبناء بلاده كان يسبغ على آرائه صبغة نظرية .

« وقد وصل الميجر نوئيل الى السليمانية في منتصف تشرين الثاني فاستقبل استقبالا مدوياً . لكنه وجد المنطقة قد دمرها الأتراك وأفقروها ، والبلدة نصف خربة ، والتجارة في كساد . فبادر لتوه بادخال جهاز موقت للحكومة يكون مقبولا عند الأهالي ومطمنا لأمانيهم في تأسيس ادارة كردية . ورشح الشيخ محمود حاكماً للمنطقة . ثم عُينَّ في كل

من المناطق الثانوية موظفون أكراد يشتغلون بارشاد الحكام السياسيين البريطانيين . وفي الوقت نفسه نقل في الحال الموظفون العرب والأتراك على قدر الامكان وحل محلهم موظفون أناس من أبناء كردستان . كما أجلى الضباط الاتراك والجنود الى بغداد . وكان الجهاز الجديد جهازاً اقطاعياً من الوجهة العملية ، فقد جعل كل رئيس مسؤولا عن حكم قبيلته حكماً صالحاً . فتم الاعتراف برئيس القبيلة واعتبر على هذه الشاكلة موظفاً من موظفي الحكومة عين تعييناً صحيحاً ، وكان الضباط البريطانيون يسيطرون على الجميع . ثم اتخذت خطوات فورية لاستيراد المواد الغذائية والبذور وحاجات السوق المختلة ، لا من اجل مجابهة خطر المجاعة العاجل فقط بل من اجل ان يسمح بانتعاش الحياة التجارية لدرجة ما ايضاً . ولم تهمل في الوقت نفسه حاجات الناس الدينية ، اذ اتخذت الترتيبات المطلوبة لترميم المساجد الكبيرة على حساب الحكومة ، وقدمت منحة ليتمكن الناس من تنظيم شؤونهم الدينية وممارسة طقوسهم وعباداتها .

«ولم تكن الدلائل معدومة على ان الاقسام الشمالية من كردستان الجنوبية الممتدة الى اربيل وراوندوز ، وهما حدود البلاد التي تتكلم باللهجة الكردية السائدة في السليمانية ، كانت متلهفة للمساهمة في توطيد دعائم السلم ؛ وفوق كل شيء لتقتسم المساعدة المالية التي قدمتها الحكومة البريطانية ، وذلك بدخولها في اتحاد كردستان الجنوبية برئاسة الشيخ محمود . لكن رؤساء كركوك وكفرى استنكروا بشدة أية نية ترمي الى الاعتراف بسيادته وطلبوا ادارة بريطانية مباشرة »[٩] .

وبيانات المس بيل لا تخلو ، طبعاً ، من تحريفات أو تفسيرات خاطئة نابعة من وجهة النظر الاستعمارية التي كانت متشربة بها تشرباً كلياً . ومع ذلك فانها تعرض بعض الوقائع وتكشف عن بعض معالم السياسة البريطانية في مغازلة القضية الكردية في تلك الفترة ، الى حد السماح بنوع من الحكم الذاتي ولكن تحت الاشراف البريطاني . كما نرى فيها مر مصداقاً لما أوردناه في الفصول السابقة عن الاتجاه الانجليزي على نطاق كردستان والعراق كله نحو الاعتراف برؤساء القبائل وتعزيز سلطاتهم بشرط ان « يسيطر الضباط البريطانيون على الجميع » ! .

وقد زار الكولونيل ولسن مدينة السليمانية في الاول من ديسمبر ١٩١٨ وعقد اجتماعاً مع الشيخ محمود ورؤساء القبائل الكردية البارزين بما فيها من كردستان الايرانية (من سنة وسقز والهورمان) . وصدر عن هذا الاجتماع وثيقة تنص على :

ابقاء منطقة السليمانية تحت الحماية البريطانية مع ربطها بالعراق . وقد ورد فيها :
« وهم يسترحمون الحاكم الملكي العام في العراق ان يبعث اليهم بممثل عنه ويقدم لهم المساعدة الضرورية التي تجعل الشعب الكردي يتقدم تقدماً سلمياً في مضمار المدنية باشراف بريطانية . ويتعهدون اذا ما مدت حكومة صاحب الجلالة البريطانية يد المساعدة والحماية اليهم بأن يقبلوا اوامر صاحب الجلالة البريطانية ومشورته »[١٠] .

ووقع الحاكم الملكي العام وثيقة يذكر فيها ان أية قبيلة كردية من القبائل التي تقيم في البلاد الممتدة من الزاب الكبير الى ديالى (عدا قبائل المنطقة الايرانية) « تقبل بملء حريتها بزعامة الشيخ محمود سيسمح لها بذلك ، وان الشيخ المذكور سوف يحظى بتأييدنا المعنوي في حكم المناطق المذكورة اعلاه بالنيابة عن الحكومة البريطانية التي يتعهد باطاعة أوامرها . . وطلب الشيخ محمود بالاضافة الى ذلك تعيين ضباط بريطانيين في جميع دوائر الحكومة ، وفي ضمن ذلك ضباط للشبانة الكردية . لكنه اشترط فقط بأن يكون الموظفون الاخرون من الاكراد وليس من العرب على قدر الامكان »[١١] .

وقد رفض رؤساء كفرى وكركوك الانضمام الى « امارة » الشيخ محمود ذات الحكم الذاتي ، ولربما يعود ذلك أساساً الى التأثير البريطاني على العديد من هؤلاء ، وحرص بريطانيا على ابقاء بترول كركوك بعيداً عن نفوذ الشيخ محمود . . . . على ان نفوذ الشيخ اخذ يتسع في الاشهر الاولى ليصل رانية وراوندوز . وانتشر استعمال اللغة الكردية في السليمانية .

غير ان عوامل اصطدام الشيخ محمود بالانجليز اخذت تتجمع . فقد اخذ الانجليز يتعمدون التقليل من نفوذه ومن مرتباته الشهرية ، ويحرضون ضده بعض الرؤساء المنافسين . . وكان الشيخ محمود في أعماقه كردياً وطنياً مخلصاً ، كما انه لم يكن منعزلا عن أخبار تزايد المعارضة الوطنية العراقية للسيطرة البريطانية . وربما أغراه لحد كبير عدم وجود حامية بريطانية قوية في المنطقة (كانت توجد في المدينة قوة الشبانة الصغيرة وقوامها من الاكراد) . وقد لعبت تصرفات الميجر صون المتعجرفة دوراً نفسياً هاماً في تنفير الشيخ من المحتلين ، اذ كان الميجر المذكور يكره الشيخ محمود ويعمل على اضعاف نفوذه والتحريض عليه . أما الجانب الانجليزي فيفسر توتر العلاقات وتدهورها بأن الشيخ محمود « كان سريع الغضب وطفولياً . وان اتباعه المزعومين كانوا مستعدين لتسلم الهدايا ولكن بلا التزامات ، فضلا عن مستواهم الاجتماعي والثقافي

والسياسي . كل ذلك جعل حكومة الشيخ محمود متناقضة ومتزعزعة »[١٢] .

أما المس بيل فتعرض الأمور على النحو التالي :

« وفي هذه الاثناء كانت الامور تسير سيراً غير مرض في السليمانية . فقد لوحظ منذ البداية شيء من القلق بين الاغوات مبعثه أن السيطرة البريطانية قد تؤدي الى مشاكل مزعجة بالنسبة لملكية الارض ، حيث لا توجد سندات تملك لأغلبها وانما جرى تملكها بالقوة . ومع ان سطوة الاغا والسيد كانت ضد مصلحة الاكثرية الساحقة من السكان فقد كان غير ممكن اوانئذ ان يكبح جماحها . ولاجل تبديد مخاوف الطبقة الحاكمة لم ترسل سجلات الطابو الى بغداد حيث تكون عرضة لتدقيقات غير ملائمة للوضع بل تركت موقتاً في السليمانية . وما حلت نهاية كانون الاول حتى اخذت الشكوك تثار حول ما اذا كان من الحكمة ان يسمح لسلطة الشيخ محمود ان تزداد لدرجة أكثر مما ينبغي ؛ اذ ان تاريخه في زمن الترك لم يكن يدعو الى الثقة والاطمئنان . ولكن بصرف النظر عن أي التفات الى تاريخ العائلة السابق فان المشكلة التي تجابهنا الآن هي مشكلة تختص بالسياسة العملية . فان نفوذ الشيخ محمود موجود بلا شك ، وكما اعترفنا به في السابق . ولولا التعاون والمساعدة اللذان كانا يقدمهما لنا لحتمت علينا الضرورة وضع حامية قوية في البلدة ، وذلك شيء خارج عن الموضوع . وكان من الاهمية بمكان بالنسبة لوجهة النظر السياسية اننا يجب ان نحافظ على الامن في المنطقة ونتحاشى موقتاً الظهور باستخدام القوة لهذا الغرض .

« وكان من الصعب تقدير المدى الذي توجد فيه الحركة الوطنية التي تستهدف الاستقلال ومدى كونها نتاجاً مصطنعاً لاطماع الرؤساء الاكراد الشخصية الذين كانوا يرون في الحكم الذاتي للاكراد فرصة لا تقدر بثمن لترويج مصالحهم الخاصة . فقد كان الاستقلال يعني للكثيرمنهم التحرر من جميع القوانين والتقيدات والتمادي في السلب والنهب واساءة استعمال هذه الحرية . وقد اضطررنا لكبح اطماعهم بتذكيرهم على الدوام ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قبلت المسؤولية في كردستان على اساس ان الاهلين ومن ينتخبونهم للزعامة والترأس يجب ان ينصاعوا للانظمة والقوانين الضرورية للمحافظة على الامن ، ولترويج العدالة وتأمين التقدم واستثمار موارد البلاد . ولم يفرض الارتباط ببغداد الا منطق الوضع الجغرافي الصلب . يضاف الى ذلك ان هذا الارتباط كان شيئاً يناسب سير الشؤون اليومية اذا لم يكن شيئاً ضرورياً . وليس هناك

سبب يجعله حائلا دون تقدم البلاد من الوجهة القومية .

« وقد شُرح للناس ان موظفي الادارة سيكونون من الاكراد على قدر الامكان . وستكون « الشبانة » الكردية بعهدة ضباط اكراد كما ستكون اللغة الكردية لغة الحكومة الرسمية . وان القوانين ستعدل بحيث تلائم العادات المحلية . وسيصنع جهاز لجباية الضرائب يسد حاجات الاهلين . وعند معالجة شؤون القبائل ستحترم العادات الموجودة والعرف الراهن . وسيسمح للرؤساء المعترف بهم بتصريف شؤون الادارة العشائرية العائدة لرجال قبيلتهم والتي كانت موجودة قبل الآن . أما بالنسبة للشؤون المالية فستكون للمنطقة ميزانيتها الخاصة وسوف تخصص لادارة البلاد واستثمار مرافقها . لكن شيئاً منها يجب ان يخصص لمصاريف الادارة الأم في بغداد . وسيؤمن الارتباط بالعراق من جهة أخرى منافع ذات أهمية كبرى . فالمعارف واشغال العامة والزراعة والمواصلات ستستمد وحيها الرئيسي والدافع لتسييرها من بغداد .

« على ان اطماع الشيخ محمود لم تكن تتفق مع هذا المنهاج . وهنا نقتبس ما يأتي من تقرير الميجر صون :

« عندما أعطي لكردستان الجنوبية حكم ذاتي يخضع للاشراف البريطاني ويحظى بمساعدة الموظفين البريطانيين في تنظيم شؤون الادارة سرعان ما أدرك الشيخ محمود ، وهو اقوى شخصية في البلاد ، انه من الممكن ان تنشأ دولة كردية بمساعدتنا ، تكون متحررة من التزام الادارة التي تسير من بغداد مباشرة وواسطة لتوسيع دائرة نفوذه الشخصي وسطوته حتى يصبح ديكتاتوراً في جميع البلاد الممتدة من خانقين الى شمدينان ومن جبل حمرين الى داخل حدود ايران ، مبتعداً بذلك عن جعل الحكومة واسطة للتحرر وجهازاً لاعمار بلاد متأخرة » .

« وقد عرف انه كان على اتصال بمركز الحركة المناوئة لنا في شرناخ ، فأصبح من الضروري بوضوح ان تتخذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون انتشار نفوذه الى مناطق ليس من الضروري ان ينتشر فيها أو يشك في صحة انتشار نفوذه فيها ، وحيث يكون خطراً على السلم في المستقبل . يضاف الى ذلك انه كان يوجد حتى في السليمانية نفسها حزب معروف يحبذ الادارة البريطانية المباشرة التي لا يمكن الا ان يرغب فيها التجار والكسبة ويفضلونها على اي جهاز مبنى على الزعامة الكردية .

«لكن الشيخ محمود لم يكن مستعداً لان يتقبل منا قيامنا بتحديد سلطته كما كان شأنه مع الاتراك من قبل . وقد كان محاطاً بالمنافقين المداهنين الذين كانوا يملأون رأسه بالافكار المتطرفة ويشجعونه على تلقيب نفسه بحاكم كردستان كلها . فكان يتدخل على الدوام في الشؤون الادارية المحلية ويغرق الدوائر الادارية بمتملّقيه وحفدته. ولا غرو فانه كان يمثل مصالح الاغوات وكان شديد البأس اذا لم يكن قوياً في الشر . ونظراً لكونه رئيساً دينياً لعشائر فظة فانه كان يعتبر قوة لا بد من ان يعتد بها ، وعلى هذا لم يكن من المستطاع اجراء تبديل مفاجىء في موقفنا تجاهه . ومع ذلك فقد كان من الواضح ان أي تقدم سلمي وأي عمل يستهدف الصالح العام لا يمكن ان يتم ما لم يمكن ارجاع الجني الذي اطلق سراحه في السليمانية الى القارورة وحبسه فيها من جديد »[١٣] .

واذ قرأنا هذه البيانات جيداً ولا سيما المقتطفات من تقرير الميجر صون ، لوجدنا أن البادىء بالتوتر والتحرش هو الجانب الانجليزي ، فقد شعر الانجليز ان الشيخ محمود ليس بالالة المطواعة ، وانه متأثر بطموحات كردية اكبر مما كانت تسمح به السياسة البريطانية . ويبقى صحيحاً أيضاً ما ورد عن مزاج الشيخ وتصرفات أتباعه ،وعن اندماج الطموحات الشخصية والعقلية العشائرية بالمشاعر الكردية . وانه لمن الصعب جداً تصور ان مثل هذه التصرفات والعقليات قادرة على تلبية طموح الجماهير الكردية وخدمة مصالحها الحقيقية على الوجه المطلوب . ان النوايا النزيهة للشيخ ، ليست مبرراً كافياً للدفاع عن كل مواقفه وتصرفاته وتدابيره ، وقبل كل شيء عن منطلقاته الفكرية الاقطاعية والعشائرية وخصوصاً عن حسن ظنه بالانجليز فترة من الزمن ، وطموحه في اقامة كيان كردي تحت الحماية البريطانية ، وفي كل الأحوال بمعزل عن القوى الوطنية العراقية وعن خط المصير المشترك العربي ـ الكردي في العراق الواحد المستقل القوي المتقدم . ان النزعات الانفصالية تحت أي ستار جاءت ، وأياً كان « الحلفاء » أو « الحماة » الذين يفكر فيهم أو يعمل معهم أصحابُ هذه النزعات ، تحمل كل عوامل الخطر والضرر البالغين لمصالح الشعبين الكردي والعربي . وقد برهنت على ذلك جميع تجارب الحركة الكردية في العراق وفي المنطقة . . . .

* * *

(٤) أدى تعيين الميجر صون في منتصف مارس ١٩١٩ حاكماً سياسياً في السليمانية

بدلا من الميجر نوئيل الى دفع الاحداث الى الانفجار بسرعة . وتعترف المس بيل ان هذا التعيين استهدف « تقليص ظل الشيخ محمود وارجاعه الى الوضع الذي يتناسب مع مؤهلاته »[١٤] . وقد شعر الشيخ بهذه النوايا ورأى الخطر ، فبادر في ٢٠ / ٥ / ١٩١٩ الى الانتفاض المفاجىء على الانجليز والانفراد بالسلطة في السليمانية .

« فدحرت قوة الشبانة الصغيرة الموجودة هناك بسرعة وشتت شملها . وحجز الضباط والحكام السياسيون في بيوتهم ، لكنهم لم يمسوا بسوء . ثم قتل احد سواقي السيّارات . وتولى الشيخ محمود لتوه السيطرة على شؤون الادارة . فعين القائمقام الذي يريد واستولى على الخزينة وجميع سجلات الحكومة ، ثم قطع الاتصال التلغرافي بكركوك . كما استولى أتباعه على قافلة كانت متجهة من كفرى الى السليمانية مع بعض المال والبنادق والخيل ، فسبب ذلك بلا شك تدعيماً مرحباً به لقوته »[١٥] .

وتقدم الشيخ مع اتباعه الى مضيق (طاسلوجة) وهجم على القوات المرابطة فيها ودمرها واسر ضباطها وأفرادها . وزحف على مضيق (دربند بازيان) . واذاعت السلطة العسكرية البريطانية في ٢٨ أيار ١٩١٩ البلاغ التالي :

« ان الشيخ محمود قبض على زمام الحكم في السليمانية بغتة يوم ٢١ أيار سنة ١٩١٩ وأخذ بعض الضباط والافراد البريطانيين هناك بصفة أسرى ، لذلك سارت قوة من جنودنا حالا الى ـ جم جمال ـ . وفي ٢٥ الجاري وصلت كشافتنا الى مضيق ـ طاسلوجة ـ ومن ثم الى ـ جم جمال ـ وان قوة من جنودنا مجهزة بكل انواع المعدات تحتشد الان في كركوك »[١٦] .

وفي حلبجة اخذ افراد الدرك ينفضّون عن معاون الحاكم السياسي هناك ، وفي ٢٦ أيار استولى رجال الشيخ محمود على البلدة واطلقت النار على طيارة كانت محلقة في الجو . « على ان سكان البلدان والقبائل على السواء كانوا في حالة تردد ، فاستغل معاون الحاكم السياسي وموظفون هذا الوضع وتسنى لهم الانسحاب مع شيء من الصعوبة الى خانقين . وقد كانت في عونه على الدوام تلك المرأة العجيبة ، عادلة خانم . . . »[١٧] .

ويبدو أن زعيم الانتفاضة (أو الانقلاب كما سماه الانجليز) وجد تأييداً لدى عدد من القبائل الكردية داخل ايران والقريبة من السليمانية كالهورمان ومريوان ، وحصل على مساعدة الاكراد في اطراف مدينة السليمانية وداخلها . ولا شك ان حركته وجدت

تعاطفاً كردياً أبعد ، وشجعت على وقوع بعض الحركات والاصطدامات المسلحة الاخرى (الأقل أهمية بكثير والأضيق نطاقاً) على نحو ما سيرد ذكره . ولكن التأييد الكردي للشيخ لم يكن كافياً ، بل ان عدداً من الزعماء والاغوات الاكراد في العراق وداخل الحدود الايرانية والتركية كانوا يغارون منه ويحسدون نفوذه . . وكان ذلك وعلاقاتهم الوثيقة بالانجليز تجعلهم يقفون اما موقف السلبية أو التآمر على الشيخ والعمل ضده ولاجهاض حركته . . ومن ابرز هؤلاء السيد طه الشمديناني الذي مر ذكره أعلاه اكثر من مرة .

ولم يكن لحركة الشيخ برنامج قومي ولا برنامج اجتماعي واضحان ، ولا يوجد أي دليل على انه كان يعول على اسناد الحركة الوطنية في العراق وعلى وضع انتفاضته في خدمة هذه الحركة لقلع السيطرة الانجليزية ولاقامة عراق مستقل يكون وطن الحرية والخير لجميع أبنائه من عرب واكراد وأقليات . وأما على صعيد تناسب القوى العسكرية ، فان القوات البريطانية استطاعت ان تتجمع لشن هجوم حاسم على قوات الشيخ ، لاسيما وانه اتبع تكتيك القتال الجبهوي ازاء قوات عصرية مدربة ، أقوى وأجود سلاحاً واكثر عدداً . وبعد مناوشات عديدة وقعت المعركة الحاسمة في مضيق (دربند بازيان) بتاريخ ١٩ حزيران (يونيو) ١٩١٩ . وقد استخدم الانجليز فرقة معززة بالمدرعات والطائرات والمدافع وكان الثوار بقيادة الشيخ محمود نفسه . واستطاع الانجليز ان يتسللوا من وراء قواته بمعونة بعض الاغوات الموالين من عشائر الهماوند فطوقوها ودحروها وجرحوا الشيخ نفسه . وجيء به وصهره الشيخ غريب الى بغداد وحكم عليه بالاعدام ؛ ثم ابدل الحكم بالسجن عشر سنوات ، ونفي مع صهره الى الهند حيث ظل اسيراً حتى اواخر ١٩٢٢ .

وقد اتخذ مجلس الوزراء العراقي (الحكومة الموقتة) في ٧ آذار ١٩٢١ قراراً حول ادارة لواء السليمانية هذا نصه : ـ

« تلي كتاب من سكرتير فخامة المندوب السامي مرقم ٤/ ٣٣٣٠ ومؤرخ في ٢٢ شباط سنة ١٩٢١ متعلق بشؤون ادارة لواء السليمانية فقرر مجلس الوزراء بالاتفاق ما يأتي :

(١) بناء على أهمية موقع لواء السليمانية الجغرافي ، والروابط الاقتصادية

والسياسية التي تربطه بالعراق ، والتقاليد المشتركة القديمة بين الخطتين ، يقترح مجلس الوزراء على فخامة المندوب السامي ابقاء القديم على قدمه ، وتوحيد ادارة العراق واللواء المذكور ، واعتباره كسائر الوية العراق بجميع شؤونه .

(٢) قرر مجلس الوزراء عرض البيان المرفوع من وزارة الدفاع الوطني ، والمتعلق بحدود العراق الطبيعية الشمالية علىفخامة المندوب السامي ، مع الرجاء من فخامته ان تعرض محتويات البيان المذكور على المراجع البريطانية ، وتطلب مساعدتهم للذب عن حقوق العراق ، وجعل حدوده الشمالية على صورة تكفل صيانة البلاد من الطوارىء الخارجية كما هو مبين في الخارطة » .

أما كتاب سكرتير المندوب السامي ، الذي يشير القرار الوزاري المشار اليه ، فهذا نصه :

« الى سكرتير مجلس الوزراء التاريخ **٢٢** شباط **١٩٢١** الرقم **٤ / ٣٣٣٠** .

« امرني فخامة المندوب السامي ان اخطابكم بشأن امور لواء السليمانية الادارية :

لا يخفى على مجلس الوزراء ان معاهدة الصلح مع تركية تنص على عدم معارضة دول الحلفاء الكبرى اذا ارادت المناطق الكردية التابعة للواء الموصل الانضمام الى حكومة كردستان في خلال سنة واحدة من تاريخ عقد الصلح مع تركية . ويعترف فخامة المندوب السامي بالمصالح الاقتصادية وسواها التي تربط لواء السليمانية بالعراق ، وعليه يظهر لفخامته امكان القيام بما عليه نحو الامة الكردية من جهة ، والحكومة الوطنية من جهة أخرى ، وذلك بتأليف ادارة في لواء السليمانية حالا يدير دفتها فخامته بمشورة وزراء ، بدلا من الصورة المتبعة الآن . أي ادارة دفة الامور من قبل هيأة الوزارة ، بمشورة فخامة المندوب السامي . اما هذه الادارة فستكون مؤقتة ينظر فيها بعد انقضاء المدة المصرح بها في معاهدة الصلح .

« ثم ان السر برسي كوكس يتبع سياسة من شأنها تأييد الحكم الذاتي ، وقد باشر فعلا في تقليل عدد المأمورين البريطانيين والهنود . وتعيين قائم مقامين وطنيين ، ويفكر فخامته ايضاً في تعيين متصرف للواء السليمانية ، وان السياسة في العراق والسليمانية، مع كونها سياسة موحدة الغرض والمرمى ، يجب ان تكون مراجعات متصرف لواء السليمانية مع المندوب السامي رأساً ، بدلا من ان تكون مع الوزراء ، ففخامة المندوب

السامي يود الوقوف ـ والحالة هذه ـ على رأي مجلس الوزراء بهذا الخصوص ، ولعل هذه الخطة تحوز قبولا منهم »[١٨] .

(٥) الا ان السليمانية لم تخرج نهائياً عن هيمنة المعتمد السامي لتعود الى العراق محافظة كبقية المحافظات إلا بعد عقد البروتوكول العراقي ـ البريطاني في نيسان ١٩٢٣ . وكان واضحا ان السياسة البريطانية كانت لا تزال تبني حساباتها على التلاعب بالورقة الكردية والتهديد بها لإمرار مشاريعها الاسترقاقية ضد العراق . وظهر ذلك في اعادة تشجيعهم للشيخ محمود الذي كان منفياً ، وارساله الى السليمانية ليؤلف حكومة كردية برعاية بريطانية . وقد اعلن الشيخ عن اقامة « حكومة ملكية كردية مستقلة » عاصمتها السليمانية وعين نفسه ملكاً على هذه الحكومة . وشكل أخوه الشيخ قادر وزارة سباعية من بين أعضائها وزراء للدفاع وللداخلية وللمعارف . كما عين « مفتشاً عاماً للقوات الكردية » و « مديراً عاماً للأمن » . . . وقد كانت هذه الحركة أول تعبير عملي ملموس عن نزعات الانفصال وتفضيل الانتداب البريطاني على التلاحم مع سائر أبناء الشعب العراقي لازاحة الانتداب وبناء وطن موحد مستقل في العراق للعرب والاكراد . . .

غير ان التناقضات بين الشيخ وبريطانيا عادت للانفجار مجدداً ، لانه اراد أن يتصرف بحرية اكثر مما ارادته له بريطانية ، وأخذ يجري اتصالات بالدول الاخرى ولا سيما بتركيا الكمالية وروسيا السوفياتية .

وتلح بعض الدراسات على الاشارة الى رسالته الى الدولة السوفياتية في ٢٠/ ١/ ١٩٢٣ واعتبارها دليلا على « تقدمية » الشيخ ، في حين انه كان غارقاً في حساباته التكتيكية الضيقة . والا فكيف يمكن لوطني كردي واع أن يرحب بما ورد في هذه الرسالة من ان « الشعب الكردي بأجمعه يعتبر الشعب الروسي محرر الشرق لذلك فهو حاضر ومستعد لأن يربط مصيره بمصيره » ؟ .

ولماذا يجب ان يحتاج الشعب الكردي دائما الى حماة ومحررين أجانب ، بدلا من الطريق السليم والصحيح الوحيد ـ طريق الكفاح ـ العربي الكردي المشترك وتحقيق الحكم الذاتي في اطار الكيان العراقي المستقل الواحد ؟ ولا يفوتنا ان نشير هنا الى دور الدراسات والمراجع السوفياتية المختلفة في تشجيع المشاعر الانفصالية الكردية ، وهي في رأينا استمرار ، وبشكل آخر ، وفي ظروف جديدة ، للاهتمامات الروسية القديمة بالورقة الكردية .

والواقع ان معظم دراسات المستشرقين ومعاهد الاستشراق الأجنبية ولاسيما في بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي تتسم بالتشديد المصطنع والمغالاة المفرطة في ابراز الخصائص القومية الكردية والمطامح الكردية بما يشجع على تباعد الاكراد عن العرب وعلى زرع الاتجاهات والميول الانفصالية بدلا من التأكيد على الجانبين معاً : الخصوصيات القومية وترابط المصير والشراكة في التاريخ والتحديات .

* * *

وعندما برز خروج الشيخ عن الاطار البريطاني المحدد له والمتفق عليه سلفاً ، قامت الطائرات الانجليزية بقصف السليمانية في اوائل آذار ـ مارس ـ ١٩٢٣، وكان الشيخ وقواته قد تركوها . . . ثم عادوا اليها في اواخر تموز من العام نفسه وحتى تموز ١٩٢٤ عندما دخلتها القوات الانجليزية . . .

ولكن المناوشات والاصطدامات المسلحة استمرت حتى ايلول ـ سبتمبر ـ ١٩٢٦ .

« في يوم ٤ ايلول ١٩٢٦ قصد مركز ناحية خورمال التابعة لقضاء حلبجة كل من مستشار وزارة الداخلية ، المستر كورنواليس ، وسكرتير المعتمد السامي ، الكابتن هولت ، والمفتش الاداري البريطاني للواء السليمانية ، واجتمعوا بالشيخ محمود فيها مدة ثلاث ساعات لوضع الشروط التي من شأنها ان تعيد الامن والنظام الى نصابيهما في كردستان .وتمنع الزعيم الكردي من التدخل في سياسة الحكومة . فتوصل المتفاوضون الى اقرار هذه الاسس :

(أ) ان لا يدخل الشيخ محمود ، ولا بعض اقاربه المعينين ، في الاراضي العراقية الا بأذن من الحكومة .

(ب) ان يتعهد الشيخ بعدم التدخل في امور الحكومة العراقية ، وان لا يشجع اي احد هكذا تدخل ايا كان ذلك ، في السليمانية او غيرها ، وان يبتعد عن الاشتراك في اي عمل سياسي يمس العراق .

(جـ) ان يرسل نجله « بابا علي » لتلقي العلوم تحت رعاية الحكومة .

(د) ان لا يكون لعفو الحكومة عنه ، من الوجهة السياسية ، اي تأثير على حقوق الغير ممن يريد مراجعة المحاكم .

(هـ) ان تعيد الحكومة العراقية الى الشيخ محمود املاكه ، وان تعفو عن عدد معين من اتباعه وفق الشروط الموضوعة لكل منهم ، عدا المتهمين بجرائم فظيعة ، على ان يدير هذه الاملاك احد وكلائه .

وفي نهاية الاجتماع عاد البريطانيون الى بغداد ، وسافر الشيخ محمود الى مقره ، حتى اذا حل اليوم الثاني والعشرون من شهر ايلول من هذه السنة ، وصل بغداد الشيخ احمد البرزنجي ممثلا عن الشيخ محمود في موضوع هذا الاتفاق .

« وفي منتصف كانون الثاني ١٩٢٧ وقعت الحكومة العراقية الشروط المذكورة اعلاه ، واعادتها الى الشيخ محمود ليوقع بدوره فيها ، الا انه اخذ يسوّف ويماطل ، وما لبث ان كتب الى المعتمد السامي في ٢٧ من هذا الشهر يقول انه مستعد لتوقيع الشروط المرسلة اليه مع السيد احمد البرزنجي على شرط ان تنفذ :

« الوعود التي قطعتها بريطانيا العظمى الى عصبة الامم ، المتعلقة بمطاليب الاكراد وحقوقهم السياسية المشروعة . . . ويجب تسليم ناحية بنجوين لتكون محلا لاقامة اولئك الذين يرون رأيي بخصوص حقوق الاكراد المالية » .

وقد رد المعتمد السامي على هذا الطلب بأن :

« عصبة الامم لم تعترف بما تدعون بأنه من مطاليب الاكراد الاستقلال ، وانما اشترطت لزوم مراعاة رغائب الاكراد ، وذلك بأن يكون الموظفون من عنصر كردي ، وان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية ، وقد وافقت الحكومتان العراقية والبريطانية على قبول هذا الشرط وقامتا بأنجاز ما تعهدتا به . . الخ » .

« وقد رفض الشيخ محمود الاذعان لهذا الجواب فسيرت الحكومة العراقية قواتها النظامية ، تعززها القوات البريطانية الجوية ، واحتلت « بنجوين » بعد معارك استبسل فيها الجنود والثوار في ٢٠ نيسان ١٩٢٧ ثم رسخت اقدامها فيها . فكتب الشيخ المومى اليه الى المعتمد السامي يطلب تدخله لوقف القتال ، وعرض استعداده لقبول الشروط التي ارسلت اليه سابقاً »(١٩) .

وقد اذاعت الحكومة العراقية بياناً بهذا الشأن في ٢٤ حزيران ١٩٢٧ . وفي ٢٨ من الشهر نفسه زار رئيس الوزراء السليمانية واجتمع بالشيخ محمود واقنعه بزيارة بغداد ،

فوافق الشيخ على ذلك ؛ وجاء بغداد في الرابع من تموز ١٩٢٧ مع ولده بابا علي على حسب الاتفاق ثم عاد الى مقره داخل الحدود الايرانية . فخمدت حركته الثانية واستطاعت الحكومة ان تعمل على استتباب الامن ، واقامة الطرق وتأسيس المدارس في المنطقة واختيار بعض الموظفين الاكراد في المحافظات الشمالية ؛ فضلا عن انتماء الكثيرين من الاكراد الى اجهزة الدولة بما فيها الجيش والبوليس والوزارات ومجلس النواب والاعيان . . . على ان حجم ومدى هذه الخطوات ظلا محدودين وادنى كثيراً مما كانت تتطلبه الالتزامات الرسمية التي كانت الحكومة قد تعهدت بها ـ وان كان من الخطأ الاغفال عن تحسن احوال الاكراد العراقيين نسبياً بالمقارنة مع احوال بقية الاكراد في البلدان المجاورة . . ومع ذلك فإنهم لم يحصلوا حتى على الحد الأدنى من حقوقهم القومية المشروعة ، وسرعان ما أخذت الحكومات المتعاقبة تهمل شؤ ون المنطقة الكردية .

* * *

(٦) برغم اندحار الشيخ محمود وانحسار أحلامه مؤقتاً فانه كان دائم التربص لاستغلال اول فرصة مناسبة لتشكيل الدولة الكردية المستقلة التي يحلم بها تحت رئاسته . وقد انبعث الاهتمام مرة اخرى بالقضية الكردية مع قرب انتهاء الانتداب والتهيئة لعقد معاهدة ١٩٣٠ والتمهيد لدخول العراق الى عصبة الامم . والى جانب القيادات الاقطاعية والعشائرية في المنطقة الكردية كان هناك في المدن الكردية ولا سيما السليمانية لفيف من المثقفين البرجوازيين ذوي التفكير القومي الانعزالي يتعاونون مع الشيخ محمود وان كانوا ينتقدون بعض مواقفه في الوقت نفسه . وقد شكل هؤلاء بعض الجمعيات منها (جمعية استقلال كردستان) التي شكلت في السليمانية في صيف ١٩٢٠ بزعامة رفيق حلمي ، الذي اصبح في اواخر الثلاثينات من ابرز الزعماء الاكراد حيث ترأس حزب خويبون القومي الانعزالي الارستقراطي . وقد رافق رفيق حلمي الميجر صون معاوناً له ومترجماً اثناء بعض الاصطدامات في منطقة زاخو عام ١٩١٩ . كما رافقهم اثناء الاصطدامات بين الشيخ محمود والقوات البريطانية في السنة ذاتها . ويقول السيد رفيق حلمي ان « الجمعية كانت تتألف من الكسبة والمتعلمين والشباب الوطنيين وبعض رؤ ساء عشائر الجاف وبشدر وسادات برزنجة ورؤ ساء هورامان وهموند والجباري » . ولكن الجمعية انحلت بعد فترة قصيرة وذلك اثر توظف المتعلمين فيها . وتأسست جمعية ثانية بأسم جمعية كردستان في اواسط ١٩٢٢ في السليمانية ايضاً وقد ترأسها مصطفى باشا الياملكي الذي صار وزيراً للمعارف (تربية) في حكومة الشيخ

محمود . وكان رفيق حلمي من ضمن عناصرها البارزة مع عدد من الاغوات . وتقول بعض الدراسات ان جريدة هذه الجمعية كانت تنتقد بعض مظاهر العقلية العشائرية الطاغية في اجراءات الشيخ محمود .

* * *

وفي عام ١٩٢٩ طالب بعض النواب الاكراد بتشكيل منطقة كردية متميزة من الالوية الشمالية وضمان نوع من انواع الحكم الذاتي فيها[٢٠] .

* * *

وقد تفجرت الاحداث الجديدة في لواء السليمانية ومواقع اخرى على اثر ابرام المعاهدة العراقية ـ الانجليزية لحزيران ١٩٣٠ والتي وقعت عليها وزارة نوري السعيد ، وجوبهت بمعارضة وطنية شاملة وحازمة . فالمعاهدة المذكورة لم تتضمن بنوداً خاصة حول القضية الكردية . وكان هذا امراً طبيعياً . ولكن ذلك هو ماركزت عليه معظم الانشطة والتحركات الكردية عام ١٩٣٠ وباتجاه انعزالي واضح . فالمعاهدة قد داست على حقوق العراق في السيادة والاستقلال الحقيقين والصادقين ، وتضمنت سلسلة من الاعباء والقيود الثقيلة على كواهل العراق والعراقيين جميعا . وكان من واجب الوطنيين الأكراد أن يساهموا في حركة النضال العراقي الموحد لنسف المعاهدة والمطالبة بعراق مستقل حر ، يتمتع في ظله الاكراد بحقوق الحكم الذاتي . . غير ان الاتجاه الغالب والطاغي في المطالبات الكردية عهد ذاك كان نحو التأكيد على دولة كردية تحت الانتداب البريطاني .
وفي هذا الاطار انفجرت ودارت المصادمات الدامية في مدينة السليمانية بتاريخ ٦ أيلول ١٩٣٠ والتي تعتبرها كثرة من الدراسات الكردية احداثاً وطنية تأريخية بارزة في نضال الشعب الكردي ، وانتفاضة بطولية . ويحاول البعض ان يعتبر هذه الاحداث « تطوراً جديداً في الحركة التحررية» لكونها حدثت في المدينة بقيادة اهاليها ، ولذلك فانها كانت « ايذاناً بانتهاء عهد القيادات الاقطاعية والعشائرية » . وقد فندت التجارب العلمية هذه الفرضيات المبالغ في تفاؤ لها ، لان القيادات الاقطاعية والعشائرية الكردية ظلت هي المسيطرة والمهيمنة حتى سنوات قلائل ليس الا . وكان بعض اصحاب هذه الاحكام منضوين تحت لواء تلك القيادات بالذات . .

* * *

كما ان الاتجاه الانعزالي يميز الاكثرية الساحقة من العرائض الكردية التي قدمت الى عصبة الامم على اثر ابرام معاهدة حزيران ١٩٣٠ . (انظر الملاحق رجاء) .

وكان الكثير منها يطالب بتأسيس دولة كردية مستقلة تحت الانتداب البريطاني او غيرها من الدول وفقاً لما ترتأيه عصبة الامم . وكانت هناك عرائض من الشيخ محمود وانصاره ومؤيديه تطالب بتكوين مملكة مستقلة يحكمها هو تحت الحماية الانجليزية . . وبجوار ذلك كان عدد من الاقطاعيين يحتج على الرسوم والضرائب ، في حين كانت بعض المذكرات تحمل مطالب معقولة ومشروعة باتجاه نوع بسيط من انواع الادارة الذاتية .

وقد دققت لجنة الانتداب تلك العرائض وتوصلت الى تقدير ما تم تحقيقه في العراق لصالح الاكراد ، مع تأكيدها على ضرورة المزيد من الخطوات لصالح حقوقهم ، ودعوة العراق لاعطاء ضمانات ملموسة بشأن قضايا الاقليات القومية والدينية . وقد وصل التصريح العراقي الى جنيف ، مقر عصبة الامم ، في صيف ١٩٣٢ حاملا وعوداً بهذا الشأن . وفي ٣/ ١٠/ ١٩٣٢ صادقت الجمعية العمومية لعصبة الامم بالاجماع (٥٢ دولة) على انتهاء العراق للعصبة . الدولية . لقد استثمر الشيخ محمود احداث . ايلول ١٩٣٠ في السليمانية ، وموجة السخط الشعبية والوطنية العامة في العراق ضد المعاهدة وحكومة نوري السعيد ، فدخل بقواته مرة اخرى اراضي العراق في بنجوين ، وطالب بكردستان موحدة تحت الانتداب البريطاني من زاخو الى خانقين[٢١] . . . وقد انذرته الحكومة العراقية بضرورة ترك البلاد فلم يكترث . وفي ١٦ اكتوبر ١٩٣٠ اتخذ مجلس الوزراء قراراً باتخاذ الاجراءات العسكرية لقمع تحركه ، وسيرت ضده القوات النظامية وجرت اصطدامات عديدة بين الجانبين . واستمر هو في حرب العصابات طوال شتاء ١٩٣٠ واوائل ١٩٣١ . ووجهت القوات العراقية الى قواته ضربة قاصمة قرب طوز خورماتو في آذار ـ مارس ـ ١٩٣١، واضطر الى تسليم نفسه للحكومة في بنجوين في ١٣ مايس من نفس العام وتم الاتفاق على ضمان حياته ونفيه من المنطقة الكردية . فأرسل الى السماوة ثم الى الناصرية فعانة واخيراً سمح له بسكن بغداد بعد اتخاذ قرار بمصادرة املاكه . وسافر الملك فيصل الى كركوك في اواخر حزيران لتوزيع الهدايا والنياشين على المشتركين في العمليات العسكرية ضد الشيخ[٢٢] .

ومهما قيل عن نواقص الشيخ محمود وميوله الفردية وعقليته الاقطاعية ـ العشائرية ، (وكل ذلك طبع الحركات التي تزعمها بطابعه البارز) فانه كان ، برغم ذلك كله ، شخصية وطنية نزيهة ومخلصة في نواياها . ولكن النوايا ليست كل شيء في السياسة بل ليست العنصر الحاسم ؛ وانما العبرة دائماً بنتائج المواقف والاعمال ، وكانت الحصيلة ، من وجهة نظري وبرأيي ، سلبية ومؤلمة ، وخصوصاً الاندفاع في الاتجاه القومي الضيق ، الانعزالي والانفصالي ، بدلا من طريق الكفاح العربي ـ الكردي المشترك .

* * *

(٧) احداث اخرى : ـ

لم تكن حركات الشيخ محمود بالاحداث الوحيدة في المنطقة الكردية في الفترة ما بين الاحتلال وعام ١٩٣٢ . وانما كانت ابرزها واهمها واقربها الى الدوافع القومية الكردية .

فقد وقعت عام ١٩١٩ عدة مصادمات بين العشائر الكردية والقوات العسكرية في مناطق العمادية وزاخو وعقرة ، ذهب فيها عدد من الحكام العسكريين البريطانيين ونوابهم ، وتم خلالها احتلال عقرة لبضعة ايام من جانب الزعماء الزيباريين والبرزانيين . ونجد في بعض البرقيات الانجليزية الرسمية المنشورة في هذا الكتاب اشارات الى بعض هذه الاحداث .

ففي ٢٤ / ٤ / ١٩١٩ اصطدمت عشيرة الكويان في شمالي زاخو بقوة بريطانية ، وقتلت الحاكم السياسي للمنطقة الكابتن بيرسن . وكان لسوء معاملة الضباط البريطانيين دور مهم في تفجير الحادث .

وفي منتصف تموز من العام ذاته حدث تمرد بين سكان العمادية في اقصى لواء الموصل ، وقتلوا الكابتن ويلي معاون الحاكم السياسي والملازم مكدونالد . واشترك زعماء عشاير الكويان والكلي والسندي والبرواري في هذه الاحداث ؛ وقد اصطدموا بقوة بريطانية في مضيق مزروكة وابادوها . وشنّ الانجليز حملة تأديبية في آب دخلت العمادية واعتقلت العشرات ونكلت بالسكان . وكان بمعية القوة البريطانية فوج من النساطرة (الاثوريين) الذين كان الانجليز قد اخذوا يزيدون من تجنيدهم في قوات

الليڤى ويعتمدون عليهم في عمليات القمع . وكان لذلك اثر زيادة مشاعر الشك والحذر والتوتر بين السكان الاكراد تجاه تلك الطائفة .

وجرت في ٤ تشرين الاول ـ نوفمبر ـ (من ١٩١٩) اصطدامات في منطقة عقرة قتل فيها الكولونيل بيل الحاكم العسكري ومساعدُهُ الكابتن سكوت وذلك بالقرب من بيره كبرا . وكان ابطال تلك الحوادث زعماء الزيبار فارس اغا وبابكر اغا المتحالفين مع الشيخ احمد البرزاني ، وكان ذلك التحالف وقتياً اذ كان بين الجانبين (الزيباريين والبرزانيين) عداء قديم مستحكم عاد للعيان من جديد بعد انتهاء الاحداث مارة الذكر .

ودخلت هذه العشائر الكردية مدينة عقرة لعدة ايام وفرضت سيطرتها عليها . وقد جرد الانجليز ضدهم حملة قوية طردتهم من عقرة وهاجمت منطقة برزان ودخلت بيرة كبيرا في ١٠ / ١٢ / ١٩١٩ . وقد لجأ زعماء التمرد الى الجبال ، واعلنوا بعد فترة عن ولائهم فتم العفو عنهم . وقد اقترف الرتل الانجليزي « التأديبي » اعمالا قاسية في عملية ضرب الاكراد المتمردين وقراهم التي جرى تدميرها . وكان الرتل المذكور قد توجه الى عقرة في الاسبوع الثاني من نوفمبر فاصطدمت به قبيلة السورجية وهو يمر من (ديره حرير) و (باطاس) ، وسقط عدد من القتلى ؛ لكن القوة الانجليزية واصلت تقدمها وعبرت الزاب حتى وصلت عقرة في ١٧ منه دون ان تلقى مقاومة اذ كان البرزانيون قد أخلوها . وبعد ذلك دارت معركة بين قوة الانجليز وقبيلة السورجية في كردين التي تبعد مسافة ٦ كيلو مترات عن عقرة تكبد فيها الطرفان الخسائر . لكن العشائر الكردية انسحبت للمناطق الجبلية وقد لجأ الزيباريون الى الاراضي الايرانية[٢٣] .

واما حاكم اربيل السياسي عهد ذاك المستر هاي فانه يصف الاحداث من وجهة النظر الانجليزية كما يلي : ـ

« و (عقرة) منطقة يغلق عليها (الزاب الكبير) ، من الجهتين الجنوبية والشرقية . وهي تنفصل عن (منطقة راوندوز) بهذا (النهر) حصرا . وتقوم البليدة على حدود نشز هو استمرار لسلسلة (كيوه رش) التي تطيف بـ (بيتوين) و (حرير داغ) السد العالي الذي يشرف على (دشت ـ ي ـ حرير) .

وتقطن الـ (سورجي) غربي هذا النشز ، بمحاذاة ضفة النهر الشمالية ، على حين يحل الزيباريون في ارض التلال الكائنة شرقياً ، وفي وادي الزاب الكائن فوق عطفته ، وفي الجهة الشمالية الغربية . ويسكن شرقي النهر في (بارزان) ، وكانت في منطقة راوندوز فيما مضى ، الشيخ احمد وهو شاب في العشرين من عمره . . انه من اسرة روحانية ، وكان لها سلطان دنيوي لحين من الدهر حصرا . ان قدسية ابنائها جادت عليهم بنفوذ ، بحيث غدوا ينهون في الامر ، في الديار المجاورة ، غير مراجعين وغير مدافعين . وكانوا في الغالبية شوكة في جنب الاتراك . وعمد هؤلاء ، في ظرف ما ، الى تعبئة اكراد اربيل رواندوز ، ومهاجمتهم . وكان الشيخ الحاكم ، آنذاك ، هو اخ للشيخ احمد ، ففر الى الشمال حيث القاه الـ (شيكاك) في غيابة السجن اولا ، ثم سلموه الى الحكومة اخيراً . وجيء به الى الموصل واعدم . (المقصود هو الشيخ عبد السلام البرزاني الذي شنق في ٣ ديسمبر ١٩١٤ . ع . ح) .

« ويعرف الزيباريون والبرزانيون ومن يجاورهم . اعني : قبيلة شيروان ، بشدة الضراروة والهوس ، بين الاكراد وفي كردستان الجنوبية كلها .

« وفي الاول من تشرين الثاني ادى النقيب سكوت ، المعين حديثاً مساعداً للحاكم العسكري في عقره ، صحبة حاكِمه السياسي مستر بل ، زيارة الى (بيره كبرا) مركز ديار الزيبار ، وذلك بقصد البحث في قضايا معينة ، مع الزعماء المحليين : فارس اغا وبابكر اغا . وهاجم الاخيران بعض ما قيل في اثناء الحوار ، وتآمرا ، تلكم الليلة عينها على قتل ضيفيهما . وارسلا الى الشيخ احمد ، عبر النهر ، يطلبان اليه المجيء ليكون لهما عوناً . وخرج الرجلان ، صباح اليوم التالي يصطحبان رجالهما واخا للشيخ احمد ، ويسيران على الوجه المعتاد مع الضيوف . وما ان كان الكل خارج مرأى القرية الا عمد أحدهم الى اطلاق رصاصة خرّ على اثرها مستر بل صريعاً حالا . وسحب النقيب سكوت مسدسه فرمي ، وطار من يده . وكان ان عمد الى الالتجاء الى صخرة ، وبواسطة بندقية خطفها من حارسه ، استطاع ان يصيب واحداً او اثنين من مهاجميه ، لكن جميع افراد دركه نبذوه وتخلوا عنه، فيما خلا واحداً . وسرعان ما غلب على امره وقتلوه . عند ذاك اهتاجت القبائل بمرأى الدم المسفوك ، فهبت واجتاحت الجبال واندحرت الى عقرة ، لتطرد الدرك بلمح البصر ، ولتنهب المدينة ، وتمعن في التخريب . وجاء السورجية لمساعدتها ، وكان اشد الشيوخ خطراً ، اعني : الشيخ

عبيد الله الذي بقي في قريته المسماة (بجيل) لا يحرك ساكناً .

وبعد ان بقيت القبائل في عقرة لمدة يومين او ثلاثة ايام تستمتع باسلابها ومنهوباتها عادت الى ديارها ظافرة » . ـ انتهى ـ[٢٤]

واما المس بيل فتعرض هذه الحوادث بطريقتها الخاصة مؤكدة انها لم تكن مدبرة بل نتاج « سورة غضب مفاجئة » لدى زعماء الزيبار والآخرين . وتورد ان الكولونيل بيل الذي خلف ليجمن في حاكمية الموصل السياسية وكان حديث عهد بالمنطقة « رغب في ان يتعرف بها شخصياً ، ويلتفت التفافاً خاصاً الى تكوين ارائه عن القضية الكردية . فزار عقرة في نهاية تشرين الاول وفرض غرامة على فارس اغا وعلى رئيس آخر من رؤساء الزيبار يدعى بابكر اغا ، لان اتباع الاثنين كانوا يقتنصون شبانتنا . . وفي اول تشرين الثاني عبر الزاب لاجل ان يفتش شبانة احد الرؤساء المحليين . لكن الزيباريين اهتاجا لانهما دعيا للمحافظة على النظام وغرما فاتصلا بالشيخ احمد البرزاني الذي بعث اليهما بأخيه مع عشرين من رجاله لمساعدتهما . وكمن هؤلاء مع فارس وبابكر واتباعهما ، وقد بلغوا حوالي المائة رجل عدا ، في طريق عودة الضابطين بالقرب من بيراكبرا ، قرية بابكر واطلقوا عليهما النار فقتلوهما . وكان في معية الضابطين اربعة من الشبانة . فقتل اثنان ، كان احدهما اثوريا وكان الثاني من اهل عقرة ، وقد حاول الدفاع عن ضابطيه . اما الاثنان الاخران فقد كانا من الزيباريين فانضما الى العدو »[٢٥] .

وتعترف الموما اليها بان الجنود الانجليز احرقوا فيها بعد دور الرؤساء الزيباريين ، ولكنها تقول انهم لم يعترضوا بالقرويين . وتواصل ذاكرة ان اصحاب الحركة لم يستطيعوا اثارة القبائل المجاورة ، « وكان ذلك في الدرجة الاولى بسبب موالاة الرجل البارز بالقرب من عقرة لنا ، وهو عبد القادر اغا الشويش ، من قرية سوسنة القريبة من عقرة ، كما ان السيد طه الشمديناني رفض الاستماع الى اقتراح قائمقام نيري ، حيث كان للترك حامية صغيرة ، « بوجوب مبادرته هو وسيتو الاوراماري لمساعدة الزيباريين ، وقد سبب موقفه هذا عدم اطمئنان القائمقام على سلامته . فترك نيري وانسحب شمالا الى باش قلعة »[٢٦] .

ويبدو ان الانجليز عملوا عند تأسيس الادارة البريطانية في منطقة عقرة على اقامة توازن بين الزيباريين والبارزانيين . وكان الشيخ احمد يرفض وضعه تحت حكم عقرة الخاضع للزيباريين ويريد الانتقال الى منطقة راوندوز . فرفض الانجليز ذلك ، كما

رفضوا محاولة فارس اغا عبور الزاب الى بلاد بارزان . وتقول بيل : « فأدت محاولة الاحتفاظ بالتوازن الى عداء الفريقين لنا وجعلت من الوضع تربة خصبة للدعاية التركية التي كانت تدار بحذق من وان على يد حاكم سابق يدعى حيدر بيك »[٢٧] . وتنسب المؤلفة التسوية الموقتة التي تمت بين إقطاعيتي الزيبار وبارزان الى وساطة الترك والى استغلالهم للشعور الاسلامي برغم ان الفلاحين العشائريين لم يكونوا حسب تقديرها ، ينظرون للامور كما ينظر الاغوات الطامحون الى بسط سيطرتهم وسلطتهم المطلقتين . ويبدو ايضاً ان الاتراك استغلوا على نحو خاص المشاريع الانجليزية لتوطين الاثوريين والارمن في شمال العراق . غير انها تدعي بعد ذلك ان سياسة الانجليز لم يكن ممكناً ان تتجنب « اثارة عداء الاغوات » نظرا لكونهم كانوا يعتمدون بالكلية على الاغتصاب من القرى وكسب ثروتهم من ذلك ، والاحتفاظ بنفوذهم عن طريق صرف الاموال التي يحصلون عليها للاحتفاظ بجماعاتهم المسلحة .وترى المس بيل ان هذا كان بالضبط وضع فارس اغا واخيه . يضاف الى ذلك كله « الشعور المناوىءللمسيحيين والدعاية التركية المتسعة المدى » . ومن يقرأ هذه التعليقات يتصور ان السياسة الانجليزية كانت تريد اصلاح اوضاع الفلاحين وتقليص نفوذ الزعماء الاقطاعيين . وهذا غير صحيح ، وهو ما اوضحناه في فصل سابق ، سوى ان تعاملهم مع هؤلاء الزعماء كان يعتمد اساساً وقبل كل شيء على مدى ولائهم للانجليز . . وحتى عندما كانت تجبر على التنكيل ببعضهم فمن اجل أن يكون ذلك درساً للاخرين باتجاه تعزيز ولائهم . كما انها كثيراً ما كانت تعود لكي تكسب اولئك الزعماء انفسهم . وقد حدث ذلك مع الزعماء الزيباريين ومع شيوخ بارزان وغيرهم ، مثلما حدث ايضاً مع زعماء اقطاعيين وعشائريين عرب في اجزاء العراق الاخرى .

* * *

ان حوادث عقرة والحوادث الأخرى التي مرت الاشارة اليها ، والتي لم يكن ثمة من تنسيق فيما بينها ، كانت تعكس ، بشكل او بآخر ، تذمراً من السيطرة الانجليزية ومن صلافة بعض الضباط الانجليز؛ وتعكس في حالات كثيرة رفض الزعماء الاقطاعيين لاي نوع من السلطة الادارية ، ولاية التزامات ملموسة تجاهها ، وتأثير الامزجة الفردية لهؤلاء . . . ولا شك ايضاً في انه كان لاحداث السليمانية دور مهم في التشجيع على البعض من هذه الاحداث .اماوصفها بالانتفاضات القومية التحررية فانه مبالغة وتهويل ، سواء في الحجم التي اتخذته او في طبيعتها واهدافها . . .

(٨) حركات الشيخ احمد البارزاني :

واذا كانت ابرز الحركات الكردية في العشرينات تقترن باسم الشيخ محمود الحفيد (كما صح ذلك ايضا عام ١٩١٩) ،فإن احداثا اخرى اقل حجماً واهمية منها برزت في تلك الفترة وأوائل الثلاثينات واقترنت باسم الشيخ أحمد البارزاني ، الذي أخذ اسمه يبرز تدريجياً مع أواخر العشرينات . وبرزان (أو بارزان) قرية في قضاء الزيبار الذي كان تابعاً لمحافظة الموصل (وحالياً لمحافظة أربيل) . وكان زعيم العشيرة البرزانية قبيل الحرب العالمية الأولى عبد السلام أخا الشيخ أحمد ، وكان يجمع بين المكانتين الدينية والعشائرية . وقد نكل به الأتراك عندما تقدم قبيل الحرب ببعض المطالب البسيطة لاصلاح اوضاع عشيرته ، وهرب الى روسيا التي كانت تشجعه (وغيره) على كل تحرك معاد لتركيا . ثم عفى عنه الأتراك وعاد الى قريته حتى اندلعت الحرب . وأرادت السلطات اجراء تعداد على السكان وإحصاء لحيواناتهم فطلب الشيخ عبد السلام تأجيل ذلك بالنسبة لعشيرته ، فرفضت السلطات العثمانية . ومما زاد في أسباب التوتر لجوء مسؤ ول تركي غير مرغوب فيه من حكومته الى عشيرة بارزان وحمايتها له . وقد جرّدت السلطات ضد الشيخ عبد السلام واتباعه حملة عسكرية جديدة شاركت فيها عشائر كردية اخرى ضد البارزانيين ، فهزم البارزانيون ودمرت بيوتهم وهرب الشيخ عبد السلام الى الأراضي الايرانية .

واستطاع الأتراك القاء القبض عليه داخل الأراضي الكردية في عملية غدر وتآمر اشترك فيها بعض رؤ ساء عشيرة الشكاك ، فحكم عليه بالاعدام ونفذ فيه في مدينة الموصل في أواخر ١٩١٤ . وتسلم الزعامة العشائرية والدينية بعده الشيخ أحمد .

« ولما اعلنت الهدنة ، ودخل الانجليز مدينة الموصل في الخامس من تشرين الثاني ١٩١٨ وجد البارازنيون ان الفرصة سانحة لبسط نفوذهم ، اكثر مما كانوا عليه من قبل ، فتوسعوا في سيطرتهم على العشائر المجاورة لهم ، مستفيدين من ضعفها ، ومن المساعدات الخاصة التي نالوها من السلطات الادارية الانكليزية في بادىء الأمر ، وأصبحوا أرباب الكلمة المطلقة في منطقة (مركه سور) التي تسكنها عشائر (شيروان) . وبقي الحال على هذا المنوال عندما انتقلت ادارة العراق الى الحكومة الوطنية . ولم يكتفوا بذلك فحسب ، بل طمعوا في بسط هذا النفوذ على الجهات الأخرى ، ولكنهم اصطدموا بنفوذ رجل آخر لا يقل نفوذه عن نفوذ رئيسهم، ذلك هو الشيخ

رشيد ليلان الذي كان له مـركز ديني وأدبي في المنـطقة المجـاورة لهم شرقاً ، وان كان عدد رجاله أقل من عدد البارازانيين .

« وكان من الطبيعي ان يحدث خلاف بين الشيخ رشيد ليلان وبـين الشيخ أحمـد بارزان . وقد توسع هذا الخلاف حتى آل الى القيام بهجوم عـام على قـرى الشيخ رشيـد وحرقها ونهب ما فيها من المواشي والأموال ، الأمـر الذي أدى الى ان تفكـر الحكومـة في ضرورة اعطاء حد لنفوذ البرزانيين »[٢٨] وقد دخلت في شؤون النزاع العشـائري هـذه حساسيات دينيـة حيث اتهم الشيخ أحمـد بتبني ديانـة جديـدة . وساهم ذلـك في إشعال الاصطدامات المحلية ، التي اضطرت الجيش والبوليس الى التدخل . ولا شك ايضا في أن محاباة الانجليز الشديدة لزعماء النساطرة ومحاولات اسكان تلك الطائفـة على حسـاب الأكراد قد لعبت دوراً مؤثراً في خلق التوتر في منطقة بارزان ، هـذا التوتـر الذي استمـر حتى عام ١٩٣٢ .

« وكانت الحكومة العراقية تستوفي ضريبة الأغنـام من الشيخ أحمـد بارزان بـطريقة المقطوع ، أي أن يسلم لها مبلغاً معيناً من المـال عن أغنامـه في كل سنـة ، قل عـددها ام كثر . فلما أرادت أن تقضي على نفوذه ، قالت له انها تريـد جبايـة الضريبـة على طـريقة العد المتبع في كافة الأنحاء العراقية (أي الكودة) وأنها لهذا السبب تفكر في إقـامة مخـافر في منطقة بارزان . فقال الشيخ انه يوافق على تعداد أغنامه من حيث المبدأ الا أنه لا يرى لزوماً لاقامة هذه المخافر لأنه لم يسبق ل للأتراك ، ولا للأنكليز ، ان فكروا في مثل هذا التدبير. فاعتبرت الحكومة هذا الجواب تمرداً يبرر سوق القوة التأديبية ، ولكن صادف قيام الشيخ محمود بعصيان مسلح ضد الحكومة في تشرين الأول ١٩٣١ اضطرها الى تأجيل ذلك من الزمن نظمت خلالها دعاية واسعة ضد البرازانيين ، حتى قيل عن الشيخ أحمد بارزان بأنه يتصف بصفة دينية تخالف عقائـد الجمهور من المسلمـين . وفي ٨ كانـون الأول سنة ١٩٣١ بـاغت الشيخ قـائم مقام الـزيبار وبعض أفـراد الشـرطـة وأسـرهـم فـاستؤنفت الاجراءات في تشرين الثاني ١٩٣١ »[٢٩] ويبدو أن لونكريغ يميل الى تصديق الشائعـات الدينية عن الشيخ أحمد فيقول انه تبنى المسيحية في تموز ١٩٣١ ودعا الى اكل الخنزير ، مما أثـار غضب عشائـر الاقطاعي رشيـد لولان ؛ وان الشيـخ عاد فـارتد عن « مسيحيتـه » ولكنه شن ضد عشـائر لـولان في برادوست غـارات دامية . وتـدخلت القوات العـراقية وجرت معارك دموية مع البارازانيين ، مستعينة بقوة الطيران البريـطانية . ولكن قـوات

الحكومة لم تنجح في إنهاء التمرد ولذلك تمت الاستعدادات لحملة عسكرية جديدة ضده . . وأرسل وزير الداخلية رسلاً الى الشيخ مؤكدين له عدم إضمار الحكومة سوءاً له ولكنها تصر على إنشاء المخافر اللازمة للشرطة . ولكن الشيخ أصر على رفضه . ولذلك فقد استأنفت الحكومة حملتها العسكرية بمساعدة القوة الجوية البريطانية . واستطاعت بعد اصطدامات عنيفة دحر قوات الشيخ ودخول مرغه سور . وكان ذلك في حزيران ١٩٣٢ . وقد اضطر الى تسليم نفسه للجنود الأتراك على الحدود ومعه اثنان من إخوته ومائة من أتباعه . واستطاعت الحكومة على أثر ذلك تأسيس المخافر في جميع أنحاء ناحيتي مزوري بالا وبروش .

« وقد نقلت الحكومة التركية هؤلاء اللاجئين الى أدرنه على الحدود التركية البلغارية. ولما اتضح لها بعد مرور سنة أن في نية الانكليز اسكان الأثوريين في محل الكرد البارازانيين استفزهم الأمر فنقلوا الكرد اللاجئين من أدرنه الى منطقتهم الأصلية « كوبان » على الحدود العراقية ـ التركية . ولما شعر الانكليز بافتضاح سر سياستهم توصلت الدبلوماسية الانكليزية التركية الى إعادتهم الى العراق فاسكنوا الموصل ثم نقلوا الى الناصرية فالحلة فالديوانية ثم أرسلوا الى السليمانية فلبثوا فيها الى قيام ثورة الملا مصطفى في عام ١٩٤٣ »[٣٠] .

وهكذا يتجلى ان عدة عوامل لعبت دورها في حركات البارازانيين بين ١٩٢٧ ـ ١٩٣٢ ، وان هذه الحركات كانت محدودة وعشائرية ، ولم تكن بعيدة عن انعكاسات القضية الأثورية (النسطورية) ولا عن الحساسيات الدينية . وأي وصف لهذه الحركات بالانتفاضات القومية هو افتئات على الحقيقة وعلى معنى الثورة ، وتاريخ الحركات القومية . . . بل نود أن نؤكد على دور الانجليز في رعاية الشيخ أحمد في السنوات الأولى ، وعلى ان حركاته لم تكن تخلو من أصابع مشبوهة لاحراج الحكومة ولاضعاف الجيش العراقي الذي كان صغيراً آنذاك وحيث كان الاتجاه قوياً نحو الأخذ بالتجنيد الاجباري الذي كان يعارضه الانجليز . ويبدو أن بريطانيا كانت تريد إشعار الدولة العراقية دائماً بأن أمنها وأمن العراق في خطر دائم من الداخل والخارج لولا العلاقات مع بريطانيا وعونها العسكري (لا سيما من خلال القوة الجوية البريطانية) .

تقييم عام

لقد أدلينا فيما مر برأينا في طبيعة وهوية حركات الشيخ محمود والشيخ أحمد وفي احداث عام ١٩١٩ لمناطق عقرة والعمادية . .

ونورد هنا التأكيد الخاص على ما يلي :

١ ـ ان ابرز هذه الحركات وهي حركات الشيخ محمود الحفيد بدأت بتحريك وتشجيع بريطانيين ، وان تطورت للخروج عما أراده الانجليز له من إطار وغايات . وكان أبرز ما يخص القضية الكردية في فترة سنوات الاحتلال والعشرينات التلاعب الانجليزي الاستعماري بورقة القضية الكردية لا حباً بالأكراد وحقوقهم بل لاحراج العراق وإرباكه والضغط عليه وحمله على الارتباط بقيود استعمارية ثقيلة بدلاً من الانتداب المكشوف ؛ فضلاً عن بسط السيطرة على الثروة البترولية .

٢ ـ كان لحركات الشيخ محمود ولأكثر المطالب الكردية التي قدمت الى عصبة الأمم طابع انفصالي واضح أو ما يعني الانفصال ويؤدي بالنتيجة اليه . ونلاحظ ان اوساطاً كردية وطنية في تلك السنوات لم تدرك ان الطريق الصحيح الوحيد لخدمة الشعب الكردي في العراق وتحقيق حقوقه القومية هو طريق التعاون والكفاح المشتركين العربي والكردي ، وان عقد الآمال على بريطانيا أو أية دولة خارجية أخرى كان وقوعاً في الأوهام وانزلاقاً في سبيل الضلال (انظر الملاحق) .

ولا شك في انه كان للتخلف الملحوظ في المجتمع الكردي وخصائصه المتميزة افرازات وتأثيرات كبيرة وقوية على طبيعة الحركات السياسية التي انفجرت في المنطقة الكردية .

٣ ـ لم تبرهن الحكومات العراقية المتعاقبة وحتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ على تنفيذها الصادق والجدي والكامل لما تم الاعلان عنه من التزامات وعهود ومشاريع رسمية في المنطقة الكردية ، برغم ان ذلك لم يتضمن غير حقوق تعليمية وثقافية وتعيين الموظفين الأكراد في المنطقة الكردية (انظر الملاحق) . فالتشكي الكردي كان مبرراً والاحتجاج كان مشروعاً وذلك بصرف النظر عن كيفية ومدى استغلال الجهات الخارجية للقضية الكردية ، وبصرف النظر عن العقليات المتخلفة للقيادات الاقطاعية

والعشائرية وعن الاتجاهات الانعزالية لأكثر العناصر السياسية الكردية عهد ذاك . فوجود قضية كردية قائمة ومشروعة شيء ، والاستخدام الاستعماري والمشبوه والانفصالي لهذه القضية شيء آخر . . . وقد كان المهم هو العمل الواعي لحل هذه القضية بأفضل السبل وبما يخدم الشعبين العربي والكردي وتقدم وطنهم المشترك ـ العراق . ومن أجل ذلك كان لا بد من تحرر العراق من الاستعمار ، ومن قيام سلطة وطنية وتقدمية في البلاد . وقد فتحت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الباب أمام ضمان بعض الحقوق القومية للأكراد . ولكن ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ هي وحدها التي استطاعت حل القضية الكردية في العراق حلاً سلمياً ديمقراطياً على أساس الحكم الذاتي . . على ان تقصيرات الحكومات العراقية والروح الشوفينية للعديد منها ، لم تكن تعني وكما لاحظنا سابقاً أن الأكراد لم يفوزوا بأية حقوق أو تحسينات في أوضاعهم ، أو أن هذه الأوضاع كانت مساوية أو مشابهة لأوضاع اكراد إيران وتركيا . فقد كان هناك اكراد في قوام الوزارات ومجلسي النواب والأعيان وفي قيادات الجيش وجهاز البوليس وفي سلك كبار الموظفين . . . وكان الكثير من مظاهر وجوانب الظلم والاستغلال اللذين تعانيهما الجماهير الكردية مشتركة مع ما كان يعانيه مجموع الجماهير في العراق . . . ويبقى انها كانت تعاني ، فوق ذلك ، من الحرمان من حقوق قومية أساسية ومن قهر مضاعف .

٤ ـ وأما بخصوص القوى والأحزاب والتيارات الوطنية والقومية العراقية ، في تلك السنوات فانها لم تبلور سياسة علمية رشيدة وواضحة في مجال القضية الكردية ، وقد تأثرت نظرات كثير منها بالاستثمار الاستعماري والرجعي للقضية الكردية ولقضايا الأقليات الدينية والقومية في البلاد . إننا نجد اهمالاً تاماً لذكر الحقوق الكردية في برامج الحكومات المتعاقبة في الثلاثينات ، برغم التصريحات والوعود المعلنة في العشرينات . وقدتضمنت المذكرة الخاصة للملك فيصل الأول الموجهة الى عدد من أقطاب الحكم إشارات الى الأكراد حيث ورد مثلاً :

« هذه الحكومة تحكم قسماً كردياً اكثريته جاهلة بينه اشخاص ذوو مطامح شخصية يسوقونه للتخلص منها بدعوى أنها ليست من عنصرهم »[٣١] .

ثم يستشهد في معرض الحديث عن الضعف العسكري للدولة بحركات الشيخ محمود اذ يقول :

« يكفينا لتقدير مبلغ قوانا لإخماد هياج مسلح ما قاسيناه إبان ثورة الشيخ محمود ،

والنقص العددي البارز الذي ظهر في قواتنا العسكرية آنئذ . كل ذلك يضطرني ان أقول إن الحكومة اضعف من الشعب بكثير (المصدر السابق ص ٣٠٢) . ثم يستشهد وبالاتجاه ذاته ، بحركات بارزان مؤكدا : « إنه من الجنون القيام بانشاءات واصلاحات عظمى في البلاد ، قبل ان نطمئن الى كفاية القوة الحامية لهذه الأعمال » (المصدر السابق ، ص ٣٠٥) ان هذه الاشارات الى الأكراد سلبية ان صحّ التعبير حيث لا يقدم الملك توصيات ملموسة تؤكد على حقوقهم القومية . غير أن نقطة القوة الكبرى في مذكرته تأكيده القوي والمتكرر على ضرورة تربية العراقيين جميعاً بروح الوطنية العراقية الصادقة ذلك ان « أهم ما ينقص العراق هو الوحدة الفكرية والمليّة والدينية » على حد تعبير المذكرة المذكورة . ومن هنا ضرورة « ان تحل محل التعصب المذهبي والديني هذه الوطنية الصادقة . . . الخ . . . » ويعقب السياسي ناجي شوكت (ممن تولوا مسؤ وليات كبرى عهد ذاك) على مذكرة الملك بملاحظات خطية ورد فيها : ـ « وأما الأكراد فانني أرى أن ما أعطي لهم من حقوق لحد الآن كاف وواف ، ولا أرى من المناسب إعطاء حقوق جديدة لهم ، بل على الحكومة ان تراعي العدل بينهم وبين إخوانهم العرب ، وتسوسهم بحكمة وتؤدة »[٣٢] .

وأما اطراف الحركة الوطنية وتياراتها فانها ، وحسب ما اطلعنا عليه من معلومات ومصادر ، لم تبد هي الأخرى الاهتمام المطلوب . غير أنه قد تكون هناك مصادر لم نطلع عليها وتتضمن ماينقض اويعدل من فرضيتنا هذه .

فجماعة (الأهالي) وجمعيتهم التي سميت بالاصلاح الشعبي طرحت منهاجاً ليس فيه حرف واحد عن القضية الكردية[٣٣] .

ولا نجد إشارات في برامج حزبي الأخاء الوطني (ياسين الهاشمي) والوطني (جعفر ابو التمن) . أما الحزب الشيوعي العراقي الذي بدأت تشكيلاته تتكون عام **١٩٣٤** فقد صدرت في جريدته السرية الصادرة عام **١٩٣٥** شعارات منها : « استقلال كردستان » ، وبذلك فانه وقف موقفاً معاكساً تماما ، بتبنيه لمواقف الانفصاليين الأكراد متأثراً في ذلك دون شك بسياسات المنظمة الدولية « الأممية الثالثة » التي كان يسيرها الاتحاد السوفياتي . ونشير الى فقرات وردت في برنامج كتلة الضباط القوميين في الجيش العراقي ، وهي التي تبلورت في حوالى سنة **١٩٢٧** بقيادة صلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد . وقد جاء في برنامجهم الذي سموه « الميثاق القومي العربي » ما يلي :

« التعاون والتآخي التأريخي مع الأكراد ، اذ تعتقد الهيئة أن القضية الكردية لا تتعارض مع القومية العربية طالما تشهد في طموحها الى التوسع في داخل الممالك المجاورة للعراق من الشرق والشمال ، ويكون التعاون مع الأكراد على هذا الأساس »(٣٤) .

ونلاحظ هنا ايضاً عدم اهتمام بمطالب الأكراد برغم التأكيد الصحيح على « التآخي التأريخي » العربي الكردي . . .

٥ ـ ان الاستثمار الاستعماري للقضية الكردية كان جزءاً من سياسة استعمارية أوسع لتمزيق صفوف الشعب العراقي وضرب نضاله الوطني المشترك ضد السيطرة الأجنبية ومن أجل السيادة والاستقلال والتقدم والديمقراطية . فقد كان هناك ايضاً استخدام اوراق الطائفية بين السكان المسلمين ، وهم الأكثرية العظمى من سكان العراق ، وتحريض زعماء العشائر في المناورات السياسية ولاضعاف الجيش ، والتلاعب بالمشكلة الأثورية ، وبعواطف اليزيديين أحياناً (لا سيما ضد قانون الدفاع الوطني عام ١٩٣٥) . إن هذه السياسات الخبيثة واللئيمة كانت تمارس لا من قبل الانجليز وحسب ، بل وايضاً ، وبأشكال ودرجات مختلفة ، من قبل فرنسا (المنتدبة في سوريا المجاورة) وإيران ، وغيرهما ايضاً . (أنظر الملاحق) .

الهوامش

---

(١) المس بيل ، « فصول من تاريخ العراق القريب » ترجمة جعفر الخياط ص ١٤٦ ـ ١٤٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق

(٦) دبليو . آر. هي « سنتان في كردستان » ترجمة فؤاد جميل ص ٥٧ .

(٧) انظر الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١

(٨) فصول من تاريخ العراق القريب ، الترجمة العربية ، ص ١٨٧ .

(٩) المصدر السابق ، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ ـ ١٨٩ .

(١٠) المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(١١) المس بيل ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ ـ ١٩١ .

(١٢) Longrigg , «Iraq , 1900 to 1950 » , P 104

(١٣) المس بيل ، ص ١٩٧ ـ ١٩٨ ـ ١٩٩ .

(١٤) المس بيل ، ص ٢٠٠ .

(١٥) المس بيل ،المصدر السابق، ص ٢٠١

(١٦) الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ١ ، ص ٢٢٢

(١٧) المس بيل ، المرجع السابق ، ص ٢٠١ . وسبقت الاشارة الى السيدة عادلة خانم وشخصيتها وخدماتها للانجليز ، لا سيما في تلك الفترة الدقيقة بالنسبة لهم .

(١٨) الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ١ ، ص ٢٣ .

(١٩) الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ٢ ، ص ١١٤ ـ ١١٧ .

(٢٠) Longrigg , « Iraq 1900 to 1950 » P. 193

(٢١) المصدر السابق ، Longrigg ، ص ١٩٤ . وانظر الحسني في تاريخ الوزارات ، ج ٣ ، ص ١٢٧ .

(٢٢) الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ٣ ، ص ١٢٩ .

(٢٣) انظر هامش المترجم المرحوم فؤاد جميل عن كتاب هاي ، ص ٢٢٥ .

(٢٤) الكتاب أعلاه ، ص ٢٢١ ، ٢٢٣ .

(٢٥) المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، الترجمة العربية ، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ .

(٢٦) المصدر السابق ، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦ .

(٢٨) الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ٣ ، ص ١٧٩ ـ ١٨٠ .

(٢٩) الحسني ، ص ١٨٠ .

(٣٠) الحسني ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ ـ ١٨٤ .

(٣١) الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ٣ ، ص ٣٠٤ وما بعدها .

(٣٢) « أوراق ناجي شوكت » بغداد ١٩٧٧ ، ص ٨١ .

(٣٣) مثلاً « مذكرات كامل الجادرجي، بيروت ، ١٩٧٠ .

(٣٤) انظر (رجاء حسين الخطاب) في كتاب « تأسيس الجيش العراقي » بغداد ١٩٧٩ ، ص ١٤٧ ـ ١٤٨ .

الباب الثالث

برقيات بريطانية رسمية سرية حول القضية الكردية
بين اواخر ١٩٢٠ واواخر ١٩٢١

مقدمة :

نترجم طيا سلسلة من البرقيات البريطانية السرية المتبادلة حول القضية الكردية في كل من العراق وايران وتركيا ، مع تركيز خاص على العراق ، حيث ان الاهتمام البريطاني بالمشكلة جاء مع احتلال العراق والتخطيط للسيطرة المحكمة عليه بمختلف الاشكال والاساليب الصريحة والمكشوفة ، واستغلال القضية الكردية في هذا السبيل . وقد تفضل الاخ الاستاذ نجدة فتحي صفوت ، الكاتب والمؤرخ العراقي المعروف ، مشكوراً بتزويدنا بصور من هذه البرقيات ، واستفدنا منها في اطروحتنا الجامعية المقدمة الى جامعة السوربون عام ١٩٧٥ وحيث أعربنا فيها عن شكرنا للاستاذ صفوت . كما فعلنا ذلك مرة اخرى في كتابنا الصادر بالفرنسية عام ١٩٧٧ تحت عنوان « L'Irak nouveau et le problème Kurde ». ونودان نعبر هنا مرة اخرى عن مشاعرنا الطيبة نحوه . ولعله كان الاقدر على ترجمة هذه البرقيات وبأكثر دقة منا . ومع ان بعض هذه البرقيات ناقصة فانها تقدم بوجه عام التصورات والمواقف البريطانية للمشكلة الكردية في تلك الفترة ، برغم انها خضعت لبعض التبديلات التكتيكية المهمة . الا ان جوهر المنطلق البريطاني ظل استعمارياً مناوراً مخادعاً باستثمار المشكلة لصالح الاغراض والمخططات الاستعمارية . وتظهر هذه البرقيات اساليب الانجليز في اقامة العلاقات مع الزعماء العشائريين والدينيين في كردستان ، وتشجيعهم او تثبيطهم وفقاً لحسابات ومقتضيات

السياسة البريطانية في العراق وفي المنطقة عهد ذاك . ولم يكن الانجليز وحدهم النشطاء في هذا الميدان بل نجد ايضاً تحركات وتأثيرات روسية ويونانية وتركية ـ كمالية باتجاه استغلال الطموحات والمشاعر الكردية في المناورات والصراعات الدولية . وتعكس هذه البرقيات سذاجة الزعماء الاكراد في تلك السنوات وتخلفهم السياسي وحسن ظنهم بالدول الغربية ، ولا سيما بريطانية ، وسهولة تضليلهم ، وعقلياتهم العشائرية والفردية ، والنزعات الانفصالية لمعظمهم .

لقد اكملنا ترجمة هذه البرقيات منذ اكثر من عام ، ولا ادري متى ستسنح فرصة الطبع ، المفترض ان يجري في بيروت ، فقد اعددنا هذا الكتاب واحداث ومآسي العدوان الصهيوني الواقع منذ أكثر من شهرين مستمرين ، وما سببه هذا العدوان على لبنان من مجازر جماعية ودمار شامل وتعطيل للأعمال .

واود اخيراً الاعراب عن شكري وتقديري للاستاذ كمال الجراح لترجمته لبعض هذه البرقيات وللانسة ياسمين يونان على ما بذلت من جهد في تدقيق الترجمة واعدادها للنشر ؛ راجياً ان يكون في هذه الصفحات ما يفيد الساسة والباحثين والمؤ رخين في العراق اوخارجه .

برقية من المعتمد السامي في بغداد .

الى لندن

مكرر : المعتمد السامي ، القسطنطينية .

رقم ١٣٩٨٧ .

التاريخ : ١٧/ ١١/ ١٩٢٠ .

كردستان المركزية . ان تقريراً قدم اليّ من الموصل يبدأ بالقول : ـ

« لقد وصل توا من ديار بكر ضابط تركي سابق من مواليد السليمانية واسمه أديب أفندي .

انه يقول ان هناك حركة في ديار بكر تستحق الاهتمام لطرد الاتراك واقامة كردستان المستقلة تحت الاشراف البريطاني . وقادة الحركة هناك هم من بيكوات جميل باشا ، الذين يسكن رئيسهم اكرم بيك في القسطنطينية وان رؤ ساءهم المحليين في ديار بكر هم قاسم بيك وقدري بيك . وهم جميعاً على اتصال بخربوطِ وديار بكر وبطاليس .

ويذكر بأنهم حريصون جداً على الاتصال بنا هنا ، وانني أشك في أنهم قد أرسلوه لهذا الغرض » .

انتهى التقرير وهو موجه الى وزير الدولة ، ومكرر القسطنطينية .

المعتمد السامي

نسخة .

برقية R

من رمبولد Rumbold ، القسطنطينية[1] .

الى : المعتمد السامي ، بغداد .

رقم ٢٤ .

التاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٢٠ .

وصل في ٢٦ / ١١ / ١٩٢٠ .

بالاشارة الى برقيتكم المرقمة ١٣٩٨٧ والمؤرخة في ٢٧ نوفمبر . لقد جاء اكرم بيك الى هنا في السنة الماضية بمعية الميجر نويل الذي[2] رافقه خلال جزء من جولته في المناطق الكردية . ويحمل الميجر نوبل رأياً جيداً عنه .

وقد طلب اكرم بيك منذ شهور الحصول على تسهيلات للسفر الى ديار بكر عبر بيروت وذلك لرعاية أراض له هناك . وقد أوصيت به خيراً عند الفرنسيين الذين رفضوا ، رغم ذلك ، السماح له بالسفر .

وقد طلب مؤخراً الموافقة على سفره الى بغداد ، حيث يأمل أن يأخذ طريقه أخيراً من هناك الى ديار بكر . وان من الواجب السماح بسفره حتى بغداد .

---

(١) المعتمد السامي البريطاني في الاستانة (المترجم) .
(٢) من ضباط الاستخبارات الانجليزية ولعب دوراً في المنطقة الكردية العراقية ، وعين مستشاراً للشيخ محمود البرزنجي بعد الهدنة وتعيين الشيخ حكمدارا على السليمانية .

المندوبيّة السامية البريطانية .

القسطنطينية .

٢٩ ديسمبر ١٩٢٠ .

الرقم : ١٧٠١/ م/ ١٧٤٣/ ٥ .

فخامة اللورد[١]

١ ـ بالاشارة الى برقية فخامتكم المرقمة ٧٠٨ والمؤرخة في ٣١ تموز ، والى المراسلات السابقة حول كردستان ، اتشرف بأن أرسل طيا مذكرة حررها الضابط السياسي الثاني في هذه المندوبية السامية بشأن مقترحات تقدم بها بعض اكراد القسطنطينية لمحاربة الخطر البلشفي .

٢ ـ انني ارسل هذه المذكرة لمجرد اطلاع فخامتكم . ومن المؤكد انني لن اشجع الزعماء الاكراد هنا على الانخراط في أية خطط تمس ما بين النهرين (وادي الرافدين) والمناطق المجاورة الا بتعليمات قاطعة من البلاد (أي من حكومته . المترجم) .

٣ ـ غير ان من الصدف انني في الوقت الذي ارفقت فيه هذه المذكرة ، فقد تسلمت بصورة مستقلة وثيقة تعطي للمذكرة اهمية اكبر ، واعني البرقية المرسلة صورتها من بغداد برقم ٥ س وتاريخ ٢٢ ديسمبر من المندوب السامي لصاحب الجلالة في بلاد ما بين النهرين والموجهة اصلا الى وزير الدولة لشؤون الهند بشأن موقف الاكراد في المناطق المتمركزة حول جزيرة ابن عمر .

٤ ـ وانني اسمح لنفسي ، ومن غير أية رغبة في التجاوز على ميادين اختصاص المعتمد السامي في بغداد ، بلفت النظر الى الطابع المنذر بالسوء الذي يبدو عليه الوضع الراهن في ذلك الجزء من العالم وكما يمكن تقديره من هذا المركز الهام برغم بعده .

٥ ـ ان هناك مؤشرات كثيرة تدل على ان البلاشفة يتطلعون نحو الجنوب من المواقع

---

(١) المقصود هو وزير الخارجية البريطاني اللورد كرزن (المترجم) .

التي اقاموها في اذربايجان وشمال فارس . ويبدو ان الملك حسين ، وولده عبد الله ، ان لم يكن فيصل أيضاً ، ابعد ما يكونون عن استحقاق ثقة حكومة صاحب الجلالة . فالمطامح الشخصية لعبد الله تتجه نحو بلاد ما بين النهرين . ومصطفى كمال وشركاؤه ـ وان هذا بشكل خاص للغاية هو الذي يجيز لي لفت النظر الى الحالة ـ يعبرون عن ميولهم للابقاء على تحالفهم مع البلاشفة في الوقت الحاضر . كما يبدو انهم على اتصال بالملك حسين واولاده . ويعلن مصطفى كمال عن اعتباره بلاد ما بين النهرين جزءاً من تركيا يجب استرداده ، وهو يطالب به باسم (الجبهة الوطنية) . ومن الواضح ان مما يلائمه تماماً تشجيع أية نشاطات تستهدف احراج حكومة الجلالة في تلك البلاد . وأخيراً فان وصول بعض الشخصيات الى القسطنطينية من بغداد ، وبضمنها فؤاد بيك دفتري زادة ورؤوف بيك الجادرجي يعني وجود مساع لاقامة الصلات بين ما بين النهرين والقسطنطينية ذاتها لاغراض المكائد والدعاية .

٦ ـ اذا تقرر ان يكون استخدام العناصر الكردية لمواجهة الانشطة المذكورة جزءاً من سياسة حكومة صاحب الجلالة فان للزعماء الاكراد في القسطنطينية دوراً يجب أن يلعبوه . وفي الوقت نفسه فانني لا استطيع اخفاء واقع انهم غير موحدين ابداً ، وبأن الزعماء الاكراد هنا ـ مع استثناء السيد عبد القادر[1] وربما بعض اعضاء عائلة بدرخان ـ متشربون بالتقاليد التركية الى الحد الذي لا يوحون معه بثقة كبيرة .

٧ ـ ارسل نسخة من هذه الرسالة ومرفقها الى المندوب السامي لحكومة صاحب الجلالة في بغداد .

ولي الشرف يا فخامة اللورد ان أبقى ، وباحترام عظيم ، خادمكم المطيع .

هوراس رامبولد
المعتمد السامي

---

(١) مرت الاشارة اليه مراراً في الفصول السابقة من هذا الكتاب .

١ ـ اتصل بي منذ بضعة أيام حمدي باشا ، وزير البحرية السابق ، بشأن موضوع استخدام الاكراد حاجزاً ضد تقدم البلاشفة نحو بلاد ما بين النهرين .

٢ ـ وقال حمدي باشا ان البلاشفة قد امتدوا الان نحو الحدود التركية ـ الروسية ، وبأنهم يشكلون خطراً مباشراً على البلدان التي تقع جنوباً ، وبضمنها كردستان وبلاد ما بين النهرين . وقد حث حكومة صاحب الجلالة على استخدام الاكراد حاجزاً ، وبأن عليها ، من أجل ذلك السماح لبعض الاكراد المتنفذين ، وبضمنهم سيد عبد القادر وهو شخصياً ، بالسفر الى الموصل ، والعمل لتحويل القبائل المحلية الى معارضة موحدة لأي تقدم بلشفي .

٣ ـ ان هذا ليس بالاقتراح الجديد . فالسيد عبد القادر ، وهو اكثر زعيم كردي منفرد نفوذاً هنا ، قد تحدث مراراً وتكراراً عن الخطر البلشفي . وكان من رأي عبد القادر منذ شهور استخدام الاكراد لتدمير الكماليين ووقف الزحف البلشفي . وقد تبنّى فريد باشا هذه النظرية الى حد أنه أدخل في خططه لقمع الكماليين تنظيم حركة معادية لهم في كردستان . وقد استبعد اللورد كرزن ، في برقيته المرسلة من سان ريمو في ٢٤ نيسان ، هذا الاقتراح ، في الوضع الراهن على الأقل . كما ان وزارة الخارجية قد استثنته بصورة أكثر قطعية في برقيتها المرقمة ٧٠٣ في ٣١ اكتوبر . وهذه على ما أعتقد ، هي البيانات الرسمية الاكثر قطعية المتوفرة عندنا .

٤ ـ لقد كانت هذه الأحكام على بالي وأنا أتحدث مع حمدي باشا ، وكذلك اللامبالاة العامة والدائمة التي أبدتها حكومة صاحب الجلالة تجاه أية مقترحات للاستفادة من الاكراد كمصدر قوة . وقد وعدته بالنظر فيما قال ورفع الأمر (أي الى المراجع العليا ـ المترجم) .

غير أنني أشرت الى واقع ان ما قد يكون أكثر الحاحاً من المال لنجاح خططه هو التلاحم ما بين الاكراد أنفسهم الذين اتخذت كثرة منهم محلياً موقفاً معادياً لبريطانيا .

٥ ـ ان من الصحيح تماماً انه من غير المتوقع حصول تماسك بين الاكراد في المنطقة الواقعة بين خليج الاسكندرونة والقوقاس والحدود الايرانية . وفي الوقت نفسه فان من الممكن أن يشكل الاكراد المتعاطفون مصدر قوة مفيداً ، في حالة تفكير البلاشفة (وهذا

يبدو محتملا جداً) في التحرك جنوباً نحو فارس وبلاد ما بين النهرين في بداية العام القادم . وليس لي رأي جيد عن حمدي باشا ، غير أن لي تقديراً عالياً للسيد عبد القادر . فهو ذو نفوذ ديني كبير بين الاكراد ، كما انه نزيه ونشط جداً وان كان ذا أفق محدود .

٦ ـ ان آخر معلوماتي عن الوضع الكردي المحلي هنا هو أن الجناحين قد اتفقا مرة أخرى ، وسيكون ثمة مرة أخرى ناد واحد برآسة عبد القادر ونيابة رئاسة أمين علي بيك بدرخان[1] .

أ . رايان

المندوبية السامية البريطانية ـ القسطنطينية ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠ .

سياسي حل الشفرة :

السيرهـ . رمبولد (القسطنطينية) .

١ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٢١ .

الارسال : ساعة ٧,٤٠ بعد ظهر ١ يناير ١٩٢١ .

التسلم : الساعة ٣,٣٠ بعد ظهر يوم ٢ يناير ١٩٢١ .

الرقم (١) .

الى بغداد ، البرقية رقم ٥ س في ٢٢ ديسمبر الى (كلمات لم تحل شفرتها) .

الح الزعماء الاكراد هنا على مدى عامين على ضرورة تمكينهم من تنظيم حركة في كردستان تحت رعاية بريطانيا مدعين باستمرار بأن لديهم من النفوذ بين الرؤساء المحليين ما يكفي لجعلهم قادرين على ذلك . فالسيد عبد القادر مثلا قد اعرب في منتصف ١٩١٩ عن ثقته في ان يضمن بسهولة سلطته على عبد الرحمن الشيرناخي الذي كان وراء حادث زاخو ومقتل ضباط بريطانيين ، والذي يتردد ذكره اليوم بوصفه عنصر معارضة محتملا للكماليين .

وقد كان من شأن الموقف المتحفظ دائماً لحكومة صاحب الجلالة ونصوص معاهدة السلام انها لم تشجع الزعماء على اقامة صلات وثيقة بهذه المندوبية السامية بالرغم من ان كرد حمدي باشا اتصل بي مؤخراً واقترح السماح لعبد القادر وآخرين بالسفر الى الموصل لحث القبائل على تنظيم معارضة موحدة ضد العدوان البلشفي . وقد رفعت ذلك . . .

ملاحظة المترجم : ليست لدينا مع الاسف بقية هذه الوثيقة .

سياسي حل الشفرة

السيرهـ . رمبولد (القسطنطينية) .

٢ آذار ـ مارس ـ ١٩٢١ .

الارسال : الساعة ٩,٣٩ بعد الظهر ٢ مارس ١٩٢١ .

التسلم : الساعة ١٠,٣٠ بعد الظهر ٥ مارس ١٩٢١ .

الرقم : ١٤٨ .

ان التقارير الواردة عن المؤتمر(*) قد ابهجت الدوائر الكردية كثيراً . وقد اتصلت بي كلتا المجموعتين الكرديتين اللتين تطالبان بتحقيق المطامح الكردية . غير انني لم اقابلهم شخصياً بسبب استمرار انقسامهم ، كما لم اشجع طلباتهم (ب ؟) ارسال برقيات الى المؤتمر . الا انهم متفقون على جميع النقاط الاساسية ويمكن تلخيص آرائهم المشتركة كما يلي :

١ ـ لقد تجسدت المطامح الكردية في (مذكرات ؟) مختلفة قدمت منذ الهدنة . ان الاكراد لن يغزوا اي عنصر غريب وضئيل (؟) في كردستان سواء كان تركيا او ارمينيا ، وان اعضاء وفد انقرة الذين يدعون تمثيل الاكراد يفتقرون الى اية قدرة تنفيذية تؤهلهم للتحدث باسم الاكراد .

٢ ـ لقد اعترفت المعاهدة بمبدأ الحكم الذاتي . ويرى الاكراد انه اذا كانت ستجري اية تبديلات على المعاهدة فأنها لا ينبغي ان تكون باتجاه المس بهذا المبدأ بل باتجاه ان تدخل في كردستان مقاطعات اخرى حيث يشكل الاكراد الاكثرية ، وبشكل اخص في شمال شرقي آسيا الصغرى ، وبعض المقاطعات التي الحقتها المعاهدة بسوريا برغم ان سكانها اكراد ، وكذلك تمكين الاكراد من ان يكون لهم منفذ على البحر عن طريق ضم جزء من اياز .

(*) يظهر ان المقصود هو مؤتمر القاهرة البريطاني في مارس ١٩٢١ (المترجم) .

مستعجل

داونيننغ ستريت
٨ آذار ـ مارس ـ ١٩٢١

اية مراسلة حول هذا الموضوع يجب ان تعنون الى وكيل وزارة المستعمرات
لندن ـ اس ـ واو .
وان يذكر الرقم التالي : ٩٨٢٩/ ١٩٢١ .

سيدي .

اسمح لنفسي بالاشارة الى الرسالة الصادرة عن هذه الادارة في ٤ مارس ومرفقها تقرير مخابرات ما بين النهرين المرقم في ٣١ ديسمبر ١٩٢٠ .

ويلاحظ من الفقرتين ٢ و٣ من ذلك التقرير بأن القانون الانتخابي الذي اعد لما بين النهرين قد صيغ بما يشمل المناطق الكردية ، وبأن السير ب . كوكس قد اكد نيته في معالجتها بصورة خاصة مع مجلس الدولة على ضوء صياغة المادة ٦٤ من معاهدة سيفر . غير ان من المفهوم ان الوفد التركي سبق ان اثار مسألة صياغة هذه المادة خلال المؤتمر هنا ، وثمة احتمال بتعديلها بطريقة تحذف كل اشارة الى دولة كردية مستقلة في المستقبل [١] ، وبالتالي حذف حق اكراد كردستان الجنوبية (داخل حدود ما بين النهرين) بالانضمام الى مثل هذه الدولة .

ومن اجل اعطاء السير ب . كوكس تحذيراً مسبقاً وفي الوقت المناسب حول اي تعديل من هذا النوع على معاهدة سيفر ، فأنني ارجو اعلام الادارة بقرارات المؤتمر حول هذا الموضوع [٢] .

واظل سيدي خادمكم المطيع .   وكيل الدولة لوزارة الخارجية .

---

(١) وقد حذفت بالفعل عند عقد معاهدة لوزان لسنة ١٩٢٣ . ويرى القارىء انه رغم علم الانجليز وسعيهم نحو التعديلات المذكورة فانهم كانوا يتذرعون ببنود اتفاقية سيفر لتبرير مواقفهم وسياستهم في العراق (المترجم) .

(٢) يظهر ان المقصود هو مؤتمر القاهرة (المترجم) .

سري

برقية من المعتمد السامي في ما بين النهرين الى وزير الدولة للمستعمرات[1]

(وصل ادارة المستعمرات في الساعة ٢٥ , ١ قبل ظهر ١٩ نيسان ـ أبريل ـ ١٩٢١)

١الرقم ٢٩ كردستان .

ان جميع مداولاتنا ومقترحاتنا في مؤتمر القاهرة حول التقليص الفوري للقوات العسكرية كانت بالتأكيد قائمة على شرط أولي وهو انتهاء الخطر التركي على حدودنا الشمالية حال تعديل معاهدة سيفر التي كانت قائمة انذاك . والذي كان يعتمد اعتماداً خاصاً على هذا الشرط الاولي هو انسحاب القطعات البريطانية من نقاط الحدود في الموصل . وهذا شرط لم يتحقق أبداً لحد الان . فقد وردت التقارير عن وقوع الحوادث التالية خلال (الشهر الماضي ؟) : ـ

١ ـ تعيين توفيق زكي ، مروج الدعايات المعادية لبريطانيا والذي كان قد تقرر اعتقاله ، مديراً على سلوبي Slopi ويقع مقره في المخفر التركي الحدودي كيركيت .

٢ ـ اعقب تعيين الموما اليه توزيع مناشير كثيرة باللغة الاوردية على طول الخابور بين الجنود الهنود تحمل طابعاً اسلامياً تحريضياً للغاية ، وتدعوهم الى قتل ضباطهم وترك المنتدبين (من الانتداب . المترجم) وقتل أي مسيحي يصادفهم خلال ذلك .

٣ ـ أطلق مخفر كيركيت النيران على الأكلاك[2] النازلة من زاخو الى الموصل فاضطرت الى العودة .

٤ ـ في بدار ، وهي قرية مسيحية تبتعد ثلاثة اميال عن زاخو ، ربطت قنبلتان من صنع روسي ، بمصباح الكنيسة وبمصباح بيت رئيس القرية وكل منهما كان يحمل منشوراً من المناشير مارة الذكر أعلاه .

---

(١) هوونستن تشرشل .

(٢) الاكلاك كانت وسيلة نقل نهرية للبضائع ومشكلة من اخشاب مربوطة .

٥ ـ قام (ضابط ـ ضباط ؟ ـ) تركي بزيارة كبار شيوخ شمر داخل حدودنا ووزع عليهم الأوسمة التركية وهدايا من السلاح .

وواضح في مثل هذه الظروف أنه ما لم تقدم أنقرة دليلا معينا يقنع رجال القبائل كازاحة نهاد باشا ، فان من المستحيل تحقيق الانسحاب المطلوب من تلعفر وزاخو وعقره . وبدونه فان انسحابنا لن يؤ ل فقط كخطوة أولى للانسحاب التام من الموصل ، بل وسيكون أيضاً اشارة لاحتلال زاخو من جانب القوات التركية أو القبائل التي يحرضونها .

غير انني مستعد للموافقة على الانسحاب من دهوك ، وعلى تقليص فوريّ لقوات المخافر المشار اليها . وأما أكثر من ذلك فسيكون محفوفا بأفدح الاخطار . وخلال هذا الوقت فقد سافر كل من الجنرال ساندرز ، الذي حل محل ايرنسايد Ironside والميجر بويل Boyle الى الموصل لبحث الاقتراحات الخاصة بمشروع تشكيل قوات من الليفي[1] في الميدان ، والتجنيد لها بأسرع وقت مستطاع .

---

(١) مرت الاشارة الى هذه القوات شبه العسكرية في الفصول السابقة . وكانت ملحقة بالقوات البريطانية ومتشكلة من الاثوريين .

برقية من وزير الدولة للمستعمرات الى المعتمد السامي في ما بين النهرين

(أرسلت في الساعة ٣,٤٥ بعد ظهر يوم ٢٢ نيسان ١٩٢١) .

الاولوية أ .

الرقم ٣٢ كردستان . بالاشارة الى برقيتكم المرقمة ٢٩ في ١٨ نيسان . لا نستطيع أن نعتبر أن أياً من الحوادث التي وصفتموها يأتي بصورة دقيقة في اطار الهجوم المنظم الذي يناقض الافتراض الذي قامت عليه مقترحات القاهرة . ومن المفترض ان لا يتأثر البرنامج الحالي المتفق عليه في مؤتمر القاهرة بشأن ابحار القوات بعدم تمكنكم من الانسحاب من تلعفر وزاخو وعقره حيث انه لا يمكن في جميع الاحوال أن يسمح بوقوع أي تغيير في الخطة المقررة لتقليص القوات[1] فهي يجب ان تغادر البلاد بالوتيرة المقررة . وفي الوقت نفسه فقد تمّ الطلب من وزارة الخارجية للاتصال بحكومة أنقرة للتوصل الى تفاهم لمنع المكائد المعادية لبريطانيا على حدود ما بين النهرين .

تشرتشل

---

(١) كان موضوع التقليص الفوري للقوات البريطانية في العراق مطلباً شعبياً بريطانياً وقراراً حازماً من حكومتها .

(هذه الوثيقة ملك لحكومة صاحب الجلالة البريطانية)

الرقم ـ الارشيف ـ ٨ ـ

(الشرقية (تركيا) (١٨ أيار ـ مايو)

سري القسم ٥

(أي . ٥٧١٣ / ٤٣ / ٩٣) الرقم ١

من السير هـد . رامبولد الى اللورد كرزن ـ (وصل في ١٨ أيار)

(الرقم ٤٧٦ سري)

القسطنطينية ، ١١ أيار ، ١٩٢١

سيدي اللورد ،

بالاشارة الى كتاب معاليكم السري المرقم ٣٥٨ والمؤرخ في ٢١ أبريل ١٩٢١ ، اتشرف بتبيان انه يبدو لي ممكناً جداً ان اليونانيين قد يبحثون في امكانيات تشجيع الاكراد لخلق المشاكل للكماليين على حدودهم الشرقية . وكما تعرفون معاليكم ، فان كل مخطط لاضعاف الكماليين بقوة السلاح كان يتضمن خططاً مبهمة ، لهذا الحد او ذاك ، لاثارة الاكراد ضدهم . وقد كان هناك دائماً عدد من الاكراد المتشربين بالافكار الوطنية الكردية ، والحريصين على تنفيذ مثل هذه الخطة نظراً لان الكماليين قد عارضوا باستمرار منح الاكراد اي حكم ذاتي حقيقي ـ ناهيكم عن الاستقلال .

٢ ـ الا انني اشك في ان يكون اي من القادة الاكراد المسؤولين وحتى اذا امكن ضمان نشاط كردي موحد ، على استعداد لاقامة علاقات رسمية مع اليونانيين . فالمشاعر الدينية والعنصرية تجعل من الصعب اتحاد الاكراد حول مثل هذا البرنامج . وان للشخصين الوارد اسماهما في رسالة معاليكم اهمية ما . غير ان من الصعب اعتبارهما زعيمين بالمعنى الصحيح للكلمة .

٣ ـ ان مصطفى باشا هو ضابط تركي معروف ويعود اصله الى السليمانية . وقد برز بروزاً كبيراً بعد الهدنة باعتباره نصيراً ثابتاً لسياسة فريد باشا المعادية للكماليين .

وكان آخر دور له رئاسته للمحكمة العرفية الخاصة التي حاكمت السفاحين وغيرهم من مجرمي الحرب . وقد أبدى ، بهذه الصفة ، حماساً يستحق التقدير ، واثار كراهية كبيرة لدى الاوساط الوطنية التركية . وقد اعتقل مصطفى باشا بعد وقت قصير من سقوط فريد باشا في اوكتوبر الماضي ، وذلك بتهمة ملفقة ترتبط بنشاطه في المحكمة العرفية ، ولم يستطيع ، الا بتدخل من المندوبية السامية ، ان يفوز بحكم بالسجن سبعة اشهر ، حيث تم العفو عنه حتى قبل انتهاء تلك المدة . وقد استحصلت مؤخراً من بلاد ما بين النهرين على موافقة بعودته الى تلك البلاد . وانني آمل ان يذهب الى هناك قريباً لان بقاءه هنا غير مرغوب فيه من زاوية مصلحته الشخصية .

٤ ـ ان مصطفى باشا نزيه ، وحسن النوايا ، ونشيط الا انه غير كتوم والى الحد الذي لا يمكن معه ان يكون ذا فائدة كبيرة الا كأداة في ايد حذرة . فاذا احسن استخدامه فقد يكون مفيداً ، واعني بالنسبة للسلطات البريطانية في بلاد ما بين النهرين . لكنه ليس بالتأكيد الشخص الذي يستطيع اقناع الاكراد عموماً بالالتزام بتعاون ثابت مع اليونانيين . ومع ذلك فان الاخبار القائلة بأنه واياهم يفكرون في خطة ما من هذا النوع قد تجد اصلها في واقع انه عندما اخبرناه بامكان سفره الى ما بين النهرين طرح مسألة السماح له باصطحاب بعض الضباط الاكراد ممن يعود اصلهم الى السليمانية . وانني لم اشجعه على ذلك لان حيثيات رغبتي في تسهيل سفره انما تخص شخصه بالذات .

٥ ـ وفيما يخص كرد حقي بيك فما اعرفه عنه هو قليل ، ولكن المهم انه اتصل بي مؤخراً لتسهيل سفره الى بغداد في طريقه الى بلاده جوار ديار بكر بمعية عدد مختار من الزعماء الاكراد الاخرين . وقد ذكر عن نفسه انه عند نشوب الحرب العامة في باريس كان هارباً من (حركة شباب الترك) ، ثم ذهب الى اثينا . وانه كان في مصر عندما دخلت تركيا الحرب . وقد اعتقل في مصر كعدو ، وارسل الى مالطا حيث ظل طوال الحرب والاشهر الاولى من الهدنة . ثم اعيد الى القطسنطينية كأسير حرب تركي وظل هناك ويبدو انه كان قد تورط في شجار في مالطا قتل خلاله بعض الاتراك . ولكنه يؤكد ان المحكمة العسكرية البريطانية التي تولت الامر قد برأته . ويزعم انه رئيس عشيرة مليكان . انه رجل ذو مكانة واتصالات الا انه يبدو من النوع المغامر او من الطراز الانتحاري .

٦ ـ لقد كان امامي طلب حقي بيك للنظر فيها عندما تلقيت رسالة معاليكم موضع

الاشارة . ونظراً للمعلومات التي وصلتكم فيبدو ان من المفضل ترك الامر لمعاليكم لاتخاذ ما ترونه مناسباً . واكون سعيداً لو جرى اخباري بقرار معاليكم في هذا الشأن .

٧ ـ واخيراً ، فانني احيل معاليكم الى برقيتي المرسلة الى بغداد في ٣ مايو ، والمكررة الى وزارة الخارجية في برقيتي المرقمة ٣٢٠ بنفس التاريخ . انني لا ازال بدون معلومات مؤكدة عن الحركة المعادية للكماليين ، التي نشبت منذ مدة بين اكراد البلاد شرقي سيواس . ويظهر أنها كانت من الأهمية بحيث أنها أثارت القلق لدى انقرة واستدعت عملا عسكرياً قوياً . غير أنه ليس لدي من الأسباب ما يحملني على الاعتقاد بأنها قد تجاوزت الأكراد القزلباش أو العلويين وعددهم كبير في درسيم والبلاد المجاورة ، أو أنها كانت أوسع من مجرد تمرد محلي تستطيع السلطات الكمالية قمعه بتنظيمها العسكري وبمعداتها العسكرية المتفوقين .

(مع فائق الاحترام) .

هوراس رامبولد
المعتمد السامي

« هذه الوثيقة ملك حكومة صاحب الجلالة »

رقم ٨ ـ الارشيف .

الشرقية (تركيا) ٣١ أيار (مايو)

سري القسم ٦

(اي ٦٢١٥ / ٤٣ / ٩٣) رقم ١

من السيرهـ . رامبولد الى الايرل كرزن ـ (وصل في ٣١ أيار ( )

(رقم ٥٢١ . سري)

القسطنطينية في ٢٥ ايار ، ١٩٢١

سيدي اللورد ،

٢ ـ بالاشارة الى رسالتي المرقمة ٤٧٦ ، سري ، والمؤرخة في ١١ ايار ، فانني اتشرف بتبيان ان أمين علي بيك ، رئيس العائلة البدرخانية قام في ٢٥ منه بزيارة للسيد ريان ، مصحوباً بابنه جلادت بيك ، وهو احد الدعاة الاكثر نشاطاً للحركة الوطنية الكردية . وقال امين علي بيك ، انه ، نظراً للوضع الراهن ، فانه واصدقاءه قد اجروا اتصالات مع ممثل اليونان هنا ، والذي قد رحب باقتراح تنظيم حركة كردية ضد الكماليين يكون من شأنها خدمة مصالح كل من اليونان والوطنيين الاكراد ، وذلك من غير تعاون رسمي . ولكنه قال انه لن يمضي قدما في هذا الامر ما لم تصادق على الحركة حكومة صاحب الجلالة . وقد سأل امين علي بيك عما اذا كان سيسمح له او لدعاة آخرين بالذهاب الى الموصل مثلا ، اذا تقدموا بمثل هذا الطلب ، وعما اذا كانت اقامة تنظيم في مكان ما من الاراضي التي تحتلها بريطانيا ستقابل بترحيب .

٢ ـ وقد اجاب ريان على الفور ، وهو مستند الى الخط الذي رسمته باستمرار تعليمات وزارة الخارجية منذ الهدنة ، بأن محاولة خلق انتفاضة في كردستان في الظروف الحالية لن تلقى اي تشجيع . كما اوضح بأن اليونانيين قد اندفعوا في الحرب الحالية خلافاً لرغبات حكومة صلحب الجلالة ، التي اعلنت عن حيادها ، والتي لا تنصح

بقبول اية اقتراحات مماثلة لما يطرحه امين علي بيك . اما بالنسبة للسفر الى الموصل ، فقد ذكر ان هذه المندوبية السامية لن تعارض سفر افراد عائلة بدرخان الى الموصل اذا تقدموا بطلب السفر كمسافرين اعتياديين وبشرط تقديم الطلب بالطرق الاصولية .

٣ ـ ولا شك في ان معاليكم توافقون على انه لم يكن بالامكان اتخاذ اي موقف آخر تجاه مثل هذه المقترحات من جانب الزعماء الاكراد في القسطنطينية . . الا انها قد طرحت من عدد كبير من مختلف الاشخاص وفي مختلف الاوقات بحيث انها تستحق الاخذ بالاعتبار . ان حركة كردية ستكون اداة صعبة المعالجة . غير انه اذا ادت الاتجاهات المتطرفة في انقرة الى اجبار بريطانيا العظمى وفرنسا على دخول نزاع اكيد مع الكماليين ، فان الاقسام المعادية للكماليين من العرق الكردي يمكن ان تستخدم لصالحنا .

٤ ـ وقد استفسر امين علي بيك عما اذا كانت لدى حكومة صاحب الجلالة اية معلومات حول اخيه كياميل بيك بدرخان ، الذي كان يعيش في تبيليس ، والذي نشرت (الأومانيته) خبراً عن ظهوره مؤخراً في مكان ما بكردستان . وليست لي اية معلومات عن تحركات هذا الشخص منذ ان سلمني منذ وقت طويل مذكرة مطولة لرفعها الى انظار حكومة صاحب الجلالة . انني لم استطع العثور على هذه الوثيقة ، ولكنها قد كتبت في تبيليس (تفليس) مطالبة بتنصيب الامير كياميل ، كما كان يسمى نفسه ، حاكماً على كردستان .

مع (عبارات التحية المألوفة)

هوراس رامبولد
المعتمد السامي

(اي - ٨٦٣٥)

دائرة المعتمد السامي لبلاد ما بين النهرين
بغداد الأول من حزيران ١٩٢١

سري
تقرير رقم (١٤)

تقرير مخابرات

٣٩ - اوضحت المجلة الزراعية للشهر الذي ينتهي في ١٥ مايس بأن الأمطار الغزيرة التي هطلت في نهاية الفترة جاءت متأخرة جدا بحيث أنها لا يمكن ان تحمي المحاصيل . وإن مساحات كبيرة قد تم حصدها وبالتالي فان الحنطة والحطب قد تأثرت بالمطر ، وفي بعض الحالات فان بعض الحنطة قد استنبتت على الأرض . لكن المنطقة شمال ما بين النهرين قد استفادت .

أما بالنسبة لمناسيب النهر فقد كانت واطئة بشكل غير إعتيادي ، وبالاضافة الى ذلك فان نسبة كبيرة من المحاصيل التي تسقى بواسطة الفيضان قد تعرضت للموت قبل ارتفاع منسوب النهر . وبسبب النقص في الكادر العامل في مديرية الري ، فقد أصبح من الصعب السيطرة على توفير المياه في القنوات .

أما الحشائش فتنتشر بوفرة في كل مكان بسبب الأمطار الأخيرة .

ولقد تم بذر ٧٠٠ أيكر بالقطن في المناطق التي تم تزويدها بالبذور من قبل القسم الزراعي .

كردستان[١]

٤٠ - تم تقديم بيان المعتمد السامي (انظر ١٣ - الفقرة ٢٧) الى المجالس المحلية لولاية الموصل .

---

(١) معلومات عن « الاستفتاء » البريطاني في المنطقة الكردية بشأن علاقتها بالعراق بعد ان تقرر تنصيب الملك فيصل ملكاً .

وأوضح مجلس دهوك بأن سكان دهوك ، وعقرة والعمادية وزاخو يرتبطون ارتباطاً وثيقا بروابط صناعية واقتصادية وتجارية مع الموصل وبغداد . ووافقوا على الاقتراح القاضي باقامة قضاء تحت إشراف ضباط بريطانيين كمتصرف وقائمقامين لحين توفير الموظفين المناسبين من السكان المحليين . واضافوا انه ستتخذ اجراءات تختلف عن تلك المتبعة في الموصل لانتخاب ممثلي المنطقة في الجمعية الوطنية ، ولكنهم أصروا على ان يقوم الأكراد بالاختيار الحر للمرشحين من أي جزء من البلاد . وأعلنوا بأنه لا ينبغي تعيين المتنفذين المحليين كقائمقامين في مقاطعاتهم . إنهم يمارسون اغواء السكان للالتحاق بالليفي ، ولكن في حالة فشل جهودهم فعلى الحكومة القيام باتخاذ الاجراءات اللازمة والضرورية لتوفير القوات المطلوبة . وهذه العبارة تغطي شعوراً قويا في المجلس لصالح التجنيد وعبروا عن استحسانهم للأسلوب التي تم التشاور معهم فيه حول معاملتهم في ظل الادارة الجديدة .

٤١ ـ أما مجلس زاخو فقد رحب بفكرة القضاء كاجراء مناسب لحمايتهم من التدخل عبر المبرر من بغداد والحفاظ على روابط اقتصادية مع الموصل في ذات الوقت . وأقروا فكرة تعيين متصرف بريطاني الا أنهم رفضوا الاقتراح القائل بأنه يمكن للعرب الذين يتكلمون اللغة العربية بأن يكونوا موظفين مناسبين . فالأكراد ـ سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين ـ هم المقبولون فقط . ورغبوا أن يشكل قضاؤ هم وحدة انتخابية مستقلة لكنهم يعتقدون بضرورة اختيار موصليين لتمثيلهم في الوقت الراهن ، وذلك بسبب النقص في المرشحين المحليين المناسبين .

٤٢ ـ أما مجلس عقرة فقد عارض تشكيل قضاء وفضل الابقاء على الارتباط بالموصل تحت ادارة ضباط بريطانيين . وعبروا عن فقدان ثقتهم بالقائمقامين العرب والأكراد واعترضوا على تشكيل قوات ليفي كردية وأثورية لأنهم يعتقدون بأنها ستكون مصدراً للمشاكل في المستقبل . ان الابقاء على الجيش البريطاني مفضل لديهم . واختتموا مجلسهم بالقول بأنه على الرغم من ان هذه هي رغباتهم ، فانهم مستعدون لاطاعة أوامر الحكومة البريطانية في حالة تقريرها العكس .

٤٣ ـ لم يصل رد العمادية بعد ولكن لا شك في أنها ستكون متفقة بشكل عام مع الخطة .

٤٤ ـ لقد وافقت أربيل على الموضوع ، وأرسلت راوندوز مضبطة بنفس الموضوع .

٤٥ ـ أما فيما يتعلق بالسليمانية ، فقد تم توجيه الدعوة الى ستة من سكانها المتنفذين للاجتماع بالمفوض السياسي لتبادل غير رسمي في وجهات النظر بشأن مستقبل المنطقة وعلاقتها بالحكومة العراقية . ولم يتمكن اثنان منهم من تنفيذ الدعوة بسبب المرض . وقد أظهر الأربعة الحاضرون انهم يدركون تماماً أهمية منع أي عرقلة للعلاقات التجارية بين السليمانية وبغداد والعراق ، وان يضمنوا للمنطقة استمرار المعونة الادارية والانضباط ولكنهم كانوا قلقين الى حد ما من أن تنطوي وحدتهم مع العراق ضمناً الى عدم استمرار السيطرة البريطانية والى وضع الأكراد تحت سيطرة الموظفين العرب . وتطوعوا بعرض الفكرة التي تنطوي على أن أي إدارة كردية لا يمكن ان تنظم او تحكم البلد ما لم تكن تحت توجيه الموظفين البريطانيين ، وإنهم يعتقدون بأنه ، بالاضافة الى تمثيل المصالح الكردية عن طريق ارسال ممثلين الى الجمعية الوطنية ومن خلال تبادل الرسائل المباشرة مع المعتمد السامي بواسطة المفوض السياسي ، فانه من الضرورة تأسيس مجلس محلي Divisional Council على خطى مجلس الادارة التركي ؛ وإذا ما تم توفير الضمانات المناسبة فانهم يعتقدون بأن الاتحاد مع بعض التحفظات ـ أو « شبه الاستقلال » كما يصفونه ـ هو أفضل أشكال الحكومات للمنطقة .

٤٦ ـ وقد تم إجراء مناقشات ثانية حول مستقبل الموقف في السليمانية بتاريخ ٨ مايس ، وقد حضرها اربعة من البارزين . ولقد وضح فيها بعد عدم الميل للاتحاد مع العراق وكان البديل المفضل هو التحام المقاطعات الكردية تحت انتداب بريطاني . ولقد أضاف الوجهاء الأكراد انه على الرغم من ان المصالح الكردية محافظ عليها حالياً من قبل المعتمد السياسي والضباط البريطانيين ، فان أية حكومة في بغداد مستقبلا ستكون منحازة حتما لصالح العرب ضد السياسة الكردية . ولقد ابرزوا الحقيقة بأن السليمانية ستتأثر عكسيا في حالة إقامة حواجز كمركية من قبل العراق وقد يفقدون مصدرا من مصادر الدخل في التبغ الذي كان لحد الآن يجمع في السليمانية بدلاً من مستهلكيه في بغداد ، إلا انهم فضلوا بشكل عام ان يجازفوا بهذه النتائج على أن يعيشوا في خوف من تدمير وتسلط شاملين من قبل حكم عربي .

٤٧ ـ واخيراً فقد تم الاستفتاء على بيان المعتمد السياسي .

أ ـ في مدينة السليمانية ، يحق التصويت للمواطنين الذين يقيمون في بيوت قيمتها اكثر من ألفي روبية[1] . وكان مجمل عددهم (٢٠٠) اعطى ١٩٠ منهم أصواتهم وكان (٣٢) واحداً منهم فقط لصالح الانضمام الى العراق . أما في اوساط الطبقات الفقيرة ، فقد قام المختار بدعوة السكان من الذكور وكانت الأصوات تأخذ عن طريق رفع الأيدي بحضور اثنين من موظفي الحكومة لعد الأصوات . وباستثناء المنطقة اليهودية التي صوت فيها ٩٢ شخصاً لصالح الانضمام وأربعة ضده ، فان أحدا لم يصوت لصالح الانضمام .

ب ـ وفي منطقة السليمانية ، قام القائمقام باستدعاء المديرين وبعض المسؤولين ، وشرح لهم الجدل المثار في كل الجانبين وأعادهم لأخذ الأصوات في القرى . وكان الحضور جيدا وتجاوز الـ ٦٠٠٠ صوت ٥٠٠٠ منهم ضد الانضمام ، بينما صوت ٣٢ منهم معه ، واعطى البقية جواباً غير محدد لصالح السيطرة البريطانية .

جـ ـ وفي شاهبازار كان الرأي بالاجماع ضد الانضمام .

د ـ وفيما بين العشائر ، لم تبد عشيرة الهماوند اهتماماً، بينما كانت عشيرة الجاف تميل الى الانضمام تحت تأثير البيك زادات [2] .

٤٨ ـ ان ذلك الرأي العام الذي عبر عن نفسه بشكل حاسم قد جاء كمفاجأة ، فليس هنالك عمليا أية مشاعر قومية كردية ، الا أن عدم الثقة السائد ضد العرب قد قلب الميزان . ان التأثير العام للاستفتاء كان ممتازا . فلقد شعر السكان بالرضا لاستشارتهم . ، وتوقف التوتر المحلي وران الصمت على الأحاديث القومية الغامضة الناجمة عن أعمال سيمكو . إن بيان المعتمد السامي الذي تم توزيعه بشكل واسع سوف ينتشر خارج الحدود ويعمل كمصحح لنشاطات المحركين المحتملين .

وفي ضوء الظروف غير المناسبة والصعوبات السياسية والمالية التي ينطوي عليها فصل السليمانية من العراق وابقاء بقية المناطق الكردية كجزء معه ، بدأ المعتمد السياسي في البحث عن تسوية نهائية تدخل السليمانية مؤقتا ضمن الخطة العامة ، وتعطيها فترة زمنية لبضع سنوات يمكن اجراء الاستفتاء خلالها او بعد انتهائها .

---

(١) أية ديمقراطية ! ويرى القارىء حقيقة « الاستفتاءات » البريطانية المزيفة أيام الاحتلال .

(٢) اي كبار الرؤساء الاقطاعيين للعشيرة .

٤٩ ـ دير الزور ـ لقد استلم المستشار ديليم رسالة بتاريخ ٨ مايس من الكابتن دوبوا القائد الفرنسي في الدير . ولقد أوضح في رسالته بأن الحكومة الفرنسية قد قررت اتخاذ سياسة اكثر نشاطا وبأنه سيتم استبداله بالقائد ديسباس الذي يتمتع بقوة اكبر . وعبر عن رغبته في أن يقوم تعاون وثيق بين السلطات الفرنسية والبريطانية لتبادل المعلومات المتعلقة بحركة العشائر في الجزيرة . إن الحكومة البريطانية سترحب بأي اجراء يتخذ لاعادة النظام خارج حدوده والذي سيساعد على إعادة فتح الطريق بين بغداد وحلب الذي لا يزال الجزء الواقع منه بين القائم والدير يتعرض للمخاطر بسبب العشائر الخارجة على القانون .

٥٠ـ يبدو أن توفيق زكي (رقم ١٢ ، الفقرة ٢٧) قد انتقل من كيركيت ، وقد يعود ذلك الى تمثيل محمد آغا (من زاخو) لسلوبي ولجزيرة ابن عمر .

٥١ ـ لقد قام دحام ابن هادي (من شمر) في نهاية نيسان بارسال ٣٠ رشاشاً من المحتمل انه يكون قد استملها من قوات ليفي النجمة ، وربما قد تحدوه رغبة لأن تكون له الحرية في شراء الطعام من الموصل أوجمع الخاوة .

٥٢ ـ خلال العام الماضي باكمله ، كان مسلط باشا (من جبور الخابور) ، مركز استقطاب لمؤامرة معادية . فقد جاء مع ابن أخيه ميزر تصحبهم قوات الشريف الى تلعفر في حزيران الماضي ، والتمرد لم يكن ممكنا بدون اسنادهم . ومنذ ذلك الوقت شاركوا في عدة غارات من ضمنها استلاب ٤٠٠٠ رأس غنم من سنجار في آذار وغارة عجيل ضد البو حمد والبويدران . وفي بداية مايس قام مستشار الموصل بحجز قافلة للجبور تتألف من ٢٣ جملاً جاءت الى المدينة وكتب الى مسلط باشا يعلمه فيه عن اجرائه مبيناله الأسباب .

٥٣ ـ افادت أخبار زاخو في أواسط مايس عن غارات يومية على الأكلاك قرب الفيشخابور تنظمها بُليبل Bulaibil وشمر من قرشوك داغ . وقد أرسلت رسائل احتجاج الى السلطات التركية في الجزيرة ونصيبين . وتم اعلامها كذلك بأنها ما لم توقف الأعمال المعادية للعشائر عبر الحدود ، فانه ستتخذ الاجراءات اللازمة من قبلنا . وفي نفس الوقت قام نفر صغير بمظاهرة سلمية في فيشخابور .

٥٤ ـ ان السورجي ومازوخيون ، وشيوخ السورجي الذين استسلموا في شباط ، قد استقروا الآن في باجيل وكيلاتي ويقومون بدفع الكودة بانتظام ، لم يوافق عبيد الله رقيب وتوفيق (انظر رقم ١٣ الفقرة ٢٤) بعد على شروط الأذعان التي قدمت اليهم ، إلا أن السورجيين في دشتي حرير اعلنوا بأنهم سيشكلون ضغطاً عليهم بالتعاون مع قادر بيك (من الخشناو) وسيخرجونهم اذا لم يستجيبوا .

٥٥ ـ ان سقوط سيد ضياء الدين أضعف الأمل في امكانية المحافظة على الاستقرار السياسي في ايران ، وينبغي النظر بتعمق الى استقالة بكر سامي في الأناضول وانتصار المتطرفين .

٥٦ ـ لقد توفرت معلومات مهمة من قبل اليوزباشي يوسف بن نجم الدين الذي شغل في السنين الأخيرة منصب مساعد(*) هاشم بن مهدي وهو المنصب الذي عينه فيه اصلا الأمير فيصل لكي يمنع هاشم من الالتحاق بالترك . لقد ترك هاشم منذ شهرين خلت وذلك لدى سماعه بأن فيصل قد يأتي الى العراق على رأس حكومة وطنية ، وذهب الى ديار بكر لحل بعض المشاكل العائلية وسافر الى الموصل عبر ماردين ونصيبين . وخلال سفرته قابل عجمي ونهاد باشا والسنوسي وعلم منهم أن السياسة الكمالية تهدف الى تعيين برهان الدين ملكاً على العراق وتعيين أحمد السنوسي نائباً عنه لحين صوله . وواضح أن عجيمي يتصل بالفرنسيين بوساطة محمد العصيمي وينتظر المسألة من قبل نهاد باشا الذي سحب القوة التركية(*) التي كانت معه . لقد انتقل عجيمي الى أورفة حيث صديقه القائد كنعان بيك وحيث يمكنه البقاء على اتصال مع محمد العصيمي .

وفي ديار بكر ، شكل يوسف بيك لجنة هندية تضم ١٤ عضواً ، مشغولين جدا بالدعاية المضادة لبريطانيا .

وفي طريقه الى الموصل قابل عجيل الباور وحميدي من شمر وضاري من زوبع وآخرين من الشيوخ الصغار . وقد أعلن جميعهم بأنه في حالة قيام حكومة عربية حقيقية في العراق بزعامة فيصل ، فانهم على استعداد للاتفاق معها ، الا أنه اذا اختلفت الحالة

(*) لسنا متأكدين من بعض الاصطلاحات هنا (المترجم) .

فانهم سيستمرون بالعمل باضطراد مع الأتراك . وقد أوضح يوسف بيك بأنه ما من أحد من الشيوخ العرب يرغب في رؤ ية الأتراك في ما بين النهرين فيما إذا توفر البديل باقامة الحكومة العربية .

٥٧ ـ لقد سلط الضوء على الحالة في كردستان ايران (انظر رقم ١٢ الفقرة ٤٤ ورقم ٣ الفقرة ٣١) من خلال الرسالة التي أرسلها سيد طه بتاريخ ٥ مايس واستلمت من قبل المستشار في كركوك . ويوضح بأن سيمكو يكره الأيلخاني حاكم خوى ويطالب بطرده . وعندما رفض ذلك الحاكم العام في تبريز ، قام سيمكو بهجوم واحتل أورمية وعين المواطن ارشد الملك حاكما عليها . فقام الحاكم العام بالتقرب من القوميين الأتراك الذين أرسلوا ضابطين للوساطة . وفي الوقت ذاته ، فان الحاكم العام الذي اعتقد أن لديه القوة الكافية للقيام بالهجوم ، ابتدأ هجومه من ساوج بولاغ[1] . ولقد نجح في البداية بقوة تتألف من ٣٠٠ جندرمة من كاراندريف ، إلا أن سيمكو طردها نهائيا . وقد هربت القوة من ساوج بولاغ ايضا باتجاه منطقة سولدوز .

وأثناء انشغال سيمكو في سولدوز قام الحاكم العام بهجوم من سلماس بقوة تضم ٢٠٠٠ من الجندرمة والقوزاق الا أنهم دحروا وفقدوا بنادقهم . ولقد عاد الضباط القوميون الأتراك الى الظهور ويعتقد سيد طه بأن هناك معاهدة سرية بين القوميين والحاكم العام .

وتنقالت الأخبار بأن العديد من الجنود الايرانيين والأتراك لجأوا الى خوي وماكو ، في الوقت الذي جمع فيه الحاكم العام قوة فيسلماس. ويضيف سيد طه امراً غامضاً وهو ان البنادق والمدافع يفترض ان توجه الى الحدود في عقره والعمادية ويتساءل عن الأوامر . ان هذه الفقرة تتطلب تحريا اضافيا .

أما الاشاعات السابقة بأن سيمكو كان أداة جيدة ، الا انه حال تحقق الهدف ، فانه مع طموحاته القومية الكردية قد فقد أهميته ولم يتلق الدعم من الأتراك في غارته باتجاه ساوج بولاغ . وتشير المعلومات الواردة من دهوك بأنه لا يوجد هناك اتصال بينه وبين منطقة العمادية . ويقال ان سيتو ـ من الناحية العلمية ـ رهينة بين يديه . وان قوات سيتو رهن أوامر سيمكو .

---

(١) مهاباد . (المترجم).

برقية من المعتمد السامي في ما بين النهرين الى سكرتير الدولة للمستعمرات مؤرخة في ١٢ حزيران ـ يونيو ١٩٢١ .

(وصل دائرة المستعمرات في الساعة ٦,٤٥ من بعد ظهر يوم ١٢ حزيران ١٩٢١)

رقم : ١٨٦

بالاشارة الى برقيتكم المرقمة ٩٢ في ١٤ أيار والبرقية رقم ١٣٦ في (؟) ٣حزيران .

إن من الضرورة العاجلة ، ورغم أن آفاق الحل النهائي لمشكلة الحدود أبعد من اي وقت مضى ، ان اعطي للسكان الموجودين داخل الحدود التي نديرها فعلا وايضا وبشكل خاص ، للأثوريين الذين نريد توطينهم ، ضمانات حول رغبة حكومة صاحب الجلالة عن الحدود الشمالية للعراق . (١) ان الحاجة الى تطمينهم هي اكثر الحاحاً بسبب التهديد التركي . و (٢) انهم لن يطوقوا بعد الآن . وما لم يقتنع سكان الحدود برغبتنا في الوقوف الى جانبهم فانهم معرضون لاتخاذ مواقف عدائية لخدمة مصالحهم الخاصة .

ولذلك فانني اقترح اصدار تعليمات الى مستشار دائم (؟ قيادي ؟) للاعلان عن افتراض بأن (؟) حكومة العراق ستستمر في إدارة الحدود بمعناها الواسع التي تسيطر عليها منذ الهدنة . وما لم يجر هذا الافتراض فان الأثوريين لن يستقروا ابدا ، واذا ما تم زحف الأتراك تصبح الادارة مستحيلة ويصبح الريف ضدنا .

وفي حالة فشل هذه الفرضية مستقبلا ، فان من المطلوب توفير ضمانات خاصة جدا بحسن معاملة الأشخاص الذين اكدوا صداقتهم لنا والذين سيتم إعادتهم الى تركيا . أما بالنسبة للمستقبل النهائي للحدود فان هناك مقترحات تفصيلية يجري إعدادها بالتشاور مع السلطات المحلية و (المقر العام) وسوف تصلكم قريبا .

وبما أن المسألة (الفارسية ؟) ملحّة جدا فانني واثق من أن تعليماتي المقترحة للمستشار قد تحضى بموافقتكم وبأنه سيتم إخباري بذلك .

كوكس

نسخة من برقية (محلولة الشفرة) وزير الدولة للمستعمرات الى المعتمد السامي في بلاد ما بين النهرين .

أرسل في الساعة ١١,٥٠ من صباح يوم ١٣ حزيران - يونيو ١٩٢١) .

في رسالة المعتمد السامي بالقسطنطينية المرسلة الى وزارة الخارجية ، برقم ٤٧٦ وتاريخ ١١ أيار - مايس ، والتي قد تكون وصلتكم مباشرة نسخة منها ، يعرض تفاصيل عن الموافقة لمصطفى باشا بالعودة الى ما بين النهرين والتي يقول انه قد حصل عليها مؤخرا . وقد تقدم اليه ايضا شخص يسمى كرد حقي بيك بطلب للسماح له بالسفر الى ديار بكر عبر بغداد . وينتهي من رسالته بالقول انه بلا معلومات واضحة عن الحركة المعادية للكماليين التي نشبت منذ فترة بين أكراد المقاطعات الواقعة شرقي سيواس .

أرجو ان ترتبوا معه مباشرة ما اذا كان ينبغي السماح لكرد حقي بيك بالسفر الى بغداد . كما دعوني أتعرف الى وجهات نظركم حول امكانية استثمار القومية الكردية وعدائها المحتمل للقومية التركية استثمارا اكثر لمصلحتنا . إنني لا أزال[١] أفضل السياسة التي تأملناها في القاهرة باقامة دويلة كردية بين العرب والأتراك . وأرى أن علينا عدم الانحراف عن هذه السياسة لا تحت الضغط العربي ولا لأيّ سبب آخر . وسأطلب من وزارة الخارجية تكرار إرسال هذه البرقية الى القسطنطينية .

---

(١) كان تشرشل وزير المستعمرات يميل في تلك الأيام الى إقامة دويلات كردية صغيرة تحت الرعاية البريطانية المباشرة .

نسخة برقية طبق الأصل

من : بغداد

الى : المعتمد السياسي وكالة

تاريخ : ٢٠ حزيران ١٩٢١

بلا رقم

نشيركم الى برقية وزير شؤون المستعمرات المرقمة ١٦٢ في ١٣ حزيران المرسلة اليّ والمكررة اليكم من خلال وزارة الخارجية .

أولا : يرجى ارسال نسخة من برقيتكم المرقمة ٤٧٦ في ١١ مايس الموجهة الى وزارة الخارجية .

ثانيا : وبعيدا عن حقيقة كون درسيم أساس الموضوع ، الا أنني لم اتمكن من الحصول على أية اخبار عن التمرد الكردي . لقد اختفى كرم بك في تركيا ولم نستلم عنه أية اخبار منذ ذلك الحين .

ثالثا : يرجى ارسالكم التفاصيل المتوفرة عن حقي بك برقيا . هل بدأ مصطفى باشا ؟ يرجى الرجوع الى برقيتي المرقمة ٦٦٨[1] في ٣ مايس .

---

(١) ليس هناك أي اعتراض على قدوم مصطفى باشا الى ما بين النهرين ولكن لا يمكن ضمان تشغيله .

برقية توضيحية من المعتمد السامي في بلاد ما بين النهرين الى وزير الدولة لشؤ ون المستعمرات .

(استلمت من قبل ادارة المستعمرات في الساعة ١١ من صباح يوم ٢١ حزيران ١٩٢١) .

الرقم ٢٠١ .

نشير الى برقيتكم المرقمة ١٤٨ في ٩ حزيران بشأن كردستان .

(١) لقد تمت مناقشة بديلين سياسيين في مؤتمر القاهرة .

١ ـ ان تبقى المقاطعات الكردية جزء من العراق :

أو ٢ ـ ان تشجع على الانفصال .

وبشكل عام ، فان كفة الميزان كانت تميل الى الرأي الاول . ولقد عقدت مؤتمراً للخبراء المحليين لدى عودتي ، وكان الرأي المرجح هنا أيضاً ان يتم الارتباط بالعراق مالياً (كمجموعة واحدة) مع ضمان حد معين من الادارة الانكليزية ـ الكردية .

وأكد الاستفتاء اللاحق بين الجماعات المعنية على تفاصيل أخرى باستثناء (كلمات تالفة) . ولقد كتبت برقيتي المرقمة ١٥٣ في ظل الظروف أعلاه . وعلى أي حال فانني اقدر الاعتبارات التي تدفعكم الان باتجاه البديل الثاني

(٢) الا انني وخلال سيري باتجاه البديل الاول ادركت بانه ينبغي ان يكون برنامجنا اكثر جاذبية من أي بديل قد يقدمه الاتراك ، كما انه يجب ان يكون واسعا بالقدر الذي يرضى اكثر القوميين الاكراد طموحاً . وعلى هذا فليس هنالك ضرورة لاجراء تغيير كبير جداً عليه لجعله يتفق مع اتجاه التفكير الاكثر انفصالية .

وعلى الرغم من ذلك فمن غير الممكن معاملة المقاطعة الكردية كافة على قدم

المساواة وذلك للاسباب التالية : فالمنطقة الكردية في العراق وفي ضوء هدفنا المباشر تقع في اربع مجاميع :

أولا : شمال الزابين . ثانياً : المنطقة الجبلية الدنيا التي تحيط بأربيل وتمتد ما بين الزابين . ثالثاً : المناطق الجبلية ما بين الزابين والتي تقع بشكل عام غرب أربيل . ورابعاً : منطقة السليمانية .

وأخشى أن يكون من المستحيل استثناء المجموعة الاولى من العراق في الظرف الراهن فقد اعربت دهوك وعقرة عن نفورهما من كل تبدل في النظام الحالي . واذا بقي القائمقام انكليزياً ويعمل مباشرة مع الحكومة العراقية ، واذا احتفظ المعتمد السامي برأي حاسم في تعيين الموظفين المحليين ، فانهم لن يطالبوا حتى بشبه الانفصال الذي سبق ان اقترح عليهم ، بل انهم سيرغبون في البقاء جزءاً من العراق .

أما الاقتراح القاضي بجعل زاخو مركزاً لمتصرف (محافظ) كردي جديد فقد يبدو أكثر قبولا ، الا انه قد اتضح بأن احداً لم يفكر في الانفصال التام عن الموصل ، بل على العكس من توقعاتنا ، فقد توصلت العمادية الى النتيجة ذاتها .

والحقيقة هي ان شرايين المواصلات جميعاً تمتد شمالا أو نحو الموصل . ولا توجد هناك خطوط مواصلات ترتبط بالسليمانية مباشرة . ونتيجة لذلك ، فان أية محاولة آنية لاجبار هذه المقاطعات ـ ولا سيما العمادية ـ على الانضمام الى وحدة كردية ، تشكل مركز استقطاب في راوندوز او السليمانية تؤدي بها الى الارتباط شمالا .

ان الموصل تشكل سوقاً طبيعياً بالنسبة لهم وقد تأتي مدينةوان بالمرتبة الثانية. وبعد دراسة هذه الاجوبة ، فان النتيجة التي تم التوصل اليها هو ان اقصى ما نستطيع ان نقوم به في الوقت الحاضر ازاء هذه المجموعة ـ في ضوء سياستنا الكردية ـ هو معاملتها كأقلية داخل الدولة العراقية على شرط ان تعيد النظر في قرارها بعد فترة ثلاث سنوات تكون خلالها السليمانية الكردية قد حققت تقدماً كبيراً ـ وان تعطى الفرصة لاعادة النظر في قرارها .

أما فيما يتعلق بمنطقة المجموعة الثالثة ، فانها لا تخضع في الوقت الحاضر للضبط الاداري وتشهد نشاطاً تركياً ملحوظاً . وثمة اجراءات جوية تمارس ضدها . وآمل ان اتمكن قريباً في نقل صورة ناجحة عنها اليكم . فيما لم يتم اخضاعها نهائياً ، فمن

المستحيل تقرير مستقبلها . ولكنني أود ان اقترح بانه عندما يسنح الوقت المناسب ، فان علينا ان نسعى الى توجيه اختيارها الى الاتحاد مع السليمانية الكردية بدلا من المنطقة العربية في اربيل .

ويمكننا تلبية رغباتكم بالتمام فيما يخص المجموعة الرابعة . وفي الواقع ، فان برقيتي المرقمة (١٥٣) لم تعالج الانفصال المالي التام لمقاطعة السليمانية من أجل التماثل في قبول اجراء يختلف قليلا ـ جهد الامكان عن ذلك الذي فرضت علينا الظروف اتخاذه بالنسبة للمجموعتين الاولى والثانية . وعلى أي حال ، اذا كانت هنالك رغبة كبيرة في الانفصال في خطوط تودون اقتراحها . . فانا مستعد للعمل في ضوء مقترحاتكم . . وفي حالة انضمام المجموعة الثالثة فستكون لديكم مقاطعة كردية كبيرة ومتماسكة تضم منطقة السليمانية بأكملها اضافة الى المناطق الجبلية من اربيل . وسنقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة التي من شأنها تسيير الادارة تحت اشرافي مباشرة وليس من خلال وزير عربي . كما انه سيتم التوصل الى اتفاقية لتجنب اقامة الحواجز الكمركية بين العراق والسليمانية . وتتطلب التفاصيل المزيد من الدراسة ، ولكنني اتمنى ان تكون الخطة مرضية بغض النظر عن انها تحافظ على الامن الذي ستقوم خطة الليفي بتوفيره في كافة المناطق الكردية . ان المقاطعة الجديدة ستكون قادرة على دعم نفسها ذاتياً منذ البداية .

انني سوف لا أقوم بأي اجراء ، منتظراً ردكم حتى لا يحصل اي تضارب في وجهات لنظر ، ولكنني ارغب في سماع ردكم بشكل محدد بأنكم ترغبون في اتباع البديل لسياسي الثاني الذي ذكر في الفقرة الاولى وان تخولوني استناداً الى ما اوضحته من حقائق ، صلاحية التعامل مع المجموعات رقم واحد واثنين وثلاثة وفق الاسلوب لموضح أعلاه .

واذا كانت هنالك رغبة ملحة في هذه المناطق للالتحام بالدولة الكردية قبل انقضاء فترة الثلاث السنوات ، فمن السهولة بمكانة تلبية رغبتها . ولكنني اعتقد انه من الملائم اقتراح فترة اقصر في البداية . وفي الوقت ذاته ، اعتقد جازماً بأن اقتراحي هذا سوف يرضي اكثر القوميين طموحاً .

برقية من وزير الدولة لشؤون المستعمرات الى المعتمد السامي في بلاد ما بين النهرين .

ارسل القسم الاول : الساعة ١ بعد الظهر من يوم ٢٤ حزيران ١٩٢١ .
ارسل القسم الثاني : الساعة ٣,٤٠ بعد الظهر ٢٤ حزيران
ارسل القسم الثالث : الساعة ٤,٢٥ بعد الظهر ٢٤ حزيران
ارسل القسم الرابع : الساعة ٥,٢٠ بعد الظهر ٢٤ حزيران

الرقم ١٩٦ .

نشير الى برقيتكم المؤرخة في ٢١ حزيران برقم ٢٠١ بخصوص كردستان . لا بد انكم لاحظتم من الاتجاه العام لبرقيتي حول هذا الموضوع بأنني قد خرجت من القاهرة بانطباع مختلف بعض الشيء حول توازن الاراء بشأن سياستنا الكردية . فقد تصورت انكم قد وافقتم على طريق وسط بين البديلين الواردين في الفقرة الاولى من برقيتكم المذكورة ، ووافقتم على ضرورة التمييز الواضح منذ البداية بين ذلك الجزء من بلاد ما بين النهرين الذي يجب ان يدار مباشرة من قبلكم في الوقت الحاضر ، ومهما كان مصيره النهائي ، وبين ذلك الجزء الذي يجب أن يقع في جميع الاحوال تحت سيطرة حكومة بلاد ما بين النهرين . وفي برقيتي المرقمة ١٠٩ بتاريخ ٢٥ أيار حول موضوع الليفي سألتكم ، كما لا بد أن تتذكروا ، عما اذا كنتم تفكرون في اعتبار كركوك كجزء من كردستان او جزء من بلاد ما بين النهرين مبيناً لكم الفوائد المحتملة لفصله عن العراق[1] وان ما كان في بالي دويلة حاجزة مؤلفة سكانياً من العناصر غير العربية تتوسط العراق وتركيا . واني لأدرك تماماً المصاعب المحلية التي تنبغي عليك مجابهتها ؛وقد وزنت ودرست باهتمام كلي حججكم . الا اني لا استطيع الموافقة على استنتاجاتكم الا بعد دراسة اكثر دقة . وانتم اذ تقسّمون العراق الكردي الى اربع مجموعات تتقدمون بتوصيات مفصلة بشأن المجموعات رقم واحد وثلاثة واربعة ولكنه من غير الواضح ما الذي تقترحونه بالنسبة للمجموعة الثانية .

---

(١) هكذا كان تشرشل يفكر في فصل كركوك البترولية عن العراق .

القسم الثاني :

وبلغ من اهتمامي الكبير لأهمية اتخاذ القرار الصحيح الان بحيث اني قررت الاخذ بوجهات نظر سوون[1] Soane ولونكرك[2] Longrigg الممكنة . لقد ناقشت المسألة بمنتهى الدقة معهم وأن آراءهم تعزز رأيي السابق . وفيما يلي السياسة التي احبذها والتي يسرني معرفة رأيكم بها قبل اتخاذ أي قرار نهائي بشأنها : -

ان المعيار لتقرير خط الحدود بين المناطق التي تديرونها وتديرها حكومة بلاد ما بين النهرين يجب ان تكون الحد السكاني للمناطق العربية الصرفة بدلا من المناطق الكردية الصرفة . ان مدن اربيل وكفري وكركوك هي ليست مدناً عربية بأية حال وان لم تكن كردية صرفة . وقد نصحوني بأن الوضع السياسي قد يكون أسهل بعد انسحاب القوات البريطانية فيما اذا ابدلت بوحدات يشرف عليها ضباط بريطانيون بدلا من جيش عربي . ويبدو لي ان ذلك هو السياسة الحكيمة من وجهة نظرنا أيضاً . اننا نقترح اعطاء حكومة ما بين النهرين حرية تامة ولا أرى ان من المحبذ ان يمتد نفوذها الى المناطق غير العربية . اننا بوصفنا دولة الانتداب ملزمون بالدفاع عنها من الهجمات المعادية ، وليس من الصعب اقناعها انه في سبيل تحقيق ذلك بفاعلية فنحن نفكر في اقامة قوة حدودية باشراف ضباط بريطانيين في تلك المناطق التي يتجسد من خلالها العدوان المعادي . لقد قررنا أخيراً ان لا تكون هناك وحدات عربية باشراف ضباط بريطانيين ، وبالتالي يجب ان تتشكل قوات الحدود هذه من التركمان والاكراد الاثوريين[3] . وبرأيي ان من غير المرغوب فيه اقامة هذه القوات بصورة دائمة في مراكز تقع تحت ادارة حكومة بلاد ما بين النهرين العربية . ان تسنم فيصل للسلطة سيزودنا بفرصة ممتازة لتقرير سياستنا وذلك بصرف النظر عما تكون عليه وجهات نظر مجلس الدولة القائم ؛ولست راغباً في ان ندشن خلال هذه الفترة الانتقالية القصيرة سياسة قد تكون معرضة لاعادة النظر فيها فيما بعد .

---

(١) من رجالات الاحتلال ، وقد لعب دوراً معروفاً في المنطقة الكردية ، وكان عدواً لدوداً للشيخ محمود .

(٢) من رجالات الاحتلال وظل موظفاً في الادارة العراقية خلال الانتداب حتى عقد معاهدة ١٩٣٠ . وقد الف عدة كتب مهمة عن العراق . . .

(٣) جرياً وراء سياسة « فرق تسد » الاستعمارية . وقد تحولت القوات المعنية في نهاية الامر الى قوات ثورية صرفة (الليفي)واستخدمت اكثر من مرة ضد الاكراد ، كما قامت بتصرفات اثارت السكان في الموصل وكركوك .

القسم الثالث .

اقترح بأن تكون حدود الاقاليم غير العربية خطا ممتدا من مشوراداغ Mashora Dagh الى تجانه محيطاً بالموصل ومتبعاً الحد السكاني للشعب العربي الصرف ولغاية زاوية الحدود الفارسية في ضواحي مدينة قلعة نفط. ويجب تنظيم هذا الاقليم الى ثلاثة أقسام مستقلة ، الأول هو منطقة شمال غربي الزاب الكبير ، والثاني لكركوك ، والآخر للسليمانية . وربما يجب أن يمتد التقسيم الحالي للسليمانية قليلا ليشمل العناصر الكردية في ديالي الوسطى شمال قزرباط والعناصر العربية حالياً في قسم كركوك يجب ان تقسم بين سامراء والموصل . يجب ان يكون في كل من السليمانية وكركوك متصرفان لكل منهما مستشار بريطاني مرتبط بك مباشرة . اما القسم الشمالي فمن الممكن أن يدار من الموصل عند الضرورة بواسطة ضابط مستقل أو بواسطة المستشار البريطاني للمتصرف والذي سيقوم بوظيفة مزدوجة مطابقة لمهمتكم .

القسم الرابع :

واستناداً الى هذه المعلومات الموجودة لديّ فأنني أميل جداً الى اعتبار هذا هو الحل الأصح . فالأقسام الثلاثة ستكون حرة دائماً اما في البقاء مستقلة عن بعضها البعض واما في دمجها في ولاية واحدة لكردستان الجنوبية . وبامكانكم تعيين ضابط من بين موظفيكم مكلف بصورة خاصة بواجب الاتصال مع الاقسام غير العربية ، أو عندما تتحسن المواصلات فيما بعد قد يمكن الابقاء على ضابط بريطاني في كركوك أو غيرها داخل المنطقة غير العربية ويكون مسؤ ولا عاماً عن المستشارين الثلاثة .

ان الاتفاقية المشار اليها في الجزء الخاص من برقيتكم حول السليمانية يمكن مدها بسهولة لكي تشمل القسمين الآخرين ، وأما من حيث خسارة العوائد المالية التي تلحق العراق فانني اقدر بان مقترحاتي لن تزيد زيادة محسوسة من المصاعب التي تبدون الاستعداد فعلا لمواجهتها بقبولكم بفصل السليمانية . وعلينا أن نضع بالحسبان نقطة أخرى وهي اننا لا نستطيع ان نعتمد بصورة غير محدودة على العوائد الامبراطورية لتغطية نفقات قوات الليفي بضباطها البريطانيين ، وكلما استطعنا ان نزيد من العوائد المحتملة بين ايدينا للاسهام في نفقات هذه القوات يسهل علينا تبرير وجودها المستمر .

ارجو اعطاء هذه المقترحات اهتمامكم الكبير ومناقشتها بصورة غير رسمية وعلى هذه الاسس مع فيصل اذا ارتأيتم ضرورة ذلك .

(برقية محلولة الشفرة) .

برقية من وزير الدولة لشؤون المستعمرات الى المندوب السامي لبلاد ما بين النهرين .

ارسلت الساعة ١٥ , ٥ بعد الظهر في ٢٨ حزيران ١٩٢١ .

رقم ٢٠٥ في ٢٨ حزيران .

بالاشارة الى برقيتكم المؤرخة في ١٢ حزيران رقم ١٨٦ . الحدود الشمالية لبلاد ما بين النهرين . اني اقدر صعوبة الأمر وسأحاول الضغط قدر الممكن لتعديل الحدود بادخال العمادية ضمن حدود منطقة الانتداب . غير أنني اتأسف لكوني ، وبعد المشاورة مع وزارة الخارجية ، لا أرى مبرراً ، للسماح لكم بالعمل على أساس الافتراض بأن الحصول على التعديل المرغوب فيه سيكون ممكناً .

شرح لبرقية من المعتمد السياسي لبلاد ما بين النهرين الى وزير الدولة لشؤون المستعمرات .

(استلمت من قبل دائرة المستعمرات في الساعة ٣,٧ من صباح الخامس من تموز ١٩٢١) .

رقم ٢٥٣ . الجزء الاول .

نشيركم الى برقيتكم المرقمة ١٩٦ في ٢٤ حزيران فيما يتعلق بالاجراءات في المؤتمر ، فانا اتذكر اقتراحاً قدمه نويل فيما يتعلق بالخارطة السابقة وبالخط الذي يفصل السهول . فانه كما وصفت في الجزء الثالث من برقيتكم سوف يشكل حاجزاً طبيعياً بين الاكراد والعرب ، الا انني لم اعتبره اكثر من فكرة غير واقعية . وسوف تلاحظون من برقيتي المرقمة T. 57 في ١٩ آذار والتي ارسلتها من القاهرة الى بونهام كارتر وبموافقتكم بأنني فهمت بأن المقصود في جميع الاحوال هو استشارة تلك الاقليات نفسها . ولقد ذكرت فيها « بأن هدف حكومة صاحب الجلالة هو قيام المعتمد السياسي بأن يدير مباشرة من خلال الموظفين الاكراد وبمساعدة مستشارين بريطانيين تلك المناطق التي لا ترغب في الانضواء تحت لواء حكومة وطنية عراقية مباشرة . وحال عودتي مضيت في تطوير تلك الفكرة لضمان شعور عام متمرس بشأن الموضوع والنتيجة التي اخبرتكم بها . وفي الواقع فأننا قد ناقشنا رد الفعل المحتمل لخطة تكاد تتطابق في خطوطها مع تلك التي قمتم بوضعها بشأن مقاطعة منفصلة في كردستان يسيطر عليها وكيل للمعتمد السياسي . وعلى الرغم من ادراك جاذبيات الاقتراح ، فاننا عرفنا عدم شعبية الفكرة مما اكدته نتائج الاستفتاء بين الاقليات (كلمات لم تحل شفرتها) . ومن وجهة النظر البريطانية البحتة فالخطة تبدو جذابة بشكل مؤكد لا سيما واننا نتعامل مع العراق في ضوء مثل هذه الخطوط العريضة والكريمة ، ولا يمكنني القول بأن الجماعات الكردية المعنية سوف تقوم بمعارضتها جديا اذا ما فرضت عليها . ولكنني أجد نفسي ملزما بأن اطرح امامكم بصراحة الصعوبات التي ترافق التنفيذ كما اراها ، وذلك لكي تتمكن حكومة صاحب الجلالة ان تكون على بينة من المخاطرة التي تدخلها فيما اذا قررت أخيراً وبعد دراسة عميقة تبني سياسة انفصالية تامة . أولا : اننا سوف نفرض على بعض

الاقليات المعنية نظام حكومة لا يرغبون فيه وذلك بعد استطلاع وجهات نظرهم رسمياً . وعلى وجه الخصوص فان منطقة كفرى تعتبر من اسعد المناطق تحت الحكم الجديد ولا ترحب بأي تغيير . ثانياً : ان المتطرفين من القوميين العرب سوف يستاؤون من تصرفنا وسيعارضونه ، ولن يقبل من جانب مجلس الدولة الا بعد احتجاج . ولا شك في انهم سيعارضون المبالغ المخصصة من ميزانيتهم للمعتمد السياسي لادارة كردستان ، وسيقومون بالضغط من اجل ايجاد حاجز كمركي .

ان الصحافة تشير الى بغداد باعتبارها كملتقى كْلاَبْهَامْ البريطاني Clapham Junction المفروض على بلاد ما بين النهرين . وعلينا ان نواجه الادعاء القائل باننا في كردستان نمسك فاسا نحفر بها على حساب العراق .

ثالثاً : ان المملكة العربية التي سيكون عليها يوما ما الوقوف بمفردها ، قد اعطيت من وجهة النظر الاستراتيجية حدوداً غير محمية . والقوميون العرب مدركون تماماً لهذه النقطة . وان حقيقة ان هناك من يدافع عن حدودهم في الوقت الحاضر ليست ذات وزن كبير ، ان كانت أصلا ذات وزن ، بالنسبة للمتطلعين الى مملكة عربية مستقلة وقوية .

برقية (محلولة الشفرة) من المعتمد السياسي في بلاد ما بين النهرين الى وزير الدولة لشؤ ون المستعمرات .

استلمت من قبل دائرة المستعمرات في الساعة ٦,١٠ من صباح الخامس من تموز ١٩٢١) .

رقم ٢٥٣ / الجزء الثاني .

رابعاً : لقد دللت الممارسة العملية على ان التمييز بين التركمان والعرب والاكراد مشوش للغاية . فالاكراد في المناطق العربية يسجلون أنفسهم ويظهرون كعرب والعكس بالعكس . فمن الصعب تحديد خط واضح . وفي حالة تنفيذ مقترحاتكم بشكل صارم ، فان رجالا كجعفر باشا سيفقدون قوميتهم العربية . وعلى الرغم من ان اعتماد المقياس العرقي كأساس للتحديد يعتبر مثالياً من الناحية النظرية ، فان من الصعب وضعه موضع التطبيق من الناحية العملية .

خامساً : ومن المرجح ، ان الخطر الاول الذي يواجه الدولة العربية سيكون من جانب مؤ يدي تركيا والذين يتوقع ان يزداد نشاطهم عندما يتلاشى الحماس تجاه المملكة الوليد ، وبعد ان يتضح فقر الاراضي . وان مركز التجمع التركي في المنطقة التركمانية المحيطة بكركوك سيكون في موقف اقوى للقيام بمؤ امرة من هذا النوع اكثر مما يمكن ان يقوم به أناس من الخارج كأمثالنا .

ان الاجراءات التي توصف كتوجيه للدولة من قبلهم ستوصف بالتسلط من جانبنا ، ولا استطيع ان اتوقع من كركوك ان تقبل بأن تصبح مجرد جزء داخل مجموعة من الوحدات الكردية في غالبيتها .

ويبدو لي ان الاعتراض أعلاه يفوق كافة الفوائد التي عددتموها . وانا بالطبع مستعد لمواجهة فيصل بالموضوع عندما يستقر في منصبه . غير انه يبدو أن ليس من العدل ان نطلب منه التوصل الى قرار في هذه المرحلة بشأن قضية سياسية اساسية كهذه . ولا بد ان اللوم سيقع على احدى الجهتين : فاما سيقع على الحكومة البريطانية التي ستتعرض لامبالاتها المزعومة الى التحامل ، أو انه سيقع على فيصل الذي سيشار اليه ، في حالة

رضوخه ، كعميل بريطاني باع وطنه. واعتقد ان طلب دعمه في المرحلة الحالية لمثل هذه السياسة سيدمر فرص نجاحه .

واذا ما قررت حكومة صاحب الجلالة في النهاية تبني السياسة موضوع نقاشنا ، فاعتقد بضرورة تقديمها الى مجلس الدولة الحالي قبل ان يكون لفيصل أي منصب رسمي ليكون له موقفه جيد في كل الاحوال .

نسخة من مذكرة سرية برقم سي /٦٣ في ٢٠ تموز ١٩٢١ من مساعد المندوب السياسي في رانية الى المندوب السياسي في السليمانية .

اشارة الى الرسالة الموجهة من سيمكو الى بابكر اغا فاني أود أن ادرج التعليقات التالية :

ان سيمكو ، الذي رأى تعاقب السلطات العديدة ، والطبيعة المستقرة نسبياً للحكومة الحالية ، لا يعرف موقفه بالضبط . انه يخشى بأنه في خضم مثل هذا الموقف العام الذي شهده مؤخراً ، قد يجد نفسه معزولا في يوم ما ، ما لم يتمتع باسناد ، او على الاقل بعلاقات صداقة ظاهرية ، مع حكومة ثابتة . وفي هذا الصدد اود ان اذكر بأن تبادل الاتصالات أو مقابلة مع ممثل للحكومة قد يتطور الى حلف او تفاهم اوثق على الاقل .

ولا أستطيع معرفة ما يرغب فيه سيمكو اكثر مما ذكرنا اعلاه . واعتقد أنه اعلن بوضوح عن التلميح لتسوية بعض النقاط المتعلقة بالوضع في منطقة راوندوز وسورجيه ، وهو الموقف الذي يبرر اننا لم نتمكن من التعامل معه .

ومهما كان الشكل الذي تكتسبه الاجراءات ـ كما يقترحها سيمكو ـ في ضوء السياسة العليا ، فانني لا استطيع ان اتدخل بالطبع . ولكن بقدر تعلق الامر بحدود المنطقة وداخلها والى الشمال منها ، فسوف يكون اثر كبير للاعلان عن علاقات صداقة مع سيمكو .

وسواء ارضينا أم لا ، فأن اسم سيمكو يبقى كبيراً وقد اشير اليه دوماً في أوقات الاضطراب كعنصر معاد من قبل الدعايات المضادة للحكومة .

ومن وجهة نظري فأنه بامكاننا ان نكسب عن طريق مناقشة ما يرغب سيمكو فيه أولا وما هو مستعد للقيام به لصالحنا .

ولذلك ، يرجى ارسال المعلومات بشأن المادة التي سينطوي عليها رد بابكر اغا وطبيعته .

نسخة من مذكرة سرية برقم سي /٦٣ في ٢٠ / ٧ / ١٩٢١ من مساعد المندوب السياسي في رانية الى المندوب السياسي في السليمانية .

قام سيمكو بتسليم الرسالة التالية الى بابكر اغا بوساطة ملا سليمان احد رجال بابكر اغا .

« ليست هنالك اية سلطة باستثناء سلطة الحكومة البريطانية . فلقد اطلق البولشفيك العنان وذهبوا بعيداً . وايران ـ كقوة ـ ليس لها وجود . والاتراك ، يمثلهم مصطفى كمال ومعه ٢٠,٠٠٠ من الرجال في انقرة ، ولا يوجد استقرار حتى في هذا المكان .

وتهدف الدعاية والحركات والشائعات عن حركات القوات التركية باتجاه الحدود العراقية الى تحقيق غرضين : اثارة القبائل الحدودية ضد الحكومة ، وجمع اي شيء ممكن عن طريق الضرائب . وليس هنالك قوة محركة مسيطرة خلف هذه الحركات .

ان الاشخاص الاتراك ، الذين وصلوا الى كاني رش وراوندوز ليسوا هاربين من الجندية بل هم من الاتراك حقيقة ويهدفون الى إثارة القبائل للقيام بعمل مضاد وجمع أي شيء يتمكنون من جمعه على شكل هدايا أو ضرائب .

انني أعرف بأن سمعتي تتسم بالخيانة والخداع في التعامل مع الحكومات ، ولذلك فانني أكتب اليكم حول الموضوع التالي لما اعرفه فيكم من حسن المركز والتقدير لدى الحكومة البريطانية . ان تصرفاتي الاخيرة وتصرفاتي كافة لم يكن لها هدف عدائي ضد الحكومة البريطانية ، بل العكس من ذلك فانني ارغب في أن اكون علاقات صداقة مع الحكومة . ولهذا السبب فانني اطلب منك الاتصال نيابة عني بالمعتمدين السياسيين لهذه الحكومة لغرض تنظيم تفاهم مشترك . ومن اجل تحقيق هذا الهدف ، فأنا على استعداد للمجيء جنوباً حتى اوشنو في سبيل مقابلة اي ممثل قد ترسله الحكومة لمناقشة المواضيع

وأفضل أن يرسل موظف انكليزي ، وفي حالة استحالة هذا ، فأي شخص تثق فيه الحكومة ويعرف القراءة والكتابة .

وأنا مستعد لاطاعة الاوامر التي تصدرها الحكومة ، ولكنني بشكل اساسي متلهف لاقامة علاقات مع الحكومة ، وذلك لوجود العديد من النقاط التي يمكن حسمها لفائدة الطرفين من خلال تفاهم محدد بين الطرفين .

وأود أن تبقى هذه الرسالة طي الكتمان » . (انتهت الرسالة) .

نسخة من مذكرة سرية برقم جي/٦١ في ١٩٢١/٧/٢٩ من الحاكم السياسي في السليمانية الى سكرتير سعادة المعتمد السياسي .

ارفق طيا تدوينا للرسالة الشفهية المستلمة من قبل بابكر اغا من سيمكو . انني اتفق مع استحسان الكابتن كوك للموضع واضافة الى ذلك ، أود ان اورد الملاحظات التالية : -

١ - بقدر المعلومات المتوفرة ، يمكن تحديد المنطقة التي يمتد فيها نفوذ سيمكو - او التي يعتبر فيها العنصر المسيطر ولا يمارس فيها الاتراك والايرانيون اي نوع من النفوذ - كما يلي :

ارسم خطا يمتد من بيرا كابرا (للزيبار) على حدودنا في الاتجاه الشمالي الشرقي من دلمان وقد يمتد الى خوي ، ومن هناك جنوباً على طول الساحل الغربي لبحيرة اورميا وعلى طول الساحل الجنوبي بما فيها منطقة سولسوز . ومن ثم ارسل خطاً الى الجنوب حتى يلتقي بحدودنا في المنطقة المجاورة الى بانا باستثناء مدينة ساوج بلاغ .

ليس هناك شك في انه في حالة توفير دعمنا المعنوي لنيمكو ، فانه سيتمكن من فرض سيطرته الكاملة على هذه المنطقة ، ومن المحتمل ان يمد نفوذه الى غرب ديزه .

٢ - من المحتمل ان يكون السيد طه يعمل مع سيمكو في هذه المرحلة ويعتقد ان سيمكو يتقرب من الحكومة البريطانية بناء على اقتراح منه .

٣ - من وجهة نظر محلية بحتة ، هنالك فائدة كبيرة في التحالف او الاتفاق مع سيمكو اذ سيكون حاجزاً مؤثراً بين البلد الذي يسيطر عليه الاتراك وحدودنا وهذا يوفر علينا الاحراج الذي ينجم عن حالة مماثلة لتلك التي وقعت مؤخراً في راوندوز .

٤- بقدر تعلق الأمر بهم ، فإني أفترض بأن الحكومة الايرانية حتى ولو بخسارة بعض المناطق التي تسيطر عليها - اسميا فقط - سترحب بنمط معين من سيادة القانون والنظام النسبيين والذي سيكون نتيجة للتفاهم المفتوح بين سيمكو والحكومة البريطانية .

٥ - اما ما يتعلق بمستقبل سيمكو ، فأنه شاب نشط ومغامر . ولقد اثبتت التجربة

بأنه لا يمكن الاعتماد على وعوده ، الا انه من جهة أخرى لم يكن بامكانه اكتساب المكانة التي يتبوأها الان لو لم يكن هكذا .

وعلى الرغم من انه نجح الى حد ما في مواجهاته مع الحكومة الفارسية ، فأنه لا يبدو بأنه حقق نجاحاً كبيراً . وبدون شك فأن هذا جعله يدرك استحالة تحقيق ذلك بقوة عشائرية فقط حتى مع حكومة ضعيفة كتلك في ايران .

وبشكل عام ، فأنني اميل الى الاعتقاد بأنه في حالة الاتفاق معه وتوفير دعمنا المعنوي له ، فأن بامكانه الاستمرار في حالته الضاغطة .

برقية (محلولة الشفرة)

١٩ اغسطس ـ آب ـ ١٩٢١ .
من المندوب السامي في بغداد .
الى السياسية ، السليمانية .

الرقم : ٩٥٠/ اس .
التاريخ : ١٩ آب ١٩٢١ .

بالاشارة الى رسالتكم المرقمة ٩٦١ في ٢٩ تموز .

يمكن ان ترسلوا الى سيمكو وبصورة مكتومة ضابطاً بريطانياً بشرط ضمان سلامته الشخصية .

ان ما يلي يجب ان يكون اساساً للمباحثات :

١ ـ يجب افتراض ان سيمكو هو رئيس يمارس درجة من السيطرة المستقلة على الاراضي التي كان يتسلل منها المسؤولون عن الاضطرابات داخل راوندوز وحواليها . وتعلمون ايضاً بأنه المالك الفعلي للأراضي المسيحية في اورميا .

٢ ـ يمكن طمأنته بأن الادارة العراقية واثقة بحسن نوايا جيرانها وبأنها راغبة في العيش معهم على اسس سلمية وذلك بأجراء المباحثات حول اية نزاعات قد تحدث بدلا من اللجوء الى القتال .

٣ ـ وانه من اجل عرض الامر على حكومتك فانك راغب في التأكد من الاسباب التي جعلت محمد فاضل وعصابته يتسللون بأمان عبر منطقة سيطرته ، وايضاً رأي سيمكو عن امكانية السلام على الحدود ، وايضاً عن الشروط التي يستطيع المسيحيون في ظلها العودة سالمين .

وهناك رأي بأن سيمكو معاد لنا جراء معاملتنا للشيخ محمود . فيرجى التأكد اذا كان ذلك صحيحاً . وطبيعي ان تعلمه بآخر انباء اليونان وروسيا .

برقية

من غولدسميث ، رانية .

الى المعتمد السامي ، بغداد

الرقم : ج/١٢٢

التارسخ : ٢٠ منه ووصلت في ٢٢ آب ١٩٢١ .

بالاشارة الى برقياتكم المرقمة ٩٥٠ و٩٥٤ س .

اقترح ان أذهب خلال يومين الى المقر الصيفي لبابكـر لبحث الأمر معـه ، ولا أرى من السلامة ارسال ضابط بريطاني .

هل توافقون على رسالة شفهية تقترح انه اذا كان جدياً حقاً فان عليه ان يقترب أكثر من حدودنا ، واخباره أيضاً بخلاصة برقيتكم ؟ وأقترح بحث الموضوع مع سيمكو قبـل طرح أية مقترحات تفصيلية بشأن سيد طه .

برقية

من المعتمد السامي ببغداد الى غولد سميث في رانية . . مكرر مارشال ، اربيل . والاستشاري في الموصل .

رقم ٩٦٤/ س

التاريخ ٢٣ / ٨/ ١٩٢١ .

نرسل البرقيتين التاليتين لاطلاعكم :

١ ـ من وكيل القنصل في همدان الى الوزير المفوض لحكومة الجلالة البريطانية في طهران مكرر الى المعتمد السامي في بغداد .

الرقم ٥

التاريخ ١٨ / ٨/ ١٩٢١

التسلم ٢٠ / ٨/ ١٩٢١

تبدأ :

برقية وارن تبدأ : « علمت من مصدر موثوق به جداً بأن سيمكو قد ارسل رسالة الى عشائر كردستان الفارسية مقترحاً اسقاط نير الحكومة الفارسية وواعدا بمساعدة فعالة للغاية تقدمها دولة اجنبية .

وعلمت ان العشائر يفكرون في الموافقة ، وسيعقد اجتماع لرؤسائهم في المستقبل القريب . فهل ترغب في ان اتخذ اجراء ما » .

ـ انتهى ـ

٢ ـ من الوزير المفوض لحكومة الجلالة البريطانية في طهران .

الى وارن / سنة .

الرقم ٢٩ / م ، مكرر المندوب السامي في بغداد ، رقم ٢٢٦ في ٢٢ / ٨/ ٢١ ـ

استلام ٢١ / ٨ / ٢١ تبدأ كالتالي :

« برقيتكم المرقمة ١٩ . لحد الان لا استطيع الا ان اقترح استثمار كل فرصة متاحة لاقناع الرؤ ساء بعدم الاصغاء الى امثال هذه الاقتراحات .

هل تفكرون في اجراء آخر ممكن ؟

ـ انتهت ـ

برقية المعتمد السامي في العراق الى وزير الدولة للمستعمرات

٢٦ آب ١٩٢١

(وصلت دائرة المستعمرات الساعة ٦,٣٥ صباح يوم ٢٧ آب ١٩٢١) .

الرقم : ٤٣٣ / في ٢٦ آب ، كردستان .

تزداد مؤشرات التطور السياسي في كردستان خارج العراق .

١ ـ بالاشارة الى المراسلات المنتهية برسالتي رقم ٣١٦٠٢ ـ ١٢ / ٨٠ ـ ٣٦ وتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٢٠ ، فقد كان لزاماً علينا في نوفمبر ١٩٢٠ دعم عبد الرحمن الشرناخي للقيام بحركة معادية للاتراك .

وقد اعلمني توا (مستشار ؟) الوحدة بأن عبد الرحمن يلح الآن على مقابلة مع فيصل ويرغب في زيارته الى زاخو للتشاور معه . كما طلب السماح بأن يجتمع معه معاون الضابط السياسي في زاخو وبعض المتعهدين الرئيسيين . ويبدو ان هدفه هو خلق دويلة صغيرة في شمال العراق مباشرة قد تجاور دويلة اخرى يؤسسها سيمكو ، مستفيدين كليهما من الضعف الراهن لفارس وتركيا .

٢ ـ وبرغم غموض الموقف كما ورد في مراسلاتنا المنتهية ببرقية رقم ٣٣٧ في ٢٦ تموز فيبدو ان الاكراد هم في حالة تمرد مستمر ، ولهذا الحد ، أو ذاك ، في اقليمي درسيم وخاربوط .

٣ ـ وقد اشارت المراسلات المنتهية ببرقية رقم ٥٢ في ٢٢ نيسان الى تمرد سيمكو ضد الحكومة الفارسية . وبرغم صعوبة الحصول على معلومات مباشرة فيبدو انه قد نجح في اقامة ما يشبه الاستقلال في منطقة اورميا .

٤ ـ لقد كانت هناك بعد وقت قصير من سقوط ضياء الدين شائعات غير مؤكدة عن محاولات لاقامة اتحاد كردي يستهدف اقامة دولة كردية مستقلة في حالة نجاح الدسائس الروسية في تمزيق فارس الى عدد من الدول الصغيرة .

٥ ـ ان ايران ليست فقط قد اعترفت بعجزها عن حماية رعاياها في اقليم اورميا ، ولكنها أيضاً قد تتحمل مسؤولية التخلي عن أي حق في السيادة على الطائفة الاثورية برفضها السماح للاثوريين باعادة الدخول الى ايران . وكان من نتائج ذلك ان قسما من الاثوريين قد تعرضوا الى الموت جوعاً بعد اقصائهم بقوة السلاح عن الحدود الايرانية بينما اضطر آخرون الى اعلان اسلامهم لكي يسمح لهم بالعودة الى الوطن بطرق غير مباشرة .

٦ ـ وفي نفس وقت وصول الكتاب المشار اليه في الفقرة (١) ارسل الى الضابط السياسي في السليمانية دعوة وجهها اليه سيمكو بواسطة بابكر أغا لمقابلته في اوشنو . وقد اخبرته بامكان مقابلته له في نقطة تقرب من حدودنا بشرط ضمان سلامته الشخصية ، وذلك لمناقشة الاسباب التي جعلت سيمكو يسمح للاتراك المعادين بالتسلل بحرية الى الاراضي التي يمارس فيها درجة من السلطة ، وكذلك لاستطلاع شروطه المحتملة لعودة المسيحيين. ولن يذهب غولد سمث ابعد من المقر الصيفي لـ (ادخل كلمة تبدأ بحرف ب ؟ بابكر) .

٧ ـ وقد وصلني منذ ذلك الوقت ما يفيد بان سيمكو اتصل باكراد بارزين واقترح عليهم ان ترمي كردستان عنها نير الحكومة الفارسية ووعد بمساعدة فعالة جداً من دولة اجنبية .

٨ ـ ان الوضع الحالي في راوندوز يشير الى ان الرأي السائد في هذه المناطق هو لصالح بريطانيا العظمى اذا استطعنا التوصل الى حل سياسي مرض . . .

(الوثيقة الموجودة عندنا ناقصة مع الاسف ـ المترجم) .

نسخة من مذكرة سرية رقم ب ١٩٥٤/١/١٩ ، مؤرخة في ١٩٢١/٨/٣٠ ، من الحاكم السياسي في السليمانية الى سعادة المعتمد السامي لصاحب الجلالة في بغداد .

بالاشارة الى برقيتكم المرقمة ٩٥٠/س وبرقيتي ج ـ ١٢٢ ، فقد بحثت الأمر كله مع بابكر آغا ، وقد اتفق معي على أنه ليس من السلامة والحكمة حاليا ارسال ضابط بريطاني الى اوشنو لمقابلة سيمكو . ونظرا للأخبار الواردة في (برقيتكم المرقمة ٩٦٤/س ، فقد وجدت ان من الأفضل عدم السماح لبابكر بكتابة اي شيء ، الا انني رتبت معه ارسال تابع موثوق به سيحمل الرسائل شفهيا ، ولن تكون معه رسالة تعارف ، على أن يصل الجواب خلال شهر .

وقد شرحت لبابكر آغا بعناية سياسة الحكومة البريطانية تجاه كردستان الجنوبية ، ولا سيما ما يخص تعليم الأكراد تدريجيا ادارة شؤونهم ، حيث يقع هذا الجزء في الوقت الحاضر تحت الادارة البريطانية المباشرة ، ولكن مؤسسات للادارة المحلية قد أقيمت حيثما اعتبر ذلك مناسبا . . . وكذلك تعيين موظفين أكراد الى وظائف حكومية كثيرة . كما شرحت له بأن الحكومة البريطانية ليست لها نية صرف ٥٠ مليون باون سنويا في العراق وفي كردستان، ولذلك فانها تركز قواها في مراكز معينة(*)جهد الامكان وهي تأمل بأن تكون القوات المحلية كافية لحماية القانون والنظام . وأما القوات العسكرية فلن تستخدم الا في حالات الضرورة .

وقد سمحت لبابكر آغا بايصال هذه المعلومات جميعها الى سيمكو شفهيا وأخبرته بأن على مراسله ان يجلب منه شيئا خطيا .

إن أول سؤال سيسأله سيمكو هو مدى استعدادنا لمساعدته (أ) بالبنادق والعتاد ، (ب) ماليا (جـ) معنويا ، وقد أخبرت بابكرا آغا ان يخبره بأن المساعدة رقم (أ) غير واردة ، وان المساعدة رقم (ب) بعيدة الاحتمال جدا ، وان المساعدة رقم (جـ) ستعتمد على نتائج مقابلته الشخصية مع ممثل عن الحكومة البريطانية .

كما اقترحت أن بإمكان سيمكو إبداء حرصه الصادق عن طريق تقدمه الى حدودنا او

(*) لسنا متأكدين من العبارة ونتصور وجود خطأ مطبعي في الأصل .

ـ المترجم ـ

الى القرب الذي يمكنني او أي ضابط بريطاني آخر من مقابلته . ويعتقد بابكر آغا بأن سيمكو سيفعل ذلك . وفيما يخص الفقرة ٣ من برقيتكم ٩٥٠/س فان بابكر آغا مقتنع بأن الأجوبة التالية هي التي سيجري تقديمها :

فهو أولا سينكر ان محمد فاضل وزمرته قد مروا من أراضيه،وعند الضغط عليه فانه سيشير الى انه لم يكن لديه حتى الآن اي اتفاق مع البريطانيين ، وبأنه يعتقد أن من غير الحكمة اجراء قطيعة مكشوفة مع الوطنيين الأتراك ما لم يتوصل الى نوع من التفاهم الحاسم معنا ، وإن السلام بين العشائر داخل حدودنا هو لصالحه مثلما هو لصالحنا ، وإنه سيكون على الأكثر راغبا جدا في تدبير ذلك والذي هو قادر عليه . وليس من المحتمل ابدا ان يوافق سيمكو على عودة المسيحيين الى موطنهم . وانه سيوضح بأن هذا نزاع قديم ، وبأن قتلى كثيرين قد وقعوا من الجانبين ، وبأن من المستحيل ان يعيشا سوية من جديد ، وحتى لو كان هو شخصيا راغبا في ذلك ، فان رجال العشائر لن يكونوا راغبين ، وسيكون مستحيلا عليه ضبطهم .

ان بابكر آغا نفسه ميال جدا الى التحالف مع سيمكو ، ويعتقد بأنه برغم كونه سيضغط لتجهيزه بالسلاح والمال ، فانه سيكتفي بدعمنا المعنوي الذي سيعزز سلطته كثيرا ، الواقع الذي . .

(الوثيقة ناقصة ـ المترجم)

بـرقية من المعتمـد السامي في العـراق الى وزيـر الـدولـة للمستعمـرات مؤرخ في العشـرين منه (وصـل وزارة المستعمرات في السـاعة ١٣ , ٦ بعـد ظهر يـوم ٢٣ أيلول ١٩٢١) الرقم ٥٠٣ في ٢٠ منه .

كما تقدرون فان مصير المناطق الكردية لا يزال (؟)(*) غير معلوم وسوف يثار بشكل خـاص مع مـوضوع الانتخـابات الى المجلس التـأسيسي ؟(١) . لقد بحثت ذلـك مـرة اخرى بالتفصيل مع الملك وان الجانب المحلي الراهن للمسألة هو كالتالي :

قال الملك فيصل إنه لما كانت لم تتضح له بعد الرغبات والسيـاسة الحقيقيـة لحكومـة صاحب الجلالة ، فانه يجد من الصعب عليه ان يختار طـريقه . وأضـاف بأنـه بمقدار مـا فهم من محادثاته مع واحد أو أكثر من المنفيين الأكراد المـوجودين حـاليا في بغـداد فثمة في الوقت الحاضر حركة قائمة وواسعة جدا في كردستان الشمالية للاستقلال عن تركيا ، في حين أن العناصر الكردية التي لا تزال تابعة لفارس قد اتفقت كما يقال ، مع أكراد تركيا ، وقد اتجهت هي الأخرى لتحقيق الاستقلال عن فارس .وما دامت هذه هي الحالة ،وما لم يتقرر مصير المناطق الكرديـة في العراق ،فيمكن افتراض ان بعضهـا ان لم يكن جميعها ، سـوف تنفصل بـالتأكيـد وتلتحق بالعنـاصر المـار ذكرهـا . وقد طـالـب مني أن أذكـر لـه بصراحة ماذا نريد . فهل ان ما نريده حقا هو انفصال المناطق الكرديـة انفصالا تـاما عن العـراق والالتحـاق بـالأكـراد الشمـاليـين ؟ واذا لم يكن هـذا هـو الأمـر ، فـما هي اذن أهدافنا ؟

وقد أجبت بأنه كان خلال مؤ تمر القاهرة اعتقاد قوي لدى بعض الأوساط بأن كافـة مقاطعات العراق الكردية ستوضع تحت الاشراف المبـاشر لحكـومة متساهلة في بغـداد ، تدعو الى ، أو على الأقل ، تـرحب بالحكم والادارة الـذاتيين ، من قبـل موظفـين اكراد تحت الاشراف البريـطاني المباشـر من خلال المعتمـد السامي ، وقلت بـوجه عـام ، بأن حكومة صاحب الجلالة تحبذ هذه الفكرة وفقاً للأسس التي ذكرتها له لاطلاعه الشخصي الخاص . ومن جهة أخرى ، فيبدو لها (أي لحكومة صاحب الجلالة ـ المترجم) بأن من

(*) (١) هذه الاشارة موجودة في أصل الوثيقة وفي عدة أماكن .

مصلحة مستقبل العراق وجود حاجز قوي متمثل في مناطق كردية تحت النفوذ البريطاني الفعال تمتد ما بين العراق بالمعنى الصحيح [1] وفارس . ان حاجزا من هذا النوع سيحمي الحدود العراقية من تلك الجهات ، ويحرر الحكومة العراقية من القلق على هذه الحدود . ومن الجهة الأخرى ، فان وجود قوات حسنة التدريب وقوية من الليفي الأكراد تحت إدارة ضباط بريطانيين سيكون عاملا مهما للغاية لضمان الأمن في حالة مواجهة الحكومة العراقية لمشاكل مع العشائر الموجودة داخل العراق ، أو أية مصادر أخرى للقلق . غير أنني ذكرت بأنه هذه اذ هي رغبتها (أي الحكومة البريطانية - المترجم) وسياستها ؟ [1] ، وهذه هي أسباب ذلك ، كما توصل الى ذلك مؤتمر القاهرة ، فانني لا اعتقد أن من هدف حكومة صاحب الجلالة أن تنفصل المناطق الكردية عن العراق . وبأن وجهة نظري الخاصة هي أن الحكومة البريطانية تفضل بقاء المقاطعات الكردية جزءاً لا يتجزأ من العراق بدلا من انفصالها والتحاقها بالأكراد الشماليين وذلك ما دامت محكومة من قبل موظفين اكراد تحت الاشراف البريطاني ، مع تحبيذ ادارة المعتمد السامي لها بالتشاور مع الحكومة العراقية .

ومضيت قائلا بأنه اذا كانت هذه هي الاستنتاجات التي تمّ التوصل في القاهرة كما مر آنفا ، فانني بعد عودتي للعراق ، وبعد جس نبض الجماعات الكردية المعنية، فقد وجدت ان ليس هناك اجماع فيما بينها على الرغبة في الانفصال عن العراق . بل ان بعض المناطق تشعر ، على العكس ، بأن مصالحها الاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقاً بمصالح الموصل وتعتمدعلى المواصلات الحرة مع الموصل الى الحد الذي تنظر فيه بشكوك قوية الى الانفصال ،وهي تفضل كثيراً البقاء في إطار المخطط الإداري لحكومة بغداد ما دامت تحصل على تأكيد معقول بأنها ستدار جهد الامكان من موظفين اكراد ، وبأن مصالحها ستوضع تحت الاشراف المناسب لضباط بريطانيين .

ذلكم هو الموقف القائم ، وهذا هو السبب دون شك في كونه يعتقد بأن سياسة حكومة صاحب الجلالة لما يجر بعد تحديدها بوضوح .

ثم ذكرته بأن ممثلين لدائرة الشرق الأوسط سيصلان في مجرى (عبارات محذوفة) ، وبأنكم (وهذا فيما بيننا) قد تقدمون بعدهما في وقت لاحق . فاذا كان الأمر هكذا فان

---

(١) هكذا ورد في الأصل !

افضل شيء هو تقليب الأمر معهما أو معكم . وإنني اقترح خلال ذلك ، وبشرط موافقة الملك فيصل ، الإبراق بفحوى محادثتنا لكي تدرس عند الضرورة في لندن قبل مجيء المبعوثين .

وقد رحب الملك بـ (عرض ؟)[1] سياستنا (المارة)[1]أعلاه ولكنه ادرك تماماً بأنه بمقدار ما يتعلق الأمر ببعض النقاط فانني انما كنت أعبّر عن آرائي الشخصية .

وانه يعتقد شخصيا بأنه بمقدار ما يمكن تطمين الأكراد بأنهم سيحكمون من قبل موظفين اكراد ، وبأنه سيسمح لهم عند الضرورة بالتعامل مع الحكومة العراقية عن طريق المعتمد السامي (وهذا اجراء مقبول عنده اذا كان ضروريا) ، بدلا من اللجوء الى الخيار المحتمل بأن يكونوا جزء من دولة منتدبة تحت اشراف مجلس شيوخ اوروبي - فانهم سيفضّلون ان يكونوا رسمياً تحت حكم ملك محمّدي .

وأعتقد ان الطريق المعقول هو العمل لضمان مشاركة المقاطعات الكردية في المجلس الوطني وذلك بشرط توفير اتفاق محلي تحت إشراف خاص من الضباط البريطانيين ، ومن (المعتمد السامي)[1] عند اللزوم. أرجوكم دراسة المشكلة بأسرع ما يمكن على الأسس اعلاه .

كوكس

---

١) هكذا في الأصل .

برقية من كاون ـ كرمنشاه

الى المندوب السامي في بغداد
رقم ۱۹۱
مؤرخة في ٢٥ أيلول ـ سبتمبر ـ ۱۹۲۱
ووصلت في ٢٦ منه

إن تحرياتي حول حركة الاستقلال الكردي كما ورد في تقرير وارن تجعلني استنتج بأن التقرير المذكور مبالغ فيه كثيراً . ولا شك في أن الموضوع هو محور للكلام ولكن المعلومات تشير الى انه كلام أكاديمي من حيث الأساس ، ولا يشجع عليه بشدة إلا بعض المتشنجين امثال السردار رشيد ، وهم أناس لا يخسرون شيئاً ولكنهم يربحون الكثير . إن موقف اغلبية سكان كردستان الجنوبية يميل الى دعم الحركة اذا مولتها بريطانيا ، غير أنهم لن يتحركوا ما لم يقبضوا . وبهذا الصدد فان الأخبار عن نية مندوبية صاحب الجلالة في إرسال ضابط سياسي آخر الى كردستان الجنوبية لا يفيدنا ، وأكون سعيدا لو خولت صلاحية نفيها لكونها تثير جشع رؤساء القبائل . وانني أعتبر أن لا ضرورة في الوقت الحاضر لوجود ضابط سياسي بريطاني في كردستان الجنوبية بل وإن ذلك غير مرغوب فيه . ويبدو ان نائب القنصل في همدان يشا ركني الرأي . ان وكيلي البريطاني(*) يزودني بانتظام بالأخبار الجارية وسأتمكن من زيارة سنة عند اللزوم حال وصول مساعدي .

معنونة الى طهران ١٨١ ، مكرر بغداد وهمدان .

(×) المقصود جاسوس (المترجم)

سري

س . د/ ٢٥٦٩

الاقامة بغداد ٢٨ / ٣٠ أيلول ١٩٢١

سيدي ،

نشيركم الى برقيتي المرقمة ٤٣٣ في ٢٥ آب المتعلقة بالسياسة الكردية . اتشرف بإرسال نسخ من المعلومات بشأن الرسائل المذكورة والتي تتضمن التفاصيل حول موقف سيمكو وعن موقفه من حكومة صاحب الجلالة قدر توفرها في الوقت الحالي .

توقيع
بي . زد . كوكس
المعتمد السامي

المرفقات :

١ ـ رسالة بمرفقين من الحاكم السياسي في السليمانية رقم جي ٦١ في ١٩٢١/٧/٢٩ .

٢ ـ شرح برقية الى الحاكم السياسي في السليمانية برقم ٩٥٠/س في ١٩٢١/٨/١٩ .

٣ ـ شرح برقية من الحاكم السياسي في السليمانية برقم جي ١٢٢ في ١٩٢١/٨/٢٠ .

٤ ـ شرح برقية الى الحاكم السياسي في السليمانية برقم ٩٦١ في ١٩٢١/٨/٢٣ .

٦ ـ شرح برقية الى الحاكم السياسي في السليمانية برقم ٩٦٤/س في ١٩٢١/٨/٢٣ .

٦ ـ مذكرة من الحاكم السياسي في السليمانية برقم بي ١٩/١/١٩٥٤ في ١٩٢١/٨/٣٠ .

٧ ـ شرح برقية من كاوان كرمنشاه برقم ١٩١ في ١٩٢١/٩/٢٥ .

الى المحترم ونستون تشرشل
وزير الدولة لشؤ ون المستعمرات

برقية وزير الدولة للمستعمرات الى المعتمد السامي
(أرسل في الساعة ٥ بعد الظهر في الثالث من اكتوبر ١٩٢١)
رقم ٤٢٣

إنني أثمن قوة الاقناع في الحجج التي تطرحونها انتم وفيصل في بـرقيتكم المؤ رخة في ٢٠ أيلول برقم ٥٠٣ ، وإنني مستعد للنظر بصورة مرضية جداً في المقترحـات الواردة في الفقرة الأخيرة وذلـك بشرط عـدم ارغام الأكـراد على أن يحكمهم العـرب إذا لم يريـدوا ذلك . أرجو أن تبحثوا الأمر مع يونغ وإعلامي بالنتيجة .

برقية المعتمد السامي في العراق الى وزير الدولة لشؤ ون المستعمرات « وصلت وزارة المستعمرات في الساعة ١٧,٣ بعد ظهر يوم ٢٦ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ ١٩٢١ » برقم ٦١٦ وتاريخ ٢٥ تشرين الأول ـ اكتوبر .

في ٢٤ اكتوبر (تشرين الأول) اجرينا ، يونغ وانا ، مباحثات اولية مع فيصل بشأن القضية الكردية ، وذلك بحضور كورنراليس [١] ايضا وقد اشرت الى الآراء التي عبر عنها فيصل ونقلتها في برقيتي المرقمة ٥٠٣ ، والى فحوى جوابكم ، وشرعنا بالكلام في هذه النقطة .

وقد شرح يونغ بالتفصيل وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة ، وذلك وفقاً للأسس التالية :

ان سياستنا هي في تشجيع القومية العربية وليس الامبريالية العربية . ويظهر ان هناك في اطار الأراضي التي جرى تكليف حكومة صاحب الجلالة بمسؤ وليتها ، خطّاً عمليا وان لم يكن محددا (يمتد ؟)[٢] على طول سفوح الهضاب مقسما السكان العرب عن غير العرب . وإن القسم الأخير ، كردي بـاستثناء عنصر تركماني صغير . ويمكن لأغراض النقاش تعريف المنطقة التي تمتدوراء هذا الخط بكردستان . وبالنسبة للعراق فان وجود كردستان صديقة أمر حيوي لكونها تشكل حصانة محتملة في وجه تركيا ، وشريكة للعراق في المصالح المشتركة . وإلا فانها لا تشكل بحد ذاتهاتهديدا وحسب ، بل وايضا ستاراًومنفذاً للعدوان الخارجي . وبالنسبة لكردستان ، فان صداقتها مع العراق امر حيوي لأنه يشكل الأسواق الخارجية الرئيسة ، ان لم تكن الوحيدة ، والمنفذ الوحيد الى البحر . وإذا لم نأخذ العوامل الخارجية بالحسبان ، فان المصالح المشتركة وحدها يجب أن تؤ دي الى التعاون الوثيق والى قيام علاقات ودية بين هاتين المنطقتين التي كانت كل منهما تحت رحمة الأخرى .وان سياسة حكومة صاحب الجلالة هي في رعاية

---

(١) من رجالات الاحتلال والانتداب ، وصار مستشاراً للداخلية ، ثم سفيرا . وقد لعب ادواراً خطيرة في الحياة السياسية للعراق .

(٢) هكذا في الأصل .

وتشجيع امثال هذه الروابط خلال فترة مسؤوليتها ، وإن من واجبها مواصلة هذه السياسة من دون اخضاع مطالب ومصالح اي من المنطقتين للأخرى . وقد كانت العقبة الرئيسة بل والوحيدة في وجه هذه السياسة وجود دولة مجاورة لكردستان معادية لكل من البريطانيين والعرب ، دولة حرمت مؤخراً من السيادة على كلتا المنطقتين ولكنها لا تزال تبسط سيطرتها على شطر واسع من السكان الأكراد ، ولها علاقات وثيقة بروسيا البلشفية . إن سياسة الأتراك تستهدف اذابة المصالح الكردية بالمصالح التركية وعودتهم النهائية الى حدود العراق من الموصل الى كركوك . وقد وجد ذلك تعبيره مؤخراً في الدعاية ذات الأساسين التاليين : الأول هو الاستناد الى شراكة الدين لاثارة الأكراد ضد البريطانيين ، والثاني هو الاستناد الى التعصب المعادي للعرب لاثارتهم (أي الأكراد - المترجم) ضد العرب . وقد تم الاقرار بأنه ما لم يتم إيجاد بؤرة إسلامية للقومية الكردية فان السياسة التي تعامل كردستان كمجرد تابع لبريطانيا ستشجع الأساس الأول في الوقت الذي تزيل فيه الأساس الثاني . ومن الجهة الأخرى ، فان معاملة كردستان كجزء لا يتجزأ من مملكة عربية يحكمها حاكم مسلم ، ستزيل الأساس الأول ما لم يكن الحكم المذكور تحت التأثير البريطاني ، مما سيزيد في قوة الأساس الثاني . وإن ما علينا ايجاده هو نوع من التوفيق بين الحدين المتطرفين .

وجواباً على هذا قال فيصل انه قبل المضي في الحديث فانه يود الاستفهام ما اذا كنا نتوقع منه الحديث بصفة « عراقي » يعتبر كردستان جزء لا يتجزأ من العراق ، أو كملك على بلد عربي استثنيت منه كردستان . فقلنا إننا نعتبر أننا للأغراض الحالية إنما نتبادل وجهات نظر شخصية مع (سيدي فيصل) بالذات الذي سبق ووافق قبل تتويجه على كون المسألة كلها مفتوحة .

وعلى ضوء عرضنا للوضع ، أجاب بأنه ما لم يعرف حدود صلاحيته العسكرية ، وحدود الصلاحيات العسكرية لحكومة صاحب الجلالة ، فان من المتعذر عليه الاعراب عن رأي نهائي . ولذلك طلب منا أجوبة على التساؤلات التالية :

١ - هل أن بريطانيا العظمى مستعدة للالتزام بالدفاع عن كردستان اذا هوجمت من الخارج ، وبالتالي ، تأمين الضمانات للعراق ضد أي هجوم عبر كردستان واذا كان الجواب بالايجاب فإلى أي مدى ؟

٢ - وهل هي مستعدة للقبول بمسؤولية منع الفوضى الداخلية في كردستان ، والتي

تشكل خطراً على العراق ؟ واذا كان الأمر كذلك فالى أي مدى ؟

٣ ـ واستناداً الى واقع كون اقسام من الأكراد قد عبرت عن تفضيلها للانضمام الى العراق ، فهل أن بريطانيا العظمى تنوي اجبارهم على البقاء منفصلين ؟ واذا كان الأمر كذلك فالى أي مدى ؟

٤ ـ وفي حالة الانفصال ، فأي شكل من الحكومات تقترحه بريطانيا العظمى ؟ وماذا سيكون هدفها النهائي من ذلك ؟ تعليقاتي ستتبع مشيرا الى برقيتكم المؤرخة في ٣ أكتوبر برقم ٤٣٣ .

كوكس

سري للغاية — دار المعتمد السامي

بغداد

رقم . سي . أ .١٦ — التاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٢١

سيدي ،

أتشرف بأن أرفق طيا ، وعلى شكل برقية ، رسالة تعالج المشاكل التي تثار بوجود بعثة بدرخان في بغداد .

لقد كانت المسودة موضع نقاش كبير ، وقد وصل الأمر الى المدى الذي اتجرأ فيه إذا سمحتم بذلك ، على إرسالها ، اذ قد جاء موعد البريد الجوي ، بصورة برقية جوية . وإنني واثق من أنكم ستقبلون عرضها عليكم بهذه الصورة .

وأتشرف بـ (التحية) .

(التوقيع) بي . زد . كوكس
المعتمد السامي في العراق .

الجزء الأول

كردستان الشمالية :

من المتفق عليه بأن حماية مايشكل اليوم الحدود التركية ـ العراقية هي العامل الرئيسي في سياستنا الشرق أوسطية . كما أعتقد اننا قد اتفقنا على أن المرحلة الحالية هي الأكثر مدعاة للقلق ، وهي التي تتميز بأن جيراننا الأتراك يظهرون أعداء فعلا بعد ان كان مفترضاً انهم محبو سلام .

وقد اقترحت في سلسلة من برقياتي المنتهية ببرقيتي المؤرخة في ١١ تشرين الأول رقم ٥٧١ ، فتح المفاوضات مع مصطفى كمال بواسطة فيصل وذلك كوسيلة لتقرير هذه المرحلة . وأفهم أن هذا الاقتراح تعرض الى تأجيل غير مسمى ، وأخمن انه ليس مقبولا لأول وهلة لدى حكومة صاحب الجلالة . وإذا كان هذا التخمين صحيحا ، واذا كانت حكومة صاحب الجلالة تعتقد بصحة المعلومات الكثيرة الواردة عن تخطيط الكماليين لنشاطات جديدة ضد العراق ، فيجب إجراء دراسة أبعد للسياسة البديلة ، بدعم أعداء الأتراك ، وهي السياسة المحتمة خلال بعض الأحوال .

وقد جرى تلخيص بليغ لهذه السياسة في برقية المعتمد السامي بالقسطنطينية المرقمة ٨٦١ والمؤرخة في ٢٨ تموز ١٩٢٠ . ومنذ ذلك الوقت فانها كانت تثار من حين الى آخر .

وقد برزت مرة اخرى بسبب زيارة خليل بدرخان الى بغداد مصحوباً بأربعة من اعضاء (النادي الكردي) ، حاملين جوازات موقعة في دار الاعتماد البريطاني بالقسطنطينية .

إن خليل بك قد أخبرني بأن سفارة صاحب الجلالة مطلعة على خططه وبأنها تمنت لها النجاح ، ويعتقد بأنها قد اطلعت على ذلك وزارة خارجية صاحب الجلالة .

إن تصريحه هو كالتالي :

« إن الانتفاضة الكردية التي عملنا لها خلال العامين المنصرمين على وشك الاندلاع . والمناطق التي ستنتفض في وقت واحد هي ديرسيم وديار بكروتبليس ووان ، ويشكل سكانها ما بين خمسة الى ستة ملايين . إن هؤلاء الناس قد رفضوا خلال العام دفع الضرائب للأتراك وانهم ينتظرون حضوري ، (نسل) بدرخان ، لكي يتحدوا . اننا نريد انتداباً بريطانيا ، واذا ساعدتنا بريطانيا فسوف نكون دولتها الحاجزة ما بين عراقها وأعدائها في روسيا وتركيا ، وسنتعاون مع الأرمن والجماعات المسيحية الأخرى .

ان المساعدة التي نريدها في الحال هي **أولا** وجود عدد قليل جدا من الضباط البريطانيين الحاذقين ، كالميجر نويل ، الذين سيرتدون الملابس الكردية ويأتون معنا ، وليقدموا التقارير لحكومة صاحب الجلالة حول ما اذا كانت ثورتي الموعودة حقيقية أم لا .

ثانيا : بندقيتان جبليتان ، وقليل من الرشاشات ، وخمسة آلاف بندقية مع شيء من العتاد ، وذلك كدفعة أولى من التجهيزات على أن لا يضاف اليها الا عندما تتطلب الحالة فيما بعد . وإنني لن أطلب نقودا وان جميع التجهيزات التي ستعطونها لي ستعتبر كأقساط مالية وستدفع حال تأسيس كردستان مستقلة . واذا رفضتم فعلى أن أواصل العمل ، واذا لم تكن لدي الموارد اللازمة للقيام بحرب نظامية فانني استطيع على الأقل ، تنظيم حرب عصابات . ولكن وكلائي هم الآن بعيدون، هذا هو الوقت المناسب ، فسوف اشرع قريباً من زاخو ، وأما الباقي فعلى الله .

انتهى التصريح

أما بالنسبة للأموال فان البعثة كانت قد تسلمت ١٠ آلاف ليرة من بنك زاريني في القسطنطينية بواسطة وكيلهم SGOUTA وهو وكيل BELDRUZ في العراق وكان قد طلب من الأخير الإبراق للحكومة اليونانية لارسال القسط الثاني . وفيما يتعلق بالسلاح فقد علمت بانهم يدعون بأن الحكومة اليونانية قد وعدتهم بارسال سفينة شاحنة بشرط سماح حكومة صاحب الجلالة بنقلها عبر العراق . ومن المعتقد ان لديهم شفرة مع الحكومة

اليونانية . وجواباً فانني أخبرتهم انه ما لم تصلني تعليمات خاصة من حكومة صاحب الجلالة فانني لا أستطيع البدء بالمباحثة ، الا أنني سأحيل الأمر بانتظار التعليمات .

الجزء الثالث

إن تعليقاتي هي كالاتي : **أولا** ـ نحن جميعا ، بريطانيين وعراقيين وفرنسيين وربما حتى الأتراك انفسهم ، قد تعبنا من الوضع الراهن غير المرضي ونحبذ أحد الإثنين إما السلام أو الحرب . وبطبيعة الحال فانني أفضل للعراق تركيا صديقة وفرنسا صديقة وأكثر تضامنا مما تظهر عليه الآن .

أما بقية تعليقاتي فانها تنطبق فقط على افتراض تعذر قيام هذين الشرطين مباشرة . واذا كان الأمر كذلك فانه مبرر لنا أن نبحث عن وسائل اخرى لضمان ما هو أساسي جدا لكياننا ، أي جار محب للسلام .

ثانيا : أما بالنسبة للهند ، وما دامت القضية قضية قوة اسلامية تسعى للاستقلال عن قوة اخرى فان المهووسين بالخلافة هم وحدهم الذين يحتمل ان تمسهم مساعدتنا للأكراد .

ثالثا : وبالنسبة للعراق ، فان تعاطف الجميع هنا هو مع الأتراك ضد اليونانيين وان معرفة أن الأمر هو مغامرة يونانية ستجعل (المشروع) منذ الوهلة الأولى غير مقبول محلياً . ومع ذلك فاذا نجح المشروع فإن مشكلة الدفاع عن العراق ستسهل كثيراً ، وأعتقد أنه سيكون بمستطاعنا إقناع بعيدي النظر من العرب اذا تم اعطاؤ هم بعض التأكيدات بالنجاح .

رابعا : بالنسبة للفرنسيين ، فاننا بطبيعة الحال لا نستطيع افشاء اسرار خليل بك قبل اندلاع الانتفاضة ، لكن علينا القيام بذلك فيما بعد جهد المستطاع ، واقتراحي ان نسعى لضمان مساندتهم عن طريق اعطائهم وعودا ، وبقدر ما يتعلق الأمر بنا ، بامتيازات تجارية في كردستان .

خامسا : أما الأكراد انفسهم فلا شك انهم سيقومون بانتفاضة ينتج عنها إما تخلصهم من السيطرة التركية وإما تقوية سيطرة الأتراك عليهم ، وفي الحالة الثانية ، فان الأتراك سيهملون الحدود المستحيلة لمعاهدة سيفر وسيعملون على ضم جميع كردستان ولغاية كفري . واذا خاب أمل الأكراد في استحصال استقلالهم فانهم سيصبحون

معادين لبريطانيا وسيقبلون بالمقترحات التركية .

سادسا : أما بالنسبة لالتزاماتنا الدولية ، فانني غير متأكد من آثار الاتفاقية الخاصة بالأسلحة ،ولكني اتذكر بأن حكومة الهند قد قامت بعمل مماثل حين أرسلت الأسلحة عبر التبت . وعلى حال فنحن لا نزال في حالة حرب مع تركيا .

سابعا : وبالنسبة للظروف السابق ذكرها ، فانني أجد من الصعب التقدم بأي اقتراح نظراً لافتقاري الى المعلومات عما يجري في لندن وعما إذا هنالك أي أمل في التوصل في المستقبل القريب الى اتفاق مع حكومة انقرة .

وإذا كان هنالك امل ما ، فاننا بطبيعة الحال لا نستطيع المجازفة بأية التزامات جدية . وفي الوقت ذاته فانه من المهم جدا للعراق أن لا نهمل الأكراد على نحو يجعلهم معادين لنا ، في حين ان التهديد بتمرد كردي قد يكون ذا تأثير نافع على مجالس حكومة انقرة .

إن الأكراد يطلبون منا الآتي :

١ ـ الرجال

٢ ـ الأسلحة

٣ ـ ممراً مفتوحاً للتجهيزات .

ومع مراعاة التحفظات اعلاه ، فانني أقترح رفض طلب (٢) والقبول بـ (١) و (٣) وبشروط محددة .وهذه الشروط فيما يخص الرجال هي ان يكونوا متطوعين وعلى علم بأن حكومة صاحب الجلالة قد تستنكر أعمالهم في بعض الأحوال . وفي الحقيقة فان تمثيلهم سيعامل مثلما تتعامل السلطات التركية مع الممثلين الرسميين للضباط الأتراك في راوندوز .

أما الشروط بالنسبة للأسلحة والأموال فهي أن تصلهم بأفضل طريقة ممكنة . وعلى أية حال ، فانني سأكون سعيداً لأن استطيع اجابة بدرخان بأقرب وقت مستطاع ، وأرجو منكم التفضل باجابتي برقياً .

المعتمد السامي

٣ نوفمبر / ٢١

سأل الملك فيصل السير بي كوكس الأسئلة الأربعة التالية :

(١) هل تلتزم بريطانيا العظمى بالدفاع عن كردستان اذا ما هوجمت من الخارج ، وان تضمن بالتالي ، حماية العراق ضد أي هجوم عبر كردستان ؟ واذا كان الجواب بالايجاب ، فالى أي مدى سيكون ذلك ؟

(٢) هل هي مستعدة لتولي مسؤولية منع الفوضى الداخلية في كردستان والتي قد تهدد العراق ؟ واذا كان الجواب ايجابا فالى أي مدى سيكون ذلك ؟

(٣) واذا أخذنا بالحسبان واقع أن بعض الجماعات الكردية أعربت عن تفضيل بقائها في العراق ، فهل تتجه نية بريطانيا العظمى نحو إجبارهم على الانفصال ؟ والى أي مدى سيكون ذلك ؟

(٤) أي شكل من اشكال الحكومة ستقترحه بريطانيا العظمى في حالة الانفصال ؟وما هو هدفها النهائي من ذلك ؟

والمقصود بـ « كردستان » في كافة الأسئلة اعلاه هو كردستان الجنوبية ، أي قوس الأراضي الذي يسكنه الأكراد ، والذي يقع الى الجنوب من حدود العراق الشمالية وغرب الحدود الفارسية بموجب معاهدة سيفر .

ويقترح السير بي. كوكس الاجابة عن السؤالين (١) و (٢) بايضاح ما يمكن ان تفعله وزارة الحربية (ما دامت مشرفة على الدفاع عن العراق) ووزارة الطيران (عندما تتسلم المسؤولية من وزارة الحربية) . ومن الواضح ان وزارة الحربية ستجلو عن بلاد ما بين النهرين عند حدوث أي « عدوان خارجي جدي » بينما قد يكون في وسع وزارة الطيران ان تؤدي الكثير من خلال التمركز السريع على المنطقة المهددة . وفي كلتا الحالتين يبدوأنها ستتحمل مسؤوليتها لحماية الأمن الداخلي في كردستان . وعلى أية حال فان السير بي. كوكس يود أن يعرف ما يستطيع قوله فيما يتعلق بآفاق العدوان الخارجي وقيام تركيا « صديقة » . ويقترح السير بي. كوكس الاجابة عن السؤال رقم (٣) وعلى

السؤال رقم (٤) بـ « الحكم الذاتي » كما ورد في المادة ١٦ (*) من الانتداب على العراق ، والاتحاد مع العراق اخيراً .

ولا يبدو من وجهة نظر وزارة الخارجية اي اعتراض على الأجوبة المقترحة فالسؤالان رقم (١) و (٢) يتعلقان أساساً بالمستشارين العسكريين والجويين ورقم (٣) و (٤) يخص وزارة المستعمرات . ان إهتمامنا الرئيسي يجب ان ينصب جهد الامكان على ترضية السير بي .كوكس بشأن الموقف من تركيا صديقة . وسيكون من التسرع تماماً التنبؤ بقيام (صداقة) بيننا وبين تركيا . وربما كان أقل تسرعاً التنبؤ بآفاق عقد معاهدة مع تركيا . وفي الواقع فانه لا يبدو ممكناً ان نقول اكثر من : (أ) ان وزارة الخارجية مهتمة ،كما هو شأنها دائماً، بعودة السلام الى آسيا الصغرى والى أن تجد الحلفاء الرئيسيين الثلاثة يقتربون من الاتفاق على التعديلات الأساسية في معاهدة سيفر (انسحاب اليونانيين من منطقة سميرنا ، وشكل من أشكال الحكم الذاتي فيها ، وحدود أفضل استراتيجيا لتركيا في تراقيا الشرقية التي تشمل القسطنطينية) ، (ب) من خلال ما توصلت اليه المباحثات الجارية مع رئيس وزراء اليونان هنا يبدو أن اليونانيين قد يوافقون على بعض التعديلات على المعاهدة فيما لو ضغطنا عليهم من أجل ذلك ، (ج) وبأن لدينا آمالاً ، وإن كانت غير مؤكدة ، بأن يقتنع الكماليون بهذه التعديلات وقد تكون الاتفاقية المنفصلة مع فرنسا قد «زادتهم صلابة» (د) وبأنه ، ومن بين أشياء أخرى ونظراً لمؤتمر واشنطن الذي يحضره جميع الخبراء الشرقيين في وزارة الخارجية الفرنسية ، لا يبدو أن هناك أفقاً مبكراً للدخول في مفاوضات مع كمال ومع اليونانيين حتى اذا وجدنا الطرفين مستعدين للتفاوض حول ما يقترب من الأسس مارة الذكر ؟ (هـ) واذا أخذنا بالحسبان ١ ـ موقف كمال الذي يبدو اكثر ايجابية تجاهنا اي تبادل الأسرى ، و٢ ـ اهتمام روسيا الظاهري حالياً بالتفاوض لعقدمعاهدة سلم عامة فاننا نميل الى الشك الجدي في أن يقوم كمال بمهاجمة العراق بأي حال وذلك ما لم نكشف عن نوايانا في المفاوضات العامة لعقد معاهدة مع تركيا ، وما لم تتعرض الأخيرة للانهيار . وبطبيعة الحال فقد تشير وزارة المستعمرات الى ذلك البند من

(*) ورد في هامش خطي على الوثيقة مايلي :

« المادة ١٦ تنص على :

« لا شيء في هذا الانتداب سيمنع الدولة المنتدبة من إقامة نظام من الحكم الذاتي المحلي في المناطق ذات الأكثرية الكردية وبمقدار ما ترى ذلك مناسباً » .

الاتفاقية الفرنسية الكمالية الـذي ينص على السمـاح بنقل القـوات التركيـة عبر أراضي سوريا الفرنسية الى نصيبين. غير أنه لا يبدو معقولاً ان تتخلى فرنسا عن التفاهم من أجل السماح بوقوع هجوم علينا في العراق . ومن المفترض أن نوضح للحكومـة الفرنسيـة في أي احتجاج نرسله الى بـاريس بأن هـذا الاجراء يعتبـر مجازفـة فيها إذا سمحت كحليفـة بتطبيق هذا البند من المعاهدة ، وبالتالي فانه عمل لا يقدم على ارتكابه أي بلد محايد .

١٩٢١/٥٥٨٢٤

الحل

برقية

من وزير الدولة لشؤ ون المستعمرات الى المعتمد السامي في العراق .

(ارسل في الساعة ٢٠ , ٧ من بعد ظهر يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٢١) .

رقم ٥١٩ في ١١ تشرين الأول .

بالاشارة الى رسالتكم السرية المرقمة ١٦ في ٢٨ تشرين الأول .

لا يمكن في الوقت الحاضر تخويل فيصل بالتفاوض مع كمال وذلك نظراً لأن مفاوضات اخرى أكبر تجري حاليا لغرض التوصل الى سلام عام مع تركيا . وجب عليكم بالوقت الحاضر بذل جهدكم لحفظ الهدوء وإثبات وجودكم على الحدود . ويظهر ان الجهود التركية المباشرة متجهة غرباً ضد اليونانيين اكثر مما هي متجهة ضدنا وإنني لا أنصح في الوقت الحاضر بأية محاولة لتشجيع الأكراد . وقد دخلنا في جدال حاد مع فرنسا ، وستعقد في الأسبوع القادم جلسات أخرى لمجلس الوزراء حول الموضوع وإنني لأتعاطف معك حول صعوبات الموقف ، ولن أدخر وسعاً لاعلام زملائي بذلك . وسوف أبرق لك مرة اخرى .

تشرشل

الملاحق (خاصة بالباب الثاني)

وثائق رسمية حول الوعود والالتزامات العراقية والبريطانية في العشرينات (نقلناها عن تاريخ الوزارات للسيد الحسني) .

(١) مذكرة بريطانية الى مجلس عصبة الامم

« ارفقت بالمذكرة البريطانية السرية المقدمة الى مجلس عصبة الامم برقم **٥٤ ـ ٤٤ ـ ١٣٦٧** والمؤرخة **٢** آذار سنة **١٩٢٦** » .

« ١ ـ تتضمن الفقرة الثالثة من قرار مجلس عصبة الامم في خصوص الحدود التركية ـ العراقية ما يلي :

« تدعى حكومة بريطانية ، بصفتها دولة منتدبة ، لان تعرض على المجلس التدابير الادارية التي ستتخذ لتأمين الضمانات اللازمة الى الاكراد المبحوث عنهم في قرار لجنة الحدود الامية ، في خصوص الادارة المحلية التي أوصت بها اللجنة المشار اليها في أحكامها النهائية .

« ٢ ـ وقد كانت توصيات لجنة الحدود المتعلقة بالاكراد المشار اليها في قرار المجلس على الوجه التالي :

« يقتضى أن تؤخذ بنظر الاعتبار الرغبات التي اظهرها الاكراد القائلة بلزوم تعيين الموظفين الذين هم من أصل كردي الى ادارة بلادهم ، ولزوم توزيع العدالة ونشر التعليم في المدارس ، وجعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في جميع هذه الوظائف » .

« ٣ ـ ذكر وزير المستعمرات في خطابه الذي ألقاه أمام المجلس في ٣ أيلول ١٩٢٥ ، عندما اشار الى هذا الموضوع ، ان النظام الاداري الحاضر قد ساعد على تطبيق معظم توصيات اللجنة. وهذه الافادة مستندة تماماً الى الحقائق التالية المتعلقة بالتدابير المتخذة من قبل الحكومة العراقية لادارة المناطق التي يسود بها العنصر الكردي .

« ٤ ـ ان ثلاثة واربعين ، من مجموع سبعة وخمسين ، موظفاً المستخدمين من قبل وزارتي المالية والداخلية في المناطق الكردية هم أكراد . بينما هناك تسعة موظفين اكراد مستخدمين في عين الوظائف في المناطق غير الكردية، وكان التنقيص جارياً بصورة تدريجية في عدد الموظفين غير الاكراد المستخدمين في مناطق كردية . وان سياسة استخدام الاكراد فقط دون غيرهم ، حيثما يوجد من له أهلية ورغبة في الاستخدام ، جارية بكل مواظبة .

٥ ـ تستخدم وزارة العدلية ثلاثة عشر موظفاً (حكاماً ورؤساء كتبة) في المناطق الكردية ، عشرة منهم أكراد ، وتجري المرافعة باللغة الكردية ، وتحرر محاضر الجلسات في السليمانية وكوي سنجق التابع الى لواء أربيل بالكردية . وتربط بها الترجمة العربية عند احالة الدعوى الى محكمة الاستئناف او محكمة التمييز . ويستخدم ستة موظفين اكراد في عين الوظائف في مناطق غير كردية .

٦ ـ اما الدوائر الاخرى ، غير المبحوث عنها آنفاً (كالوقف ، والبرق والبريد والاشغال العمومية ، والسجون والكمارك ، والري ، والطابو ، والزراعة) فتستخدم خمساً وخمسين موظفاً في المناطق الكردية ثماني وثلاثون منهم اكراد ، في حين ان ثمان وسبعين كردياً يستخدمون في مناطق غير كردية .

٧ ـ ويأخذ الكرد أيضاً تمام حصتهم في الاشتراك في إدارة الحكومة المركزية، فان عينين من مجموع عشرين عينا هما كرديان (لأن الآخرين نصف أكراد) وأربعة عشر مندوبا من مجموع ٨٨ هم أكراد، وأن وزير المالية هو كردي. كما أن وزير الأشغال والمواصلات كذلك.

٨ ـ يؤلف الكرد نحو ١٨ بالمئة من مجموع سكان البلاد . وان ٢٤ بالمئة من مجموع قوة الشرطة هم اكراد ، وفي الجيش يؤلفون ١٤ بالمئة ، في حين ان ٢٣ بالمئة من

مستخدمي السكك الحديدية هم أكراد ، ويبلغ مجموع الافراد المستخدمين في الشرطة ، والجيش ، والسكك الحديدية ما ينيف على ٢٠,٠٠٠ منهم اكثر من ٤٠٠٠ او ٢٠ بالمئة اكراد .

٩ ـ يوجد في المناطق الكردية خمس وعشرون مدرسة ، منها خمسة مختصة بالمسيحيين ، وتستعمل فيها اللغات الكلدانية والعربية . أما لغة التعليم في الستة عشر مدرسة المتباقية فهي الكردية . ان اللغة الرئيسية للتعليم في المدارس الاربع الباقية ، حيث تلامذتها من نصارى واكراد هي العربية . على انه تستعمل الكردية للايضاح بكل حرية ، وعدد المعلمين المستخدمين في هذه المدارس (٥٢) ولكنهم ، ما عدا ثمانية ، هم اكراد وهؤلاء الثمانية هم عرب وكلهم يعرفون الكردية ، ومعظمهم يستخدم في تعليم العربية ، التي لا بد من استعمالها لتقدم المعارف وقد كان عددهم ثلاثة عشر منذ مدة قصيرة فخفض عددهم مؤخراً اكثر .

١٠ ـ وعلاوة على ذلك يوجد هناك اثنان وعشرون كردياً ، وعدد كبير ممن يحسنون الكردية من العرب والتركمان يستخدمون كمعلمين في مدارس غير كردية ، خارج المنطقة الكردية . وستعلمون بناء على ما تقدم ، ان سياسة التعليم المتبعة الآن منطبقة تماماً مع توصيات اللجنة . لا تتطلب التطورات الواقعة أي تعديل في هذه السياسة سوى اجراء زيادة في عدد المدارس عندما تتمكن البلاد من اجراء ذلك .

١١ ـ جمعت الارقام الآنفة الذكر من سجلات المركز ، وهي لا تشمل الفراشين وصغار الكتبة (حيث يجري تعيينهم من قبل السلطات المحلية) وربما كان العدد الوارد في هذه السجلات هو اقل من العدد الحقيقي للاكراد المستخدمين ، لانه لم يدخل في صنف الموظفين الاكراد سوى الذي ثبت كونهم كذلك بصورة قطيعة . ومعظم الموظفين سجل جنسيته كعراقي فمن المحتمل أن يكون من بينهم من هو كردي في الحقيقة ليس معلوماً كذلك في المركز .

١٢ ـ أما بخصوص انتعمال اللغة الكردية ، فلا يجب ان يغرب عن البال ، ان الكردية قبل الحرب لم تكن مستعملة كواسطة للمخابرة لا بصورة رسمية ولا خصوصية ، لقد كان هناك كمية لا يستهان بها من المؤلفات الكردية في الشعر . الا ان التطور الذي حدث في لغة الكتابة وجعلها واسطة للمخابرة ، انما يعود الى مساعي

الموظفين البريطانيين وكان المستعمل سابقا ، الفارسي والتركي والعربي . ان استعمال الكردية كتابة لم ينشر بعد في لواء الموصل حيث تستعمل التركية. والعربية . وقد انتشرت بالتدريج في لواء اربيل ، حيث اعترف بها مؤخراً اللغة الرسمية للمخابرة مع دوائر الحكومة . أما السليمانية فحصلت منذ بضع سنين على جريدة كردية واستعملت فيها منذ مدة الكردية المكتوبة للمخابرة في الشؤون الرسمية والشؤون الخصوصية وان العمل الذي بدأت به حكومة الاحتلال ، يتمم من قبل الحكومة العراقية بكل اخلاص . تصدر في بغداد جريدتان بالكردية . ويتخذ الآن كل تدبير ممكن لاعطاء الحرية ليس في استعمال اللغة الكردية فقط بل للتشويق على استعمالها بكل فعالية .

١٣ ـ قد أصبح من المسلم ، ان المعلومات المتقدم ذكرها ، تؤيد حصول اتفاق بين السياسة الكردية التي أوصت بتعقيبها لجنة الحدود ، وبين تلك المتخذة من قبل الحكومة العراقية .

١٤ ـ وربما كان اكبر برهان على أن الحكومة العراقية تقدر تماماً ما يترتب عليها من المسؤولية تجاه الاماني الكردية ، وأسطع دليل على رغبتها في الدوام على سياستها الحرة الحاضرة بأن تمنح جميع الوسائل اللازمة لترقية الآداب الكردية ، وتحقيق أماني الاكراد في ضمن الدولة العراقية . هي العبارة التالية ، المقتبسة من الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزارة العراقية في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ فقد قال :

سادتي : لا يمكن أن تعيش البلاد ما لم تعط جميع العناصر العراقية حقوقها . . ينبغي أن تمنح الاكراد حقوقهم ، وينبغي أن يكون موظفوهم من بينهم ، ويجب أن تكون لغتهم اللغة الرسمية ، ويجب ان يتلقى أبناؤهم الدروس في المدارس بلغتهم (تصفيق) ومن المحتم علينا ان نعامل جميع العناصر ، سواءاً كانوا مسلمين أو غير مسلمين بالحق والعدل ، وأن نمنحهم حقوقهم » .

١٥ ـ وبعد اعلان هذه السياسة التي قابلها المندوبون العراقيون بمزيد الاستحسان ، وزع المنشور الآتي ذكره على جميع الوزارات .

« لا شك أن معاليكم قد اطلعتم على الخطاب الذي ألقاه فخامة رئيس

الوزراء في مجلس النواب والمنشور في الجرائد في اليوم التالي . يتضمن هذا الخطاب السياسة التي انتهجتها الحكومة ، والتي ستنتهجها في ادارة المناطق الكردية ، وذلك بأن يكون الموظفون اكراداً ، وان تكون اللغة الرسمية اللغة الكردية ، وعليه فقد امرني فخامته بأن أرجو معاليكم ان تبذلوا جهدكم في تطبيق هذه السياسة ، والتمسك بها في جميع ما يتعلق بمؤسسات المنطقة المبحوث عنها .

١٦ ـ أما للبينة الاخرى على نية الحكومة العراقية فتجدونها في الخطابات المتبادلة بمناسبة الوليمة المعطاة في دار الاعتماد للاحتقال بامضاء المعاهدة الجديدة . فقد بين فخامة وكيل المعتمد السامي في خطابه ، ما ترمي اليه الحكومة العراقية على الوجه التالي :

« يجب أن يكون غرض الحكومة العراقية جعل العناصر التي يتألف منها العراق أبناء صادقين للدولة العراقية ، وغرضها كذلك ، وهي تعمل هذا العمل الافضل بالتشويق على التمسك بالاديان ، والجنسية ، لا التثبيط ، ان الكردي ليس عربياً اكثر من أن يكون الاسكوجي انجليزياً ، ولا يمكن ان تجعلوه وطنياً صادقاً للعراق باجباره على استعمال اللغة العربية ، أو العادات العربية ، وبالاختصار لا بمحاولة جعله عربياً جيداً ، بل بأن يعطى جميع الوسائل والتشويقات لأجل أن يكون كردياً جيداً ، وهذه الوحدة في الدولة التي هي لا بد منها ، لتقدم الدولة لا تحصل بابادة العادات الخصوصية ، التي تجري عليها العناصر المختلفة بل بتشويقهم على التمسك بها ، وان يمهد للجماعات المختلفة طريق التقدم على المنوال الذي يستحسنه كل منهم وهذه هي السياسة التي جريتم عليها وحكومتكم ، وهذا العمل يفيد اكثر من كل شيء في سبيل اقناع عصبة الامم بأهلية العراق في الانخراط في سلك عضويتها .

١٧ ـ وقد اشار جلالة الملك فيصل الى الموضوع في خطابه الجوابي قائلا :

« ان من بين الوظائف المهمة المترتبة على كل عراقي صادق هو تشويق اخيه الكردي العراقي على التمسك بجنسيته ، والالتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي ، رمز سعادة البلاد وسعادة الجميع ، المادية والعقلية ، وسيكونون باتحادهم واشتراكهم اعضاء عاملين لاسعاد الوطن المشترك . ولا شك في ان كل

عراقي صادق يشترك معي في هذا الشعور نحو جميع العناصر الموجودة في بلادهم » . ا هـ لندن في ٢٤ شباط ١٩٢٦ .

(أوردها الحسني في «تاريخ الوزارات» الجزء الثاني الطبعة الثالثة ، ص ٤٤ وما بعدها ، نقلا عن جريدة «الوقائع العراقية» الرسمية العدد ٩٣٥ في ١٩ كانون الثاني ١٩٣١) .

(٢) بيان عراقي رسمي حول استعمال اللغة الكردية
صادر في ١٠/ ٤/ ١٩٣٠

« رأت الوزارة ، بعد ان تقلدت زمام الامور ، ان تعني بما تراه هاماً ومطمنا لرغبات الشعب وامانيه ، من ذلك بعض قضايا تختص بقسم من سكان الالوية الشمالية . فقررت احضار لائحة قانونية تعرض على مجلس الامة عند اجتماعه القادم لجعل اللغة الكردية لغة رسمية في الاماكن الكردية استناداً الى المادة السابعة عشرة من القانون الاساسي والحكومة عازمة على انتهاج خطة تنطبق على روح الوعود التي سبق ان وعد بها الكرد في العراق » . الحسني ، ج ٣ ، ص ١١ - ١٢) .

(٣) المعاهدة والاقليات

«لم يجد الكرد الساكنون في الوية العراق الشمالية في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ اي ذكر للامتيازات التي وعدوا بها من قبل الانجليز ، لان الحكومة البريطانية ارادت ان تتخذ من هذه المعاهدة دليلا على انهاء تعهداتها الانتدابية في العراق ، فلا يعقل - والحالة هذه - ان تتضمن تلك المعاهدة غير ما يشير الى الاستقلال ، لهذا احدث نشر المعاهدة استياءاً في نفوس الكرد فنظموا عرائض وبرقيات احتجاجية بعثوا بها الى « المعتمد السامي البريطاني » في العراق والى جلالة الملك فيصل في بغداد ، وشفعوها بمضابط كثيرة الى سكرتارية عصبة الامم .

«وقد شاع في الاوساط يومئذ - باعتراف التقرير البريطاني الخاص - ان بعض الموظفين الانكليز هم الذين حملوا الاكراد على القيام بهذه الحركة ليعرقلوا مشروع الاستقلال ، الذي اجمعت البلاد عليه ، ولكنهم ما لبثوا ان قرروا ازالة هذه الشكوك

بان يصطحب وكيل المعتمد السامي ، وكيل رئيس الوزراء[1] في زيارة للالوية الشمالية يعلنان فيها سياسة الحكومتين « العراقية والانجليزية » تجاه الأكراد. فاتخذ « مجلس الوزراء » القرار الاتي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥ آب ١٩٣٠ م :

« قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٥ آب ١٩٣٠ ان يطوف المنطقة الشمالية فخامة وكيل رئيس الوزراء ومعه وزيرا الداخلية والعدلية مستصحبين فخامة وكيل المعتمد السامي وان يذيع فخامة وكيل رئيس الوزراء باسم الحكومة العراقية البيان التالي . . . . » .

وقد سافر الوكيلان الى كركوك في صباح يوم الجمعة ٨ آب ١٩٣٠ . وقد تحدث وكيل رئيس الوزراء عن استعداد الحكومة لوضع لائحة قانون اللغة الكردية حيثما توجد أكثرية كردية . وقال : «ان الحكومة عيّنت مفتشاً للمعارف ليفتش بصورة عامة المدارس في لواء السليمانية، والمدارس الكردية في لوائي أربيل، وكركوك، وقد اتخذت الحكومة التدابير المقتضية لاحضار مفوضين، وضباط شرطة مسجلين، لهم اطلاع على اللغة الكردية لاستخدامهم في الأماكن الكردية .

«إني لا اريد أن أختم بياناتي من دون ان اعرب عن تشكراتي الى صاحب الفخامة ، وكيل المعتمد السامي ، الذي رافقنا في هذه الجولة ، واني اؤمل بأن فخامته سيعرب اليكم الآن آراء حكومة صاحب الجلالة البريطانية في هذا الخصوص لتحيطوا علماً بحقيقة الحال ، ولا تنخدعوا بتفوهات الاشخاص الذين عميت بصيرتهم عن الرفاهية الحقيقية للاكراد ، رعايا صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم ، والدولة العراقية . واني بهذه المناسبة أدعو فخامة وكيل المعتمد السامي الى الكلام لتتأكدوا من أننا متفقون تماماً في الخطة التي سردتها اليكم الآن ا هـ .

خطاب وكيل المعتمد السامي

ثم نهض وكيل المعتمد السامي ، فألقى البيان باللغة الانكليزية ، وكانت ترجمته الى اللغة الكردية تتلى جملة فجملة أيضاً :

«لقد أتيت برفقة حضرة صاحب الفخامة وكيل رئيس الوزراء ، بناء على طلب الحكومة العراقية ، لاجل ان اجعل من الواضح تمام الوضوح لكل من يخالجه أي شك

في هذا الصدد بان الحكومتين : البريطانية والعراقية لا تنتهجان سياسات مختلفة في أي من انحاء العراق . فقد وقعت مؤخراً معاهدة تربط البلادين بحلف متين في السنين الخمس والعشرين القادمة . فهذا الأمر وحده ، يكفي للدلالة على عدم وجود اي اختلاف بينهما ، في اية مسألة هامة .

اني ارى ان بعضاً منكم احتج لدى الحكومة البريطانية . وعصبة الامم ، لأنه لم يرد اي ذكر للبلاد الكردية في المعاهدة الجديدة ، كما اوضح فخامة وكيل رئيس الوزراء . ان سبب هذا هو ان الحكومتين كلتيهما رأتا ان ذلك غير ضروري ، بالنظر الى كون الحكومة العراقية قد قررت ان تستمر في المستقبل ، على نفس السياسة التي لخصت لكم الآن .

وستدركون مما قاله لكم الآن فخامة وكيل رئيس الوزراء ، ان الحكومة العراقية ، تقدر حق قدره المدى الذي عليها ان تبلغه كحكومة منورة في الاعتراف بحقيقة كون اللغة الكردية ، لا اللغة العربية ، لغة قومية في قسم مهم من العراق . ولا ترغب في إرغام الطفل الكردي على أن يتلقى دروسه الاولية في لغة غير لغته القومية ، ولا اجبار اي كردي على ان يدافع عن نفسه او ان يحاكم في المحكمة بلغة لا يفهمها . وكذلك يثبت امر تعيين موظفين يحسنون الكردية في مختلف فروع الادارة ، في المراكز ، وفي المناطق الكردية .

إن الحكومة العراقية مستعدة، وراغبة، في عدم التفريق بين رعايا صاحب الجلالة الملك فيصل: الأكراد والعرب . وفيما يتعلق بالحكومة البريطانية، ان اهتمامها الوحيد ، هو في تأمين انشاء دولة عراقية حرة ومستقلة ، تربطها بها اواصر الاعتراف بالجميل والشكر ، وتنتسب واياها الى عصبة الامم ، وهي سوف لا تعضد اية حركة يظهر لها انها لا تتفق مع هذه السياسة ، كالميل الى الانفصال الكردي مثلا ، وقد رأيت ان بعض المراجع ، غير المسؤولة ، ترى ان سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية النهائية ، هي تشجيع الوطنية الكردية ، وذلك لا لارتباك الحكومة العراقية وحدها ، بل ولارتباك جارتيها المحبتين الحكومتين التركية والايرانية ايضاً . لا شيء ابعد من هذا عن الحقيقة ، ومن يظن انه اذا اتى الى المعتمد السامي ، او اليّ ، ينال أي تشجيع في سياسة كهذه ، لعلى خطأ عظيم .

«إن ما تريد كلتا الحكومتين البريطانية والعراقية ادراكه هو ان يتقدم بسلام العراق

المتحد الذي ترمى فيه جميع العناصر المختلفة التي تؤلف سكانه الى ان يكونوا عراقيين صحيحين» ا هـ .

ويقول البيان الحكومي الصادر عن هذه الحركة :

« وقد قابل المجتمعون البيانين بالابتهاج ، واعربوا عن ارتياحهم الى ما جاء فيهما ، وعن شكرهم للحكومة العراقية ، ولحليفتها الحكومة البريطانية ، على عنايتهما بمصالحهم الجوهرية . ا هـ .

هذا فيما يتعلق بالاكراد : اما فيما يتعلق بالتياريين فاننا سنعالج في البحث المختص بـ (الوزارة الكيلانية الاولى) قضيتهم وسنصف وصفا دقيقا الحركة التي قاموا بها ضد مشروع الاستقلال ، كما سننشر القرار الذي اتخذه مجلس العصبة حول الاحتجاجات التي رفعوها على استقلال العراق الى المجلس المذكور . ومما تحسن الاشارة اليه هنا هو ان التركمان في كركوك لم يستحسنوا خطابي ورئيس الوزراء ووكيل المندوب ، وانهم استنكروا طلب غلاة الكرد في كركوك جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في هذه المدينة التي يعتبرون فيها أقلية بينما الأكثرية للتركمان . (الحسنى، ج ٣، ص ٥٨، وما بعدها).

(٤) مذكرة عراقية رسمية

(اقرت في ٥ مايس **١٩٣٢** وقدمت الى مجلس عصبة الامم) .

« تصريح يتضمن تعهدات العراق الى مجلس عصبة الامم كما وضعتها اللجنة التي ألفها المجلس المذكور بقراره المتخذ في ٢٨ كانون الثاني **١٩٣٢** .

المادة الاولى :

يعترف بالشروط الواردة في هذا الفصل ، كقوانين اساسية في العراق ، فلا يجوز ان يناقض هذه الشروط او يعارضها اي قانون ، او نظام ، او عمل رسمي ، كما انه لا يجوز ان يتغلب عليها اي قانون او نظام او عمل رسمي لا الآن ولا في المستقبل .

المادة الثانية :

١ ـ يمنح جميع سكان العراق حماية الحياة والحرية ، حماية تامة وكاملة ، من غير تمييز بسبب المولد او الجنسية او اللغة والعنصر او الدين .

٢ ـ يكون لجميع سكان العراق الحق في ان يمارسوا بحرية في الاماكن العامة او الخاصة ، شعائر كل ايمان او دين او عقيدة ، مما لا يكون منافياً للنظام العام والاخلاق الحسنة .

المادة الثالثة :

يعتبر جميع الرعايا العثمانيين ، المقيمين في العراق في تاريخ ٦ آب **١٩٢٤** ؛ انهم اكتسبوا في ذلك التاريخ الجنسية العراقية ، دون الجنسية العثمانية ، وفقاً للمادة **٣٠** من معاهدة الصلح ، المعقودة في لوزان ، وبموجب الشروط الموضوعة في قانون الجنسية العراقية المؤرخ **٩** تشرين الاول **١٩٢٤** .

المادة الرابعة :

١ ـ يكون جميع الرعايا العراقيين متساوين أمام القانون ، ويتمتعون بعين الحقوق المدنية والسياسية ، من دون تمييز في العنصر ، او اللغة ، او الدين .

٢ ـ يتضمن نظام الانتخابات تمثيلا عادلا للاقليات العنصرية ، والدينية ، واللغوية ، في العراق .

٣ ـ الاختلاف في العنصر ، او اللغة ، او الدين ، لا يخل بحق اي من الرعايا العراقيين ، في التمتع بالحقوق المدنية ، والسياسية ، كالقبول في الوظائف العامة ، والمناصب ، ورتب الشرف ، او ممارسة المهن والصناعات المختلفة .

٤ ـ لا يوضع قيد ما على حرية استعمال اي من الرعايا العراقيين ، لاية لغة في العلاقات الخصوصية او في التجارة ، او في امور الدين ، او في الصحافة ، او النشريات ، من جميع الانواع ، او في الاجتماعات العامة .

٥ ـ رغماً عن جعل الحكومة العراقية « اللغة العربية » لغة رسمية ، ورغماً عن التدابير الخاصة التي ستتخذها الحكومة العراقية بشأن استعمال اللغتين ، الكردية والتركية ، تلك التدابير المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التصريح ، يعطى الرعايا العراقيون الذين لغتهم غير اللغة الرسمية ، تسهيلات مناسبة لاستعمال لغتهم شفهياً وكتابة أمام المحاكم .

المادة الخامسة :

الرعايا العراقيون ، الذين ينتمون الى اقليات عنصرية او دينية او لغوية ، يتمتعون قانوناً وفعلا بنفس المعاملة والامان ، اللذين يتمتع بهما سائر الرعايا العراقيين . ويكون لهم بوجه خاص نفس الحق في أن يحفظوا ويديروا ويراقبوا على نفقتهم ، او ان يؤسسوا في المستقبل ، معاهد خيرية او دينية او اجتماعية ، ومدارس ، وغير ذلك من المؤسسات التهذيبية مع حق استعمال لغتهم الخاصة ، وممارسة دينهم فيها بحرية .

المادة السادسة :

توافق الحكومة العراقية على ان تتخذ بحق الاقليات ، غير المسلمة ، فيما يتعلق بقانونها العائلي ، واحوالها الشخصية ، كل التدابير التي تسمح بتنظيم هذه الامور ، وفقاً لعادات وعرف الطوائف التي تنتمي اليها هذه الاقليات .

توافي الحكومة العراقية مجلس عصبة الامم بمعلومات عن الطريقة التي تم بها تنفيذ هذه التدابير .

المادة السابعة :

١ ـ تتعهد الحكومة العراقية بأن تمنح الحماية ، والتسهيلات ، والرخصة التامة ، الى الكنائس ومعابد اليهود (التوراة) والمقابر ، والمؤسسات الدينية الاخرى ، والاعمال الخيرية ، والاوقاف العائدة الى طوائف الاقليات الدينية ، الموجودة في العراق .

٢ ـ يكون لجميع هذه الطوائف الحق بأن تؤسس ، في المناطق الادارية المهمة ، مجالس لها صلاحية ادارة الاوقاف ، والهبات الخيرية ، ويكون لهذه المجالس سلطة معالجة جباية الواردات الناتجة من تلك الاوقاف ، والهبات ، وانفاقها وفقاً لرغائب الواقف ، او الواهب ، او للعادة المستقرة بين الطائفة . يجب ان تقوم هذه الطوائف بمراقبة اموال الايتام وفقاً للقانون . توضع هذه المجالس تحت اشراف الحكومة .

٣ ـ لن ترفض الحكومة العراقية من اجل تأسيس معاهد دينية او خيرية جديدة أية من التسهيلات الضرورية ، التي تضمن للمعاهد الموجودة الآن ، من ذلك النوع .

المادة الثامنة :

١ ـ تمنح الحكومة العراقية ، فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والمناطق ، التي يقيم فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين ، الذين لغتهم غير اللغة الرسمية ، تسهيلات مناسبة لاجل تأمين تلقين العلم في المدارس الابتدائية ، الى اولاد هؤلاء الرعايا العراقيين ، بلغتهم الخاصة ، ولا يمنع هذا الشرط الحكومة العراقية من ان تجعل تعليم اللغة العربية في المدارس المذكورة إجبارياً .

٢ ـ في المدن ، والجهات التي يكون فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين ممن ينتمون الى الاقليات العنصرية ، او الدينية ، او اللغوية ، يؤمن لهذه الاقليات نصيب عادل من حيث التمتع بما قد يرصد من الاموال العامة ، بموجب ميزانية الدولة ، او البلديات ، او غيرها من الميزانيات ، للمقاصد التهذيبية او الدينية او الخيرية ، ومن حيث استعمال الاموال المذكورة .

المادة التاسعة :

١ ـ توافق الحكومة العراقية على ان تكون اللغة الرسمية في الاقضية التي يسود فيها العنصر الكردي ، من ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية اللغة الكردية بجانب اللغة العربية .

اما في قضائي كفرى وكركوك من لواء كركوك ، حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركماني ، فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية ، اما الكردية واما التركية .

٢ ـ توافق الحكومة العراقية على ان الموظفين في الاقضية المذكورة يجب ان يكونوا ، ما لم تكن هناك اسباب وجيهة ، واقفين على اللغة الكردية او اللغة التركية ، حسبما تقتضي الحال .

٣ ـ ان مقياس انتقاء الموظفين للاقضية المذكورة ، وان كان الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر ، كما هي الحال في سائر انحاء العراق ، فان الحكومة توافق على ان ينتقى الموظفون ، كما هي الحالة الى الآن ، وعلى قدر الامكان من بين الرعايا العراقيين الذين اصلهم من تلك الاقضية .

المادة العاشرة :

ان الشروط الواردة في المواد المتقدمة من هذا التصريح ، تشكل بقدر ما لها مساس بالاشخاص المنتمين الى الاقليات العنصرية ، او الدينية ، او اللغوية ، تعهدات ذات شأن دولي ، وتوضع تحت ضمانة جمعية الامم ، ولا يجري أي تعديل فيها الا بموافقة اكثرية مجلس عصبة الامم .

لكل عضو من اعضاء الجمعية ممثل في المجلس ، حق إلفات نظر المجلس الى خرق او خطر اي خرق لهذه الشروط ، وعندئذ للمجلس ان يتخذ من الاجراءات ، ويصدر من الايعازات ما يراه لائقاً ومؤثراً بالنظر الى الظروف .

كل اختلاف في الرأي مما يعود الى مسائل قانونية او واقعية ، ينشأ عن هذه المواد بين العراق واي عضو من اعضاء العصبة ، الممثل في المجلس ، يعتبر اختلافاً ذا صبغة دولية ، وفقاً للمادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الامم . وكل اختلاف من هذا القبيل يحال ، إذا طلب الفريق الآخر ذلك ، الى محكمة العدل الدولي الدائمة . يكون قرار المحكمة الدائمة غير قابل للاستئناف ، وتكون له قوة وفعل قرار صادر بموجب المادة ١٣ من العهد » .

(٥) عن المطالب الانفصالية

«كان لفيف من وجوه الكرد واقطابهم قد أبرق الى سكرتارية عصبة الامم - كما قدمنا - عدة برقيات في ٢٠ تموز ١٩٣٠ يحتج فيها على خلو معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ من اية اشارة لقضية استقلال كردستان فاتخذ مجلس العصبة القرار التالي حول هذه الاحتجاجات :

« لما كنا لم نجد لعصبة الامم قرارا ، يبرر طلب اصحاب العريضة في انشاء حكومة كردية تحت اشراف العصبة ، ولما لم يكن لهذا الطلب من مستند في اعمال مجلس العصبة ، ولا يمكن تأييده الا بتفسير القرارات التي توصل اليها مجلس عصبة الامم في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ ، عندما الحقت المنطقة التي يعيش بها اصحاب العريضة بالعراق ، تفسيراً خاطئاً ، ولما كانت تلك القرارات تقضي بمعاملة الاكراد معاملة خاصة ، لم تضمن لهم تماماً كما تقول آخر المعلومات التي لدى الدولة المنتدبة ، وباعطائهم بعض الضمانات التي تخص الامور المحلية ويبدو انها لم تتحقق حتى الآن فان

لجنة الانتدابات الدائمة قررت ان توصي المجلس بما يأتي : ـ

١ ـ ان يرد عريضة وجوه الاكراد ، ما يتناول منها غرض تأليف حكومة كردية ، تحت اشراف عصبة الامم .

٢ ـ ان يطلب الى الدولة المنتدبة ان تلاحظ فيها اذا كانت التدابير التشريعية والادارية ، التي تضمن للاكراد الوضعية التي هم اهل لها ، ينظر اليها بنظر الاعتبار ، وتوضع موضع التنفيذ دون ما نقص أوتباطؤ .

٣ ـ ان ينظر في حكمة اشتراط اتخاذ تدابير تضمن للاكراد مثل هذه الوضعية ، اذا ما تخلص العراق نهائياً من وصاية الدولة البريطانية ا هـ .

وقد أبدت الحكومة البريطانية لمجلس العصبة ان الحكومة العراقية قائمة بتنفيد كافة تعهداتها تنفيذاً فعلياً (الحسني، ج٣، ص ٦١ ـ ٦٢).

(استمرار الاحتجاجات الكردية)

لم يكتف الكرد بقرار عصبة الامم المذكورة اعلاه فاستمروا في الاحتجاج لديها ، وكانت من جملة احتجاجاتهم هذه العريضة .

الى فخامة المعتمد السامي ـ بغداد .

بواسطة المفتش الاداري ـ سليمانية

سكرتير عصبة الامم ـ جنيف .

اشارة الى المراسلات المتبادلة ، نرجو عرض النقاط التالية للنظر فيها :

لم ينفذ شيء من مقررات عصبة الامم فيما يتعلق بالاكراد منذ ١٦/ ١٢/ ١٩٢٢ وهو التاريخ الذي الحقت فيه كردستان الجنوبية الى العرب عرب دجلة والفرات .

وفي عام ١٩٢٩ قدم الاكراد مضبطة طلبوا فيها تطبيق قرارات عصبة الامم ولكن لم ينظر في طلبهم .

وفي شباط ١٩٣٠ رفع مندوبو الاكراد تقريراً الى فخامة المعتمد السامي صادف عين المعاملة .

وفي مارت ١٩٣٠ قدم هؤلاء المندوبون تقريراً آخر طالبين فيه تطبيق حقوق الاكراد المعترف بها ولكن لم يحصلوا على جواب .

وكانت عصبة الامم تعرف جيداً ان الاكراد لم يعودوا يستطيعون البقاء مع العرب ، وعلى ضوء هذه المعلومات أصدرت العصبة قرارها المشهور في هذا الخصوص .

منذ حل البرلمان واعلان نص المعاهدة الانجليزية ـ العراقية الجديدة من قبل الوزارة الحاضرة وجد الاكراد ان حقوقهم كلها قد اهملت بهذه المعاهدة ، ورأى الاكراد بصورة جلية انه بعد تصديق وابرام المعاهدة المذكورة سيدخلون تحت سيطرة العرب بلا قيد وشرط ، الامر الذي لا يتفق وقرار عصبة الامم ، ويخالف رغائب الاكراد في نفس الوقت ، وعليه فقد هاج الاكراد من زاخو الى خانقين وطالبوا كلهم بلسان واحد بحقوقهم شفوياً وتحريرياً ، وقد أجاب العرب على هذه المطاليب باجراء قتل عام في السليمانية حيث استعملت الرشاشات والاسلحة بدون قيد حتى ان رئيس وزراء العرب وصف هذه الحادثة بكونها مشابهة لحادثة كربلاء التاريخية ، وعلاوة على هذه الاعتداءات سجن منوروا الاكراد ووجوههم ، ونفي بعضهم ، بعد ان هضمت حقوق الاكراد بهذه الكيفية المحزنة اصبح من الواضح ان الاكراد لم يعد باستطاعتهم البقاء متحدين مع العرب وعليه فقد قرر الاكراد الانفصال من العرب انفصالا تاماً .

ان الحكومة البريطانية التي قبلت الانتداب على العراق مدفوعة بعوامل انسانية شريفة ستصغي بلا شك الى مطالبتنا المشروعة التالية ، وتقنع العرب بمشروعية المطالب المذكورة .

(١) تشكيل دولة كردية ضمن الحدود الطبيعية الممتدة من زاخو الى ما وراء خانقين ، وتخلية هذه المنطقة من قبل العرب عسكرياً ومدنياً ، وتسليمها الى الحكومة الكردية .

(٢) ابقاء المنطقة المذكورة أعلاه تحت الانتداب البريطاني كدولة كردية الى ان تصدر عصبة الامم قرارها في هذا الشأن .

(٣) اطلاق سراح المسجونين والمنفيين بمناسبة اضطرابات السليمانية في الحال .

(٤) نقل جميع الضباط والموظفين الاكراد من المناطق العربية الى المناطق الكردية .

نأمل من فخامتكم الاجابة بعطف على المطاليب الآنفة الذكر ونرجو قبول احتراماتنا الصميمية .

١٠ تشرين الاول سنة ١٩٣٠ » .

(الحسني « تاريخ الوزارات » ، جزء ٣ ، ص ٦٢ - ٦٣).

الملحق (٦) :

ورد في كتاب « ياسين الهاشمي » : للاستاذ سامي القيسي ، الجزء الثاني ، بغداد ، ١٩٧٥ ، الصفحات ٢٠٧ و٢٠٨ حول نشاط الاجهزة الامنية العراقية في اواسط الثلاثينات ما يلي :

« كذلك استطاع هذا الجهاز ان يضبط الاتصالات التي كانت جارية بين القنصل الروسي في كرمنشاه وأحد أهالي بغداد المدعو الحاج عباس العطري إذ كان القنصل المذكور يرسل المفروشات الايرانية القيّمة الى عباس العطري وهذا بدوره يبيعها ويرسل أثمانها الى الشيخ عبد الكريم الزنجاني في النجف لينفقها بنشر الدعوات المناهضة للحكومة في الفرات الأوسط (انظر تفاصيل نشاط جهازي الأمن والاستخبارات العسكرية في : سجلات البلاط الملكي ، تقرير للاستخبارات العسكرية في الملف المرقم ف/١٧ ، وثيقة رقم ١ وما يليها) .
وورد أيضاً :

« كما استطاعت شعبة التحقيقات الجنائية المركزية في بغداد ان تكشف النقاب عن نشاط بعض العناصر ممن اتهموا بالعمل لحساب الحكومة الايرانية وبث الدعاية لها في كربلاء والنجف وهم الشيخ مهدي الكرمنشاهي والحاج مهدي البهباني التاجر في النجف والشيخ عبد الحسن الشيرازي الساكن في كربلاء والشيخ فخري كمونة وغيرهم . (ملف وزارة الداخلية المرقم د/ ٦/ ٣ ، وثائق رقم ٩ و١٠ . ويبدو ان الحكومة الايرانية قد نجحت في كسب بعض العناصر لترويج الدعاية لها في فترة تأزم العلاقات بينها وبين العراق حول تخطيط الحدود وخاصة في منطقة شط العرب).

(٧) ملحق موجز عن قضية الاثوريين (التياريين)
النساطرة في العراق

غرض هذا الملحق تلخيص بعض المعلومات والوقائع الأساسية عن هذه القضية التي انفجرت في تركيا ثم ايران خلال الحرب العالمية الأولى ، وانتقلت للعراق مع الانجليز بهجرة حوالى ٣٥ الف اثوري للاراضي العراقية ، وانتظار حل مشكلة توطينهم . والملحق هذا ليس دراسة مستقلة أو جديدة بل هو عرض مكثف يستند الى عدد من المراجع والدراسات المنشورة التي تسنى لي الاطلاع عليها ، ولا سيما تاريخ الوزارات لعبد الرزاق الحسني في اجزائه ١ ، ٢ ، ٣ ، و« العراق من ١٩٠٠ الى ١٩٥٠ » لستيفان لونكريك (بالانجليزية) . وأما تفاصيل احداث التمرد الاثوري المسلح لعام ١٩٣٣ ، وما رافقته من احداث دموية مأساوية فأتركها الى كتابي القادم المكرس لسنوات الثلاثينات وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

التيارون النساطرة أو الاثوريون أقلية قومية مسيحية صغيرة تختلف الروايات عن أصلها التاريخي القديم ، وهي تتكلم اللغة السريانية مشاركة في ذلك الاقليات القومية المسيحية المستوطنة قديماً في العراق ، واعني الكلدان والسريان . وتشكل هذه الاقليات مع الاثوريين ما يطلق عليه اسم المجموعة السريانية القومية الدينية التي يبلغ عددها في العراق اكثر من ربع المليون ، وتستقر بشكل رئيسي في مناطق محافظتي الموصل ودهوك وفي مدن بغداد والموصل .

لقد قدم الاثوريون للعراق مع الاحتلال البريطاني بعد ان طاردهم الاتراك ونكلوا بهم خلال الحرب العالمية الاولى ، فهاجروا الى منطقة أورمية باذربايجان الايرانية . وكانت مناطقهم من قبل في جبال (حكارى) من ولاية وان بأناضول الشرقية . واستطاعت القوات الروسية الموجودة في بعض الاراضي التركية اثارتهم ضد القوات التركية في ربيع ١٩١٦ ، ففتكت هذه بهم ، وأجبرتهم على العبور الى الاراضي الايرانية حيث كانت توجد أقلية اثورية مستقرة هناك . وحاول الانجليز استخدامهم مجدداً ضد الاتراك ولكن الاخيرين بادروا هم الى الهجوم وأعملوا في الاثوريين فتكاً . وشاركت في الحملات عليهم العشائر الكردية برئاسة سيمكو الذي اقترف الانتهاكات وغدر برئيسهم . وقد نقل الانجليز بعد الحرب ٣٥٠٠٠ اثوريّ الى معسكرات بقرب بغداد ، كان منهم الاقلية التي كانت موجودة اصلا في ايران وعددها ١٠ آلاف . وقد

اعيد هؤلاء في السنوات التالية الى ايران . أما البقية (حوالى ٢٥ الف) فاستخدموا في بعض الاعمال ، وجندوا في قوات (الليفي) شبه العسكرية ، وزج بحوالى ٢٠٠٠ منهم ضد ثورة العشرين التي اندلعت في حزيران ١٩٢٠ . وقد أصبحت مشكلة استقرارهم في العراق موضع اخذ ورد ومناورات ومساومات ، واستخدمتها بريطانيا كأداة متعددة الاغراض في التعامل مع حكام العراق ومع الاتراك ، ولشق صفوف العراقيين . كما كان لفرنسا دورها أيضاً لاسيما في أحداث عام ١٩٣٣ .

وقد شجع الانجليز نشوء أوهام وأحلام آثورية عن (الوطن القومي الاثوري) في شمال العراق ، واكدت على ذلك أيضاً توصيات لجنة التحقيق الدولية عن مصير ولاية الموصل . وكان المقصود اقامة حكم ذاتي لهم في محافظة الموصل مع استعادة مناطقهم القديمة من جبال حكارى .

غير انه مع الترتيبات التي ضمنتها بريطانيا للعراق ولعلاقاته بتركيا ، وبعد ضمان سيطرتها المتعددة الاشكال ، فان المشروع الخيالي المذكور أخذ يتعرض الى ضربات واحدة بعد الاخرى .

وجاءت الضربة الاولى بقرار عصبة الامم في اواخر ديسمبر ١٩٢٥ القاضي بابقاء جبال حكارى ضمن الحدود التركية . وقد قبل بذلك رسمياً كل من العراق وتركيا في معاهدتها المعقودة في ٥/ ٦/ ١٩٢٦ . وهذا مما اغضب الزعامات الاثورية . ورفضت تركيا رفضاً قاطعاً عودة أي آثوري الى أراضيها وحرمت ذلك تحريماً ؛ فأصبح العبء كله على العراق .

وكانت عملية اسكان التياريين قد بدأت في النصف الاول من العشرينات . وعندما كانت نهاية سنة ١٩٢٥ لم تبق غير بضع مئات من عوائلهم بانتظار الاستيطان . وقد انجز ذلك تقريباً في السنوات ما بين ١٩٢٧ ـ ١٩٣٠ ، حيث وزعوا في مناطق العمادية وزاخو ودهوك وعقرة وحرير والشيخان وبرواري بالا ، فضلا عمن استقر منهم في المدن للاشتغال في سكك الحديد ، وورشات العمل ، والدكاكين ، ومؤسسات النفط ، والجهاز الاداري . وفي عام ١٩٢٨ تقلص عدد قوات الليفي ، وكانت من الاثوريين وحدهم ، وانضم كثيرون من المسرحين منهم الى الجيش العراقي. وكان الانجليز يعطون كل مسرح بندقية وعتادا ونقوداً ، مما ساعد على تجمع الاسلحة في مناطق استقرار الاثوريين . كما ان مقر قوات الليفي انتقل من شمال العراق الى الهنيدي

(معسكر الرشيد) ببغداد . واستخدم الانجليز قوات الليفي مرة أخرى ضد الشيخ محمود في عوام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ . وأما بعد ١٩٣٢ فقد تحولت هذه القوات الى مجرد حرس لمعسكرات القوة الجوية البريطانية .

ان جميع المصادر والمعلومات تؤكد على حسن استعداد الدولة العراقية للتعامل مع مشكلة توطين الاثوريين ومساعدتهم . ويكرر لونكريك (وهو من شخوص عهدي الاحتلال والانتداب) وصفه لموقف العراق تجاه القضية الاثورية بأنه « سخيّ » . وعبرت أغلبية من الاثوريين عن ارتياحها لتدابير الاستيطان ، (الذي لم يكن ممكناً ان يتم في منطقة واحدة كما كان المشروع الاصلي) ، ولما تلقوه من مساعدات لتمكينهم من الزرع والحياة الامنة . غير ان الدسائس الاستعمارية ابت الا الابقاء على عوامل التوتر والانفجار ، لوضع عراقيل جديدة أمام الدولة العراقية الجديدة ، ومواصلة وضعها في حالة الضعف والتبعية وعدم الاستقرار ، واللجوء في هذا السبيل الى عدة أوراق وأساليب ، ومن بينها ورقة القضية الاثورية . ووجدت الدسائس والايدي الاستعمارية البريطانية والفرنسية أدوات مطواعة من القيادة الاثورية المتمثلة في المار شمعون (وعمته) . فقد أوغل هؤلاء ، وهم على رأس أقلية من مواطنيهم ، في طريق عدم التعاون ، وخلق المتاعب ، وتجاهل السلطات العراقية والتوجه دائماً نحو دار الاعتماد البريطاني والموظفين الانجليز . وقد احتجوا على نية ادخال العراق في عضوية الامم وعلى معاهدة ١٩٣٠ وطالبوا ببقاء الانتداب البريطاني ، وتقدموا بمطالب استفزازية بهذا المنحى الى مجلس عصبة الامم . وقد أصدر المجلس المذكور قراراً في نهاية عام ١٩٣٢ يرفض فيه فكرة الوطن القومي الاثوري ويؤيد الخطوات العراقية المتخذة .

* * *

تلكم باختصار خطوط المشكلة ، وهي أيضاً تلقي أضواء كافية على مقدمات أحداث آب ١٩٣٣ وعوامله ، تلك الاحداث الدامية التي وقعت خلالها انتهاكات متبادلة اثيرت بشأنها ضجة دولية ولا سيما في بريطانيا وفرنسا ، واعترف المسؤولون في الحكومة العراقية في حينه بوقوع بعض الانتهاكات . ولا شك ان ما جرى فعلا كان اكبر ، وقد ساهمت فيه بعض القوات الرسمية والعشائر الكردية والعربية التي جرى تشجيعها على محاربة المتمردين . غير ان حركة التمرد كانت استعمارية ، وقد أثارت العراقيين على مختلف الطوائف والانتماءات القومية والدينية ، بما فيها الاكثرية الآثورية

المسالمة ، وعبأتهم حول الجيش والحكومة تحت شعارات حماية العراق ووحدة أراضيه . وانطلقت المشاعر المعادية للاستعمار الى أبعد الحدود .

ومما يذكره لونكريك في كتابه « العراق من ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠ » ان الاثوريين كانوا صعبي القياد وشديدي التذمر وغير متعاونين مع الحكومة العراقية وان شعورهم بالولاء للعراق كان ضعيفاً (ص ١٥٤ وص ١٩٧ ـ ١٩٨) . كما ينتقد ابقاء الليفي الاثوري كقوات امبراطورية تحت الادارة البريطانية ، واستخدامهم المتكرر ضد الاكراد والدعم البريطاني المسلح لمطاليبهم . (المصدر المذكور) ومما يقوله أيضاً حين يشير الى بعض شكاواهم والى انتعاش المشاعر المعادية لهم بين الاكراد :

« ومع ذلك ، فلو أن الطائفة الاثورية قد قبلت بصبر وبابتعاد عن الاستفزازات وضعها الجديد في العراق ، والذي كان مثل أو أفضل من وضع الكلدان أو الأرمن ، فان مستقبلها كان سيكون سلمياً ، وحقوقها مصانة (الدينية والاجتماعية) وبيوتها أمينة وسعيدة . ولكن قادتها اختاروا طرقاً أخرى ادت الى الكارثة » . (لونكريك ص ١٩٨ من الأصل) ويذكر ان المار شمعون كان شابا جاء العراق من الخارج وهو يجهل تماماً واقع البلد وانه لم يكن يصلح لقيادة الطائفة ، وكانت تستحوذ عليهم مفاهيم غير واقعية على رأسها « السلطة الزمنية » لرئيس « الملّة » (ص ١٩٨) .

وقد اعترفت الحكومة بسلطة مار شمعون الدينية ولكنها رفضت الاعتراف بأية سلطة مدنية له ، اسوة بتعاملها مع زعماء سائر الطوائف الدينية .

ويشير لونكريك أيضاً الى تأثيرات أفراد انجليز معادين للعراق على المار شمعون . لكن المؤلف لا يقبل اعتبار ذلك جزءاً من سياسة بريطانية رسمية ، مع ان مجمل الوقائع يؤكد العكس .

وبرغم انتقاد لونكريك للاجراءات العسكرية ضد المتمردين التي اتخذت بعد ٤ آب ١٩٣٣ فانه يعترف في اكثر من مكان بمسؤولية قيادة التمرد ويصف اعمالها بالجنونية والاستفزازية ، ويرى ان موقف الدولة العراقية كان « صبوراً » و « سخياً » (ص ٢٣٤ وما بعدها) .

لقد مر على تلك الأحداث حوالى ٥٠ عاماً ، ولم تبق الا كذكريات مؤلمة وعبر للتاريخ .

واليوم فان طائفة الاثوريين ومختلف الطوائف القومية المسيحية يعيشون ، شأنهم شأن بقية سكان العراق ، اسرة واحدة متحابة ، متمتعين بحقوقهم وبالمساواة .

ومما تحقق لمجموعة الطوائف السريانية في العراق : .

أ ـ اعتبار اللغة السريانية لغة التعليم في كافة المدارس الابتدائية التي غالبية تلاميذها من الناطقين بالسريانية ، الى جانب العربية .

ب ـ تدريس اللغة السريانية في المدارس المتوسطة والثانوية التي غالبية تلاميذها من الناطقين بهذه اللغة الى جانب العربية .

جـ ـ تدريس اللغة السريانية في جامعة بغداد كاحدى اللغات القديمة .

د ـ استحداث برامج تلفزيونية خاصة واصدار مجلة شهرية باللغة السريانية وانشاء جمعية للادباء والكتاب الناطقين بهذه اللغة ، وتكوين النوادي الثقافية والفنية ، وتشكيل الفرق الفنية المسرحية . الخ . . .

وفي أوائل **١٩٧٣** صدر قانون تمّ بموجبه اعفاء جميع الاثوريين الذين اشتركوا في تمرد **١٩٣٣** ، واعادة الجنسية العراقية الى من سبق اسقاطها منهم . كما استقبل كبار المسؤولين العراقيين المار شمعون في بغداد .

ملحق تعريفي

في أصل الاكراد وهويتهم ومناطقهم

١ ـ مقدمة :

الملاحظ ان الاهتمام بدراسة موضوع الاكراد ومطامحهم ، واصلهم وموطنهم وخصائصهم بدأ منذ اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، ولا سيما في روسيا القيصرية وفي فرنسا ودول غربية اخرى . وكان سر هذا الاهتمام التنافس على مناطق النفوذ واقتسام العالم ، واستخدام كل الطرق والاسلحة الممكنة لذلك بما في ذلك استخدام الحركات القومية كلما كان ذلك ممكنا ، واصطناع قضايا وتأجيج اخرى لضرب الشعوب الصغيرة بعضها ببعض ، ولاثارة عوامل التفرقة والتمزيق ، وخصوصا في الوطن العربي . وكانت اوضاع الاكراد وامانيهم القومية هدفا كبيرا لهذه الاوساط والقوى الدولية ، وتدل على ذلك شواهد وادلة ووثائق دامغة ، من بينها الوثائق الغربية السرية التي تم نشرها على الملأ فيما بعد (عالجنا ذلك في كتاب لنا مستقل حول الحركة الكردية وتطوراتها في العشرينات سيظهر بالعربية قريبا) .

ولهذا ايضا نجد في الكثير من الاراء والنظريات المختلفة التي راجت عن اصل الاكراد وخصائصهم وعن مصطلح كردستان تأثرا واضحا بهذه الخلفيات السياسية للقوى الكبرى . والخلفيات السياسية ، على تنوع مشاربها واهدافها ، تقف أيضا من وراء الاراء والنظريات التي يطرحها بعض المؤلفين الفرس والعرب ، او الاتراك في هذا الميدان . وتقف خلفيات سياسية ومصلحية من نوع آخر من وراء آراء ونظريات عدد من المؤلفين والكتاب الاكراد باتجاه التضخيم والمبالغة .

غير انه لا شك ابدا وبرغم كل هذا وذاك ، بأن الاكراد يشكلون شعبا متميز الملامح والخصائص ، له تاريخ ، وله لغة وثقافة ، وله قضية عادلة ، هي قضية التمتع بحقوقه القومية الادارية والثقافية والعيش تحت ظلال التقدم والازدهار والسلام مع الشعوب التي يسكنون معها في البلدان المعنية . وقد وجد خيرة الوطنيين الاكراد وعيا وبصيرة وواقعية ، ان الحل الامثل للاكراد هو التمتع بالحكم الذاتي في اطار كل من العراق وايران وتركيا ، بما يضمن لهم حقوقهم ويحترم شخصيتهم ، وتحقيق المساواة القومية لهم في سورية . اما دعوات الانفصال فلم تعد محورا لنضال القوى الوطنية الكردية الواعية ، برغم ان العناصر الاكثر تطرفا وانعزالية ما زالت تدعو لها واجدة التشجيع في ذلك من اوساط خارجية . وسنعود الى هذا الموضوع فيما بعد .

٢ ـ في أصل الأكراد :

لم يتفق العلماء والباحثون على تحديد أصل الاكراد برغم وجود بعض نقاط الاتفاق المشتركة بين نظرياتهم المتضاربة . ونلخص فيما يلي بعض هذه الاراء والنظريات (×) .

نظرية العالم الروسي مارّ

يعتقد عالم التاريخ مارّ ان الاكراد هم السكان الاصليون لجبال آسيا الصغرى ، وهم في ذلك مثل الارمن والجورجيين والخالديين ، وهم لم يفدوا من أي مكان آخر . ويربط مارّ أصل الاكراد بقوم ورد ذكرهم كثيرا في الكتابات القديمة تحت اسم كردوخ .

وقد تحدث عن هذا الشعب المؤرخ اليوناني القديم (اكزينوفون) في كتابه المسمى أناباس عام ٤٠٠ ق . م .

(×) استفدنا في كتابة هذا العرض الى المؤلفات والدراسات التالية بصورة خاصة :

(1) V. Minorsky «Actes du XXe Congrés Internationale des Orientalistes» Bruxelles 5-10 Sept. 1938, P. 151.
(2) V. Minorsky, Art Kurdes, et Kurdistan dans «Encyclopédie de l'Islam» Paris 1926.
(3) Nikitine «Les Kurdes» Paris 1956.
(4) Abdul Rahman Ghassemlo, «Kurdistan and the Kurdes» London 1965.
(5) Joyce Blau «Le fait National Kurde» mémoire de licence, Université Libre de Bruxelles 1961-1962.
(6) Khesbak, «The Kurdes» (en langue arabe) Bagdad 1972.

ومارّ يعتمد في نظريته على دراسة التقاليد والنواحي الاجتماعية للشعب الكردي ، ويعتقد ان عاداتهم ومعتقداتهم تشبه عادات ومعتقدات الجورجيين . وهو ينفي علاقتهم بالشعب الكرتي ولكن مارّ يعترف بأن اللغة الكردية الحالية هي من المجموعة اللغوية الهندو ـ اوروبية وقريبة من اللغات الايرانية ، ولكن ذلك جرى حسب رأيه تحت تأثير « العنصر الهندي ـ الآري » على الاكراد ، وعلى لغتهم الاصلية[٢] .

وباختصار فان مارّ يعتقد ان الاكراد هم السكان الاصليون للمنطقة (جبال آسيا الصغرى) وانهم انسباء الخالديين والجورجيين والارمن ولكنهم استبدلوا لغتهم بلغة ايرانية تحت تأثير الاخرين .

آراء العلماء Wessback, Hartman, Noldeké

للعلماء المشار اليهم أعلاه آراء أو نظريات متشابهة ، ومفادها ان الاكراد هم من مجموعة الاقوام الارية ، وانهم مرتبطون بالكرتيين الذين كانوا يسكنون قرب جبال زكراوس في المنطقة التي كانت تسمى بلاد ميديا الصغرى وسميت بعدئذ ببلاد فارس . ولا يعتقد هؤلاء العلماء بوجود صلة بين الاكراد وشعب الكردوخ ، فهذا الشعب في نظرهم هو ضمن أجداد الجورجيين والكرتغاليين .

نظرية العالم مينورسكي :

وللعالم الروسي مينورسكي نظرية طرحها عام ١٩٣٨ . وهو يرى ان الامة الكردية تنحدر من أسلاف من بينها قبيلتان أبناءهم هما Les Mardes, Les Kyrtu وقد هاجروا بعد سقوط نينوى عام ٦١٢ ق . م . من كردستان الايرانية الى كردستان الغربية والشمالية . ومن ضمن أسلاف الاكراد Les Kassites, Les Guti وهم من السكان الاصليين لمنطقة (جبال زاغروس) وقد جاءت في اواخر الالف الثانية قبل الميلاد اقوام Peuplardes هندو ـ اوربية الى كردستان قادمة من روسيا الجنوبية وعاشوا مع السكان الاصليين وجلبوا معهم لغتهم الآرية فأثروا بها على لغة السكان الاصليين ، واصبحت في اكثر الاحتمالات اللغة الكردية الحالية .

فالاكراد في نظر مينورسكي من أصل آري امتزج بعناصر واقوام أخرى ، اي انه خليط عرقي من عناصر آرية مهاجرة من الخارج ومن عناصر أصلية (من السكان الاصليين) .

---

(٢) Nikitine «Les Kurdes» Paris 1956, P.P. 12-13.

واللغة الكردية الحالية ترجع الى المجموعة اللغوية الارية الايرانية التي تنتمي اليها اللغة الفارسية .

آراء وملاحظات أخرى حول الأكراد :

يرى العالمان محمد علي علي عوني وحسين حسني ان الاكراد شعب من أصل هندو ـ أوربي ، ولكنه مستقل عن مجموعة الشعوب الايرانية .

ولا بد هنا من وقفة خاصة لدى تقسيم الشعوب الى آرية وسامية حيث ان هذا المصطلح قد ابتكره بعض المستشرقين والعلماء الغربيين في القرن التاسع عشر ، ولا يوجد له أي سند من تاريخ أو دراسات علم الأجناس وأصول الامم والشعوب . ولكن هذا المصطلح انتشر وانطلى ضلاله على نطاق عالمي ، وما يحمله ذلك من تشويه علمي ونتائج سياسية سلبية على الصعيد العملي .

ويبدو ان هذه النظرية استندت الى تقسيمات المجموعات اللغوية الى هندية ـ أوروبية وسامية ، لتبني على ذلك فرضية انقسام الاعراق والاجناس والامم الى آرية وسامية . وقد انتبه الى ذلك في السنوات الاخيرة عدد من الكتاب والباحثين العرب والاجانب نذكر من بينهم الفرنسي السيد بيير روسي في كتاب قيم له صدر قبل سنوات قلائل .

٣ ـ مصطلح كردستان :

اذا كانت كلمة كردستان تعني بلاد الاكراد ، فان الحدود الجغرافية لهذا الاصطلاح لم تتفق دائما والناحية العنصرية ، وكما يقول مينورسكي فانه مهما كان المعنى الجغرافي في الاصطلاح كردستان فان الثابت أنه لا يدل على الانتشار الحقيقي للاكراد[٣] . ان الصعوبة في تحديد كردستان ان الاكراد مقسمون بين كل من تركيا وايران والعراق والى حد ما سوريا، وان منطقة سكناهم المجزأة لا حدود سياسية لها ولا وحدة قومية معترف بها دوليا . وبينما يسعى القوميون المتعصبون من الاكراد الى التوسع الاصطناعي في مصطلح كردستان لتشمل كل مدينة وكل وحدة ادارية يكون فيها الاكراد نسبة عالية من السكان ، اينما كان موقعها الجغرافي ، فاننا نلمس أيضا اتجاهات معاكسة لدى مؤلفين غير أكراد إمّا تتجاهل نهائيا كلمة كردستان وإما ان تعني بها فقط جزءاً صغيرا من كردستان . ففي ايران يطلق اسم كردستان

---

(٣) انظر المصادر نفسها الوارد ذكرها في الفصل الفرعي السابق .

رسميا على جزء واحد فقط من كردستان الايرانية ، بينما تشكل المنطقة الكردية في ايران (كردستان الايرانية) القسم الغربي من ايران ويسكنها ٦ ملايين نسمة . وكان الكتاب العرب القدامى يتحدثون عن بلاد الكرد باسم (اقليم الجبال) أما كلمة كردستان كاصطلاح جغرافي فيبدو أنها ظهرت لاول مرة في القرن الثاني عشر الميلادي في عصر السلاجقة .

وقد استعمل المؤ رخون فيما بعد هذا الاصطلاح الجغرافي وكان أول ظهوره في كتاب (نزهت القلوب) لمؤلفه المستوفي القزويني في القرن الرابع بعد الميلاد[٤] .

ويقول نيكيتين ان المؤ رخين الشرقيين اجمعوا على ان القسم المدعو الكردستان الفارسي لم يكن سوى جزء من مقاطعة اطلق عليها العرب اسم « مقاطعة الجبال » أما القسم الاخر من كردستان فكان باسم (دياربكر) . ولكن بعد غزوة المغول لم تعد كردستان الفارسي تتضمن سوى المناطق الجبلية . وفي اواخر القرن السابع عشر اطلق العثمانيون اسم « كردستان التركي » على احدى ولاياتهم التي كانت تشمل لواء درسيم ولواء موش ولواء ديار بكر . اما تركيا الحالية فتطلق على الاكراد اسم « اتراك الجبال » .

ويقول البحاثة الكردي قاسملو ان الحدود التقريبية لكردستان يمكن رسمها كالآتي :

« يبدأ خط مستقيم عند قمة ارارات في الشمال الشرقي ، ينحدر جنوبا الى الجزء الجنوبي من زاغروس ويشتكوه (في غرب ايران) ، ومن تلك المنطقة نرسم خطا مستقيما نحو الغرب الى الموصل في العراق ، ومن ثم خطا مستقيما نحو الغرب يمتد من الموصل الى المنطقة الكردية من لواء الاسكندرونة ، ومن تلك النقطة يمتد نحو الشمال الشرقي حتى ارضروم في تركيا ، ثم من ارضروم يمتد الخط نحو الشرق الى قمة ارارات »[٥] .

والمساحة الكلية للاراضي الواقعة ضمن هذه الحدود هي ٤٠٩٦٥٠ كيلومتراً مربعاً[٦] ومن هذه المساحة توجد ١٩٤,٤٠٠كم٢ في تركيا و١٢٤,٩٥٠كم٢ في ايران

---

(٤) انظر المصادر السابقة .

(٥) قاسملوا ، ص ١٤ .

(٦) بعض الاوساط الكردية تقدر مساحة كردستان باكثر من ٥٠٠,٠٠٠ كم٢ وانها تشمل كل الرقعة بين آرات والخليج العربي والبحر الابيض المتوسط . وبعضهم يقدر المساحة بـ ٥٣٠,٠٠٠ كم٢ . وهي ارقام مبالغ بها في نظرنا .

و ٧٢,٠٠٠كم٢ في العراق و١٨,٠٠٠ كم٢ في سوريا[٧] . ويقد قاسملو طول كردستان اذا قيست من الشمال الى الجنوب ١٠٠٠ كم أما معدل العرض فهو ٢٠٠ كم في الجزء الجنوبي ثم يتزايد شمالا حتيبلغ ٧٥٠ كم[٨] .

ونلاحظ هنا أن هناك تقديرات اخرى ، وان الارقام والتقديرات اعلاه ليست موضع اتفاق . وسيرى القارىء التضارب والاختلافات في تقدير المنطقة الكردية العراقية مثلا ، فبعض الاوساط الكردية تدخل ضمنها كل محافظة كركوك ومدنا ووحدات ادارية في أجزاء أخرى من العراق لمجرد أن فيها نسبة عالية من السكان الاكراد ، وهذه تقديرات نرى ان بعضها ظاهر الاصطناع والمغالاة لأسباب سياسية .

وتقع كردستان بين خطي طول ـ ٣٠°ـ ٤٠° شرقا و٣٧°ـ ٤٨° غربا وهي بلاد جبلية يختلف مناخها من مكان الى آخر . وليست جبال كردستان وحدها مرتفعة بل ان معدل ارتفاع البلاد برمتها يتراوح بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ متر فوق سطح البحر .

٤ ـ السكان

أ ـ صعوبات التخمين :

مثلما أنه ليس هناك اتفاق عام حول أصل الأكراد، وحول مصطلح كردستان فإنه لا يوجد اتفاق حول العدد الدقيق لسكان كردستان . فالأرقام تتضارب على نحو كبير .

ان هناك عدة عوامل وظروفاً مسؤولة عن هذا الاختلاف تخلق الصعوبات التي تعترض طريق التوصل الى تخمين دقيق للعدد . ومن هذه العوامل :

أ ـ صعوبة الاحصاء بسبب انتشار الاكراد في المناطق الجبلية ، وسهولة التملص من الرقابة الحكومية في حالات عديدة .

ب ـ تأثير الاتجاهات والاعتبارات السياسية والقومية . فالحكومة التركية مثلا لاتعترف أصلا بوجود اكراد وتعتبرهم « اتراكا جبليين » ، بينما الحكومة الايرانية تعتبرهم عنصرا

---

(٧) تبلغ مساحة تركيا ٧٨٠٥٧٦ كم٢ ومساحة ايران ٥٧٦, ٧٨٠ كم٢ ومساحة العراق ٤٤٨٧٤٢ كم٢ ومساحة سوريا ١٨٤٤٧٩ كم٢ . ويلاحظ قاسملو ان المناطق الكردية في سوريا لا تشكل وحدة اقليمية متماسكة داخل الأراضي السورية لأن مناطق عربية تفصل بعضها عن بعض . غير أنها تشكل امتدادا لكردستان التركية والعراقية .

(٨) قاسملو ، ص ١٤

ايرانيا لا يتميز عن الفرس . أما في العراق ، فكانت الحكومات الرجعية والشوفينية تميل دائما الى تقليد عدد الأكراد في المنطقة الكردية وتقويمهم كأقلية وليس كشعب يشكل حوالي خمس عدد السكان تقريباً . ومن ناحية الأكراد فإن القوميين الأكراد المتطرفين يميلون الى المبالغة في العدد واضعين الاعتبارات القومية الضيقة قبل الأمانة والدقة العلميتين .

جـ ـ واذا تركنا هذه المصادر الحكومية فسنجد ان احصاءات بعض الهيئات الدولية الحكومية (ومنها الامم المتحدة)وبعض المؤسسات العلمية الاجنبية (نعني خارج البلدان موضع البحث) وبعض المستشرقين تعتمد في الاساس على الاحصاءات الحكومية الناقصة . وهذا يزيد في صعوبة مهمة الباحث .

د ـ وجود عدد كبير من الاقليات القومية غير الكردية في كردستان ، وهذا ظرف موضوعي يسهل الوقوع في خطأ التخمين عندما ينسى الباحث أن المطلوب هو عدد الاكراد في كردستان وليس عدد سكانها بشكل مطلق .

هـ ـ وجود عدد غير قليل من الاكراد الموجودين خارج المناطق الكردية في نفس البلدان المعنية (اي العراق وتركيا وايران وسوريا . اضافة الى وجود الاكراد في الاتحاد السوفياتي وفي افغانستان والباكستان ولبنان وغيرها) وهذا أيضا يسهل الخلط في تخمين شيئين متميزين : عدد الاكراد ككل وعدد الاكراد في المناطق الكردية .

و ـ ان بعض المصادر تستند في التخمين الى معيار واحد وهو الكلام باللغة الكردية أو عدمه . ويلاحظ السيد (قاسملو) ان الاشخاص الذين يتكلمون اللغة السائدة في البلاد التي يقطنون فيها يضمّون في صفوفهم عادة جماعات لغوية مختلفة . كما ان هناك اكرادا كثيرين في تركيا يخافون التصريح بلغة آبائهم .

واذا اخذنا بالحسبان مجموع التخمينات المنشورة من قبل مصادر مختلفة فيمكن اعتبار تخمينات السيد قاسملو أقرب للدقة اذا كنا نعني الاكراد الساكنين في المناطق الجغرافية الكردية . ويتبين من ذلك ان عددهم حوالي ٥ , ٢ مليون في العراق و٦ في ايران و٧ ـ ٨ في تركيا وثلاثة ارباع المليون في سوريا .

اما اذا اخذنا مجموع الاكراد ، بما في ذلك الساكنين في المدن العربية ، فيبدو ان هذا العدد قد يبلغ ٢٠ مليون نسمة وكالاتي :

٩ ـ ١٠ ملايين في تركيا .

٦ ـ ٧ ملايين في ايران .

٣ ـ ٣½ ملايين في العراق .

مليون في سوريا .

٤٥٠ الف في ارمينيا السوفياتية .

وهذه النسب تقريبية جداً .

ب ـ توزيع السكان الاكراد :

أ) **في تركيا** يمثل الأكراد اغلبية السكان الساحقة في ولايات ارضروم وسيواس وقارس واكرى ووان وموش وسورات وديار بكر وماردين وعرفة والعزيز . ولديهم أيضا أعداد خارج كردستان التركية وخاصة قرب قونية وكليكيا .

ب) **في ايران** يحتل الاكراد بصورة مطلقة ولايتي كرمنشاه واردلان الكرديتين واجزاء من ولاية اذربايجان ومجموع مقاطعة لورستان . كما ينتشرون في بعض المناطق الايرانية غير الكردية وخاصة في مازندران . ويرى الكثير من الباحثين ان اسباب انتشار الاكراد الايرانيين والاتراك على هذه السعة خارج المناطق الكردية تعود اساسا الى سياسة القمع والنفي التي اتبعها شاهات الفرس والسلاطين العثمانيون تجاه الاكراد .

ج) **في العراق** : يتمركز الاكراد بوجه خاص في المحافظات الشمالية :السليمانية واربيل ودهوك ، كما يشكلون حوالي نصف سكان محافظة كركوك . ان السليمانية محافظة كردية خالصة وكذلك دهوك وأربيل حيث يمثل الأكراد الأغلبية الساحقة . وهذه المحافظات الثلاث تشكل حاليا منطقة الحكم الذاتي الكردي في العراق . واضافة الى ذلك يمثل الأكراد اكثرية من السكان في منطقة خانقين من محافظة ديالي ، وينتشرون في كل من مدينة بغداد ومحافظتي العمارة والكوت . وتوجد مجموعات كردية في أجزاء أخرى أيضاً .

د) **في سوريا** : يتركز الاكراد في ولاية حلب (منطقة كرد داغ) وفي لواء دير الزور (قضاء جرابلس) . كما توجد جالية كردية كبيرة في دمشق وفي مدينة حلب .

هـ) **في الاتحاد السوفياتي** : توجد مجموعات كردية تبلغ أقل من ٥٠٠ الف نسمة ، داخل الحدود السوفياتية ، ولا سيما في اريفان بأرمينيا وفي ارداهان وفي كاجكستان .

و) **اماكن اخرى** : وتوجد ايضا قبائل كردية اخرى في افغانستان وبلوجستان والباكستان .

ج ـ الدين :

١ ـ المسلمون :

يدين الغالبية الساحقة من الاكراد بالدين الاسلامي . واكثرية الاكراد المسلمين هم من طائفة السنّة ، بينما نجد أيضا ولا سيما بين الاكراد اللور اكرادا من الطائفة الشيعية . وهناك طوائف أخرى كاليزيدية .

وبينما يرى مينورسكي ودرافيران الأكراد اعتنقوا المسيحية قبل ظهور الاسلام وانتشاره بينهم ، فإن الباحثين الآخرين يرون ان الأكراد انتقلوا من الديانات القديمة (المانوية والزرادشتية) التي كانت سائدة في منطقتهم الى الاسلام من دون المرور بالمسيحية ويرى بعض الباحثين انه برغم تمسك الاكراد بالدين الاسلامي ، فانهم ليسوا متعصبين وان المذابح المتبادلة التي جرت بينهم وبين الاثوريين كانت أسبابها سياسية واقتصادية وليس دينية . ونلاحظ ان اتجاها قويا لدى كثير من المستشرقين الغربيين يحاول التشكيك في قوة تمسك الاكراد بالاسلام . ولعل هذا هو اتجاه واع يخدم الوجهة العامة لدى هؤلاء الباحثين نحو وضع الحواجز الثقافية والروحية والسيكولوجية بين العرب والاكراد .

٢ ـ الطوائف المسيحية :

توجد في المناطق الكردية طوائف مسيحية كالكلدان والارمن والاثوريين . ويحاول العديد من الباحثين الأكراد والتجمعات السياسيةَ الكردية اعتبار الكلدان والاثوريين اكرادا ، بينما يؤكد الرأي الغالب ـ وهو الصحيح ـ على أن هؤلاء يشكلون طائفتين دينيتين واقليتين قوميتين (اتنيتين) متميزتين لغة وثقافة برغم ان كثيرين منهم يتكلمون اللغة الكردية . وقد منحت حكومة الثورة في القطر العراقي حقوقا ثقافية واسعة للموجودين منهم في العراق .

المصادر الاساسية

ـ أ ـ بالعربية

١ ـ د . احمد نجم الدين ،
« جغرافية سكان العراق »
بغداد ، ١٩٨٢ .

٢ ـ باسيل نيكتين
« الاكراد »
ترجمة دار الوقائع
لبنان ، ١٩٥٨ .

٣ ـ بيل (المس بيل)
« فصول من تاريخ العراق القريب » .
ترجمة د .. جعفر الخياط
بغداد طبعة ١٩٧١ ،

٤ ـ د . جاسم محمد الخلف
« جغرافية العراق »
القاهرة ، طبعة ١٩٦٧ .

٥ ـ حسن الاسدي
« ثورة النجف »
بغداد ١٩٧٥ .

٦ ـ رجاء الخطاب
« تأسيس الجيش العراقي »
بغداد ، ١٩٧٩ .

٧ ـ سامي عبد الحافظ القيسي
« ياسين الهاشمي » ، ج ٢
بغداد ، ١٩٧٥ .

٨ ـ د . شاكر خضباك
« الاكراد »
بغداد ، ١٩٧٣ .

٩ ـ د . شاكر خصباك
« العراق الشمالي »
بغداد ، ١٩٧٣ .

١٠ ـ د . عبد الرحمن قاسملو
« كردستان والاكراد »
الترجمة العربية ١٩٧٠ ـ بيروت .

١١ ـ عبد الرزاق الحسني
« تاريخ الوزارات العراقية »
ج ١ ، ج ٢ طبعة ١٩٦٥
ج ٣ ، ج ٤ طبعة ١٩٦٥ .
لبنان

١٢ ـ د . عزيز الحاج
« دراسات مختلفة في القضية الكردية » ، نشرت بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ .

١٣ ـ د . علي الوردي
« لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث » .
ج ١ ، ١٩٦٩

ج ٤ ، ١٩٧٤
ج ٥ ، ١٩٧٥
ج ٦ ، ١٩٧٦
بغداد .

١٤ ـ د . فاضل حسين
« مشكلة الموصل »
بغداد ، ١٩٦٧

١٥ ـ كامل الجادرجي
« مذكرات كامل الجادرجي »
بيروت ، ١٩٧٠ .

١٦ ـ كوتلوف
« ثورة العشرين »
ترجمة عبد الواحد كرم
بغداد ، ١٩٧١ .

١٧ ـ لوتسكي
« تاريخ الاقطار العربية الحديث »
ترجمة واصدار « دار التقدم »
موسكو ، ١٩٧١ .

١٨ ـ لونكريك ، س . هـ .
« اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث »
ترجمة د . جعفر الخياط
الطبعة الخامسة .
بغداد (التاريخ غير واضح . غير ان مقدمة الطبعة الاولى مؤرخة في ١٩٤١) .

١٩ ـ د . محمد سلمان حسن ،
« التطور الاقتصادي في العراق » .
الجزء الاول ، صيدا ـ بيروت ، ١٩٦٥ .

٢٠ ـ محمد مظفر الادهمي
« المجلس التأسيسي العراقي »
بغداد ١٩٧٦ .

٢١ ـ ناجي شوكت
« اوراق ناجي شوكت »
تقديم وتحقيق د . محمد انيس ود . محمد حسين الزبيدي .
بغداد ١٩٧٧ .

٢٢ ـ ولسن
« بلاد ما بين النهرين بين ولاءين
فؤاد جميل ج ١ ١٩٦٩
ج ٢ ١٩٧١ .

٢٣ ـ هادي الجاوشلي
« القومية الكردية وتراثها التاريخي »
بغداد ، ١٩٦٧ .

٢٤ ـ هي . دبليو . ار .
« سنتان في كردستان »
ترجمة فؤاد جميل
بغداد ، ١٩٧٣ .

ب ـ المصادر الاجنبية

(1) Battatu, Hanna
« The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Irak ».
Princeton — New — York 1978.

(2) Edgar O'Ballance
The Kurdish Revolt 1961 — 1970.
London1973.

(3) El — Hajj, Aziz
L'Irak nouveau et le problème Kurdistan
Paris 1977.

(4) Les Kurdes et le Kurdestan

لمجموعة من المؤلفين من بينهم د . عبد الرحمن قاسملو

(5) Longrigg
Irak 1900 — 1950
Bierut 1968. طبعة ثالثة

فهرست

الباب الثالث
برقيات بريطانية رسمية سرية حول
القضية الكردية بين أواخر ١٩٢٠ وأواخر ١٩٢١

القضية الكردية في العشرينات

الملاحظ أن الاهتمام بدراسة موضوع الأكراد ومطامحهم، وأصلهم وموطنهم وخصائصهم بدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولا سيما في روسيا القيصرية وفي فرنسا ودول غربية أخرى. وكان سر هذا الاهتمام التنافس على مناطق النفوذ واقتسام العالم، واستخدام كل الطرق والأسلحة الممكنة لذلك بما في ذلك استخدام الحركات القومية كلما كان ذلك ممكناً، واصطناع قضايا وتأجيج أخرى لضرب الشعوب الصغيرة بعضها ببعض، ولإثارة عوامل التفرقة والتمزيق، وخصوصاً في الوطن العربي. وكانت أوضاع الأكراد وأمانيهم القومية هدفاً كبيراً لهذه الأوساط والقوى الدولية، وتدل على ذلك شواهد وأدلة ووثائق دامغة، من بينها الوثائق الغربية السرية التي تم نشرها على الملأ فيما بعد.

ومما لا شك فيه أن الأكراد يشكلون شعباً متميز الملامح والخصائص، له تاريخ، وله لغة وثقافة، وله قضية عادلة، هي قضية التمتع بحقوقه القومية الادارية والثقافية والعيش تحت ظلال التقدم والازدهار والسلام مع الشعوب التي يسكنون معها في البلدان المعنية. وقد وجد خيرة الوطنيين الأكراد وعياً وبصيرة وواقعية، أن الحل الأمثل للأكراد هو التمتع بالحكم الذاتي في إطار كل من العراق وايران وتركيا، بما يضمن لهم حقوقهم ويحترم شخصيتهم، وتحقيق المساواة القومية لهم في سورية.

إقرأ في هذا الكتاب ما لا تعرفه عن أسرار القضية الكردية منذ وجودها.

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

بناية برج الكارلتون، ساقية الجنزير، ت [illegible]
برقياً موكيالي، بيروت، ص.ب [illegible] بيروت

الثمن ٢٢ ل. ل.